حذر من مخاطر غياب برامج التوعية بفيروس أنفلونزا الخنازير وتوقع إصابة عشرات الآلاف

خبير في الجراثيم والفيروسات ينصح بتجنب المصافحة والتقبيل في عيد الفطر

■ بشير السيد

يواصل فيروس أنفلونزا الخنازير اصطياد ضحاياه. ومساء أمس الثلاثاء أعلنت وزارة الصحة أن عدد الحالات المصابة بلغ 127.

ومنذ الاثنين الماضي شهدت الصيدليات إقبالاً على شراء الكمامات. وقال نبيل الحمادي الذي يعمل في إحدى الصيدليات المجاورة لمستشفى الكويت بأمانة بالعاصمة، إن هذه هي المرة الأولى التي يطلب فيها مواطنون يمنيون كمامات. وأضاف لـ"النداء" أن الفئة الوحيدة التي كانت تقتني الكمامات هي فئة الأطباء والمرضون.

وشوهد متسوقون في شوارع العاصمة خلال اليومين الماضيين وهم يرتدون كمامات وبحسب عبدالباسط المروني الذي التقته "النداء" ظهر الاثنين الماضي، في إحدى صيدليات مستشفى الكويت، فإن توفير الكمامات لأبنائه يسبق من حيث الأولوية توفير القرطاسية والمستلزمات المدرسية التي تحتل الأولوية عادة مع بداية الموسم الدراسي.

وتوقع خبير في الجراثيم والفيروسات يعمل في المختبر المركزي بأمانة العاصمة، انتشار الوباء بشكل كبير خلال إجازة العيد. وقال لـ"النداء" إن المؤشرات تؤكد أن الفيروس سينتقل لآلاف الأشخاص عن طريق التقبيل في مناسبة العيد الفطر.

الخبير الذي طلب عدم ذكر اسمه، حذر من "كارثة وبائية تنتظرنا"، ونبه إلى أن الإرشادات الوقائية لوزارة الصحة إن تأخرت لن تجدي. مشدداً على الامتناع عن المصافحة والتقبيل في أيام العيد.

وكانت وزارة الصحة دعت المعتكفين في المساجد خلال العشر الأواخر من شهر رمضان لأخذ الحيطة والحذر من فيروس أنفلونزا الخنازير (H1N1)، ونصحت من لديه أعراض أنفلونزا بعدم الاعتكاف.

وقال عبدالحكيم الكحلاني الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا لمواجهة الفيروس، إنه يجب على المعتكف أن يترك مسافة لا تقل عن متر مع الآخرين في الأوقات التي لا يكون فيها صلاة جماعة، كما يجب ترك مسافة لا تقل عن مترين أثناء النوم، والنوم بشكل متعاكس بحيث لا تتواجه الوجوه والتنفس.

إلى ذلك، طالب محمد عبدالكريم باعلوي -مدير عام مكتب الصحة بأمانة

التتمة في الصفحة 4

النائب العام يعد بمتابعة قضية الصحفي فؤاد راشد

إطلاق 200 محتجز على ذمة حقوق خاصة

قال مكتب النائب العام إن 200 محتجز على ذمة حقوق خاصة تم الإفراج عنهم خلال الأسابيع الماضية بعد أن تكفل فاعلو خير في دفع المبالغ المدينين بها.

ودفع فاعلو الخير 113 مليون ريال، واستفاد من هذا المبلغ 93 محتجزاً في السجن المركزي في تعز، و62 في سجن الحديدة، و18 في أمانة العاصمة، و11 في حجة.

وحصلت "النداء" على قوائم بأسماء المفرج عنهم تتضمن أيضاً أسماء فاعلي خير. ولوحظ أن بعض فاعلي الخير لا ترد أسماؤهم.

وتابع التاجر حمود الحجاجي بذل العون للسجناء والمحتجزين هذا العام. ومعروف عن الحجاجي إسهامه سنوياً في تسديد ديون وتعويضات على ذمة عشرات السجناء في أكثر

التتمة في الصفحة 4

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الاربعاء 26 رمضان 1430هـ الموافق 16 سبتمبر 2009 العدد (207) Wed. 26/9/1430 - 16 September 2009 70 ريالاً 16 صفحة

توفيق الخامري يكشف عن تلقيه تهديدات بقتل شقيقه المختطف

اختطاف جمال عبدالواسع هائل سعيد انعم من وسط العاصمة

● جمال

■ علي الضبيبي

اختطفت مجموعة مسلحة من مراد رجل الاعمال جمال عبدالواسع هائل سعيد أنعم من داخل مكتبه في وسط العاصمة نهار أمس (الثلاثاء).

وقال طارق عبدالواسع، شقيق جمال: «إن مجموعة مكونة من 8 أشخاص ترتدي زياً عسكرياً تابعة لناجي دهمان وعبدالله دهمان من مراد أقتحمت صباح أمس شركة ناتكو للسيارات وكتفت مدير الشركة (جمال) وأخذته في سيارته إلى مكان مجهول» مشيراً إلى إن الخاطفين، الذين كانوا يستقلون طقماً عسكرياً «تركوا سيارة جمال في منطقة حدة وأخذوه داخل سيارة أخر». وقال إن الجميع يعرف الخاطفين «وأنهم من عصابات الأراضي» لافتاً إلى خلاف حاصل بينهم «وبين الخاطفين على أرضية».

وعلمت «النداء» أن حملة عسكرية تحركت إلى مديرية حريب وطوقت المنطقة التي يتواجد فيها الخاطفين وأن مشائخ كبار من مأرب يبذلون جهوداً حثيثة لتخليص المخطوف من قبضة خاطفيه.

وأدان عدد من كبار مشائخ مأرب حادثة الخطف هذه واعتبروها «جريمة كبيرة خاصة بحق بيت هائل سعيد أنعم». وأسف الشيخ علوي الباشا بن زبع لهذا العمل، وقال إنه صدم بالخبر وأنه يشعر بالاحراج الشديد «خاصة وأن أسرة بيت هائل المعروفة بفضائلها الإنسانية تحظى

التتمة في الصفحة 4

سلطان البركاني يؤكد:

الحرب في صعدة ستستمر أيام العيد والحوثي يجدّد ترحيبه بتوفير ممر انساني آمن

قال سلطان البركاني الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، إن الجيش لن يوقف القتال في صعدة إلا بعد سحق تمرد الحوثيين.

وأضاف في تصريحات لموقع «اسلام أون لاين» نشرت أمس: لا اعتقد أن قراراً بوقف القتال ستتخذه القوات المسلحة خلال أيام عيد الفطر. وإذ شدَّد على أن الحرب في صعدة سياسية وليست مذهبية، قال: «لو كان السلفيون تمردوا مثل الحوثيين لتعاملت معهم الحكومة بنفس الطريقة».

واستمرت المعارك للأسبوع السادس في جبهات عديدة في صعدة وعمران. وقال أبو بكر القربي وزير الخارجية في تصريحات للجزيرة إن إعمال القوة من قبل الحكومة سوف يساعد على الحوار والحل، رافضاً أية وساطات دولية أو إقليمية بين الحكومة والحوثيين.

وتواجه السلطات حرجاً بسبب طول فترة العمليات الحربية. وكان تفاؤل غمر الإعلام الرسمي والموالي للسلطة خلال الأسبوع الماضي عن قرب تحقيق القوات المسلحة اختراقات في جبهة حرف سفيان حيث تحتشد نحو 7 ألوية بينها قوات من العمالقة والحرس الجمهوري، لكن تطورات اليومين الماضيين بددت أي تفاؤل عن إمكان تحقيق تقدم حاسم في مناطق القتال، إذ تمكن الحوثيون من صد عدة حملات عسكرية في حرف سفيان وصعدة.

ودارت أمس حملة اعلامية بين الحوثي والسلطة بشأن ما جرى في سوق الطلح بصعدة عصر الإثنين، ففي حين تؤكد السلطة أن الغارة الجوية استهدفت مقاتلين حوثيين ومعدات تابعة لهم، قال المكتب الإعلامي للحوثي إن القتلى هم من المدنيين، وأغلبهم من الأطفال مدللاً على ذلك بصور ومقاطع فيديو يظهر فيها أطفال وشباب وقد مزقتهم القذائف.

وكان موقع الاشتراكي نت وصف ما جرى في سوق الطلح بـ«المذبحة». ورد ناطق باسم وزارة الدفاع قائلاً بأن «الاشتراكي نت» صار أداة من أدوات إرهاب

التتمة في الصفحة 4

وصفت الموقف الخليجي من حرب صعدة بالمسؤول

اللجنة التحضيرية للحوار ترفض مقترحاً رئاسياً باستئناف اللقاءات

النداء:

رحبت اللجنة التحضيرية للحوار الوطني بالموقف الخليجي المسؤول الذي يتفق ودعوتها للحوار ومضامين مشروع وثيقة الانقاذ الوطني الذي أعلنته اللجنة الأسبوع الماضي وكانت اللجنة اجتمعت مساء أمس برئاسة محمد سالم باسندوة لمتابعة التحضير لآليات الاتصال بمختلف الأطراف في اليمن والخارج.

وشدَّدت اللجنة في بلاغ صحفي على أهمية الإسراع في تحقيق حوار وطني خصوصاً في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها اليمن.

وعبرت اللجنة عن رفضها أي دعوات أو لقاءات الغرض منها توفير غطاء للحروب والفساد، واعتبرت أن من شأن أي لقاءات تفتقد إلى النزاهة والمصداقية، أن تعقد الأوضاع وتشرعن للمشاريع التدميرية.

هذا الموقف يصدر بعد أيام من اتصالات للرئيس علي عبدالله صالح مع قيادي رفيع في التجمع اليمني للإصلاح لغرض بحث امكانية إجراء حوار بين السلطة والمشترك.

وعلمت «النداء» أن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني بحثت

التتمة في الصفحة 4

مدنيو صعدة في قلب النزاع

حذرت وكالات الإغاثة الإنسانية من الأضرار البالغة التي ألحقها النزاع الدائر في صعدة بين القوات الحكومية والمتمردين الحوثيين بالمدنيين منذ بداية المواجهات قبل خمس سنوات مضت. حيث وجد المدنيون، سواء منهم السكان أو النازحون، أنفسهم عالقين داخل مدينة صعدة وفي أمس الحاجة للمساعدة في ظل التقلص السريع لمخزونهم من الأغذية ومياه الشرب وانعدام الطاقة الكهربائية والخطوط الهاتفية مما تسببت في عزلهم.

وفي هذا الصدد، أخبرت لور شدراوي، الناطقة باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) في 12 سبتمبر أن "النازحين العالقين في مدنية صعدة وفي الجانب الشمالي من المحافظة هم أكثر من يعانون بسبب حيلولة المواجهات المسلحة دون تمكن المنظمات الإنسانية من الوصول إليهم".

وكان المجتمع الإنساني قد طالب مرارا بتوفير ممرات إنسانية آمنة لتمكينه من توصيل مواد الإغاثة الضرورية والحيوية للمدنيين والنازحين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

وقد عاد فتيل المواجهات للاشتعال في محافظة صعدة في 12 أغسطس، لينتشر من هناك بسرعة إلى المناطق المجاورة خصوصا مديرية حرف سفيان ومحافظة عمران. وتسبب النزاع الذي استمر لشهر كامل حتى الآن في نزوح حوالي 50،000 شخص ليصل مجموع النازحين منذ عام 2004 إلى 150،000 نازح، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

من جهته، أفاد نسيم الرحمان، مسؤول الإعلام والاتصال بمكتب منظمة الأمم المتحدة

التتمة في الصفحة 4

● هربت فاطمة وأسرتها من المواجهات الدامية الدائرة في مديرية حرف سفيان بمحافظة عمران

فواز وفادي في المعتقلات، وعمر وسالم مطلوبان من الصين!

زوجة حسن باعوم تشكو من رقابة مفروضة على منزله في المكلا وتعتبر ما يجري لأسرتها مهزلة

■ شفيع العبد

يرقد حسن باعوم في إحدى المستشفيات في الصين لتلقي العلاج من أمراض خطيرة، رفقة ابنته الطبيبة سبأ، وإثنين من أولاده. وقد عادت زوجته قبل أسابيع إلى اليمن بعد أن رافقت شريك العمر واطمأنت على نجاح العملية التي أخضع لها، وهي تمضي حالياً خواتم رمضان رفقة قريباتها فقط فالبيت الكبير بات خلواً من ابنيها فادي (36 سنة) وفواز (34 سنة)، فالأول معتقل في الأمن السياسي بالعاصمة منذ إبريل الماضي، والآخر اعتقل في 5 يوليو الماضي، ويقبع حالياً في السجن المركزي بالمكلا.

«أبو فادي بخير ويسلّم على كل من يسأل عنه»، تقول أم فادي لـ«النداء». وتؤكد أن شريك العمر «سيعود إن شاء الله متعافياً بعد انتهاء فترة العلاج».

«البيت ليس فيه رجال، فالهامة القوية (تقصد زوجها) يتعالج في الصين، وأبناؤه في السجون»، تصف أم فادي الحال في ظل الغياب القسري للأب بداعي المرض، ونجليها الكبيرين بداعي الاعتقال.

وإذ تشير إلى أنه لم يعد يوجد معها إلا طفل صغير عمره 9 سنوات ونساء، تتساءل: «ماذا يراقبون؟ هل الخوف أوصل الأمن إلى حد فرض رقابة على النساء؟». كانت تكشف عن رقابة يخضع لها بيت باعوم في المكلا، قبل أن تضيف: «يا ولدي المضايقات التي نتعرض لها كثيرة، حتى تلفون البيت يتعرض للتشويش، والفصل أحياناً».

رغم المحنة الممتدة التي تعيشها الأسرة، فإن الأمر الذي لم تطق «أم فادي» سماعه هو ما أخبره بها بعض المعارف عقب عودتها من الصين. قالت لـ«النداء»: «عدت إلى البلد وأخبروني أن السلطة أصدرت توجيهات بإلقاء القبض على حسن وأولاده فور عودتهم من الخارج، باعتبارهم فارين من العدالة»، وعلقت: «هذه مهزلة» أبو فادي ما يهرب... أبو فادي يواجه، ونحن خرجنا من البلد عبر المطار بصورة شرعية وبجوازات سفر، كيف يقولوا فارين من العدالة؟». ثم كررت توصيف المشهد: «هذه مهزلة».

عادت أم فادي مجدداً إلى موضوع الرقابة على البيت. قالت: وجدت بيتنا مراقباً من بعض الجيران: من أصحاب دكان أمام البيت». كانت تشير إلى بعض الطارئين على الحي ممن لهم علاقة بالأمن. وبشأن الجيران عبرت عن استنكارها لتورطهم في عمل جاسوسي، قائلة: «حسن وأبناؤه يضحون من أجل حقوقكم، فكيف تتورطون في مراقبتهم وانتم جيرانهم وجنوبيون مثلهم؟».

في رحلتها مع شريك العمر، اعتادت أم فادي العيش وسط الأخطار، وفي سنوات الغياب التي أمضاها حسن باعوم في السجون الشرطية والوحدوية». تعلمت كيف تتحمل الأعباء وتواجه مترتبات غياب رب الأسرة.

وفي صيف 2008 عندما كان باعوم في معتقل الأمن السياسي في حالة صحية خطيرة، وشائعة وفاته تتردد في صنعاء وعدن وحضرموت، كان نجلها فواز باعوم يؤكد لـ«النداء» أن والدته بخير، ومتماسكة، وتقدم لأبنائها مثالاً في الصبر والإيمان بعدالة القضية التي يناضل والدهم من أجلها.

والآن فإن فواز لم يعد موجوداً. لم يعد قادراً على الوفاء بواجبات الأخوة التي كان يؤديها قبل 5 يوليو 2009. تم حرمانه من متابعة الحالة الصحية لأخيه الأكبر فادي، وما عاد قادراً على مواصلة النقش في جدران المعتقلات والمحاكم من أجل فتح «ثغرة نور» تضيء حياة فادي المعزول في زنزانة داخل الأمن السياسي في العاصمة.

خلال العامين الماضيين تعرض حسن باعوم وأسرته لحملات دورية كانت تنتهي غالباً باعتقاله واعتقال أبنائه، أو ملاحقتهم أمنياً. وفي مطلع إبريل 2008 عندما اعتقل باعوم من منزل صديقه جمال عبادي في عدن، تم اعتقال نجله سالم أيضاً وبعد أيام اعتقل في المكلا فواز، بينما اختفى فادي لعدة أشهر بعد أن تصدر قائمة المطلوبين أمنياً في محافظة حضرموت.

لا شيء تبدل في الواقع، فبينما يواصل حسن باعوم تلقي العلاج في الصين، يحتل نله الأكبر فادي موقع أبيه في زنزانة الأمن السياسي، ويتنقل فواز بين معتقلات المكلا، وتقول السلطات إن عمر وسالم مطلوبين للعدالة... العدالة التي لا تأتي أبداً، ولا يقبل الأمن إرسال رهائنه إلى ساحاتها في العاصمة أو حضرموت. مستفيداً -أي الأمن- من إدمان المنظمات الحقوقية والسياسية على إصدار بيانات لا يأبه لها أحد!.

يحين موعد الإفطار لكنهم لا يشعرون بالفرح

رمضان مغاير في حياة أسرة حسين زيد بن يحيى

زنجبار بحثاً عن الأب المختفي في العاصمة. كانت وجهتهم الأمن السياسي. وهناك أمضت زوجة حسين وابناؤها ساعات طويلة قبالة البوابة كي يُسمح لها بالدخول لزيارته.

«كل يوم كنا نرجع حاملين (وجبة) الأكل التي يرفضوا إدخالها إليه، ونحمل معنا أيضاً وجعنا ومخاوفنا على صحته»، زفرت الزوجة قبل أن تلتقط معنى السلوك الأمني حيال الأسرة، قائلة: «كانوا يريدون إذلالنا». لكن أم عائدة لم تُذل فقد تعالت على أوجاعها وصمدت أمام بوابة الجهاز الأمني الذي صار منذ عامين وجهة أسر المعتقلين القادمة من المحافظات الجنوبية والشرقية. وقد سُمح للأسرة بالدخول لزيارة حسين.

قالت أم عائدة: «اندفع أبنائي بسرعة نحو المكان المخصص للزيارة، كانوا يظنون أنه في انتظارهم لأخذهم بالأحضان، لكنهم اصطدموا بشبك حديدي، وعندما بحثوا عنه وجدوه هو الآخر وراء شبك حديدي آخر».

أضافت: «لم نتمكن حتى من سماع صوته جيداً، فقد كان المكان مزدحماً بأسر أخرى، وبعد عشر دقائق كان وقت الزيارة قد انتهى».

«حسين ليس مجرماً حتى تتم معاملته هكذا»، خلصت قبل أن تختم حديثها لـ«النداء» بمناشدة المسؤولين في السلطة من أبناء الجنوب والقياديين في الحراك، معاً، بالعمل من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين على ذمة الحراك، وليس حسين فقط، فهؤلاء المعتقلون -هي تقول- أبناؤكم واخوانكم، وهم مظلومون ويحتاجون إلى نصرتكم.

للعام الثاني على التوالي يكتسب رمضان معاني مختلفة لدى أسرة الناشط والكاتب الصحفي حسين زيد بن يحيى.

النهج الأمني الذي تعتمده السلطات حيال الحراك السلمي الجنوبي يكاد يجرِّد رمضان من عناوينه: الرحمة والتسامح والسلام. وبالنسبة لعائدة (18 سنة) ومُهاب (17 سنة) وآية (10 سنوات)، وزكريا (8 سنوات)، فإن رمضان عندهم صار يساوي غياب الأب.

في رمضان من العام الماضي أمضى الأب ليالية في عتمة معتقل الأمن السياسي، ولم يُطلق سراحه إلا قبل العيد بأيام. والآن فإن زوجته وأبناءه الأربعة يتجمعون كل مساء حول مائدة الإفطار لكنهم إذ يدنو موعد آذان المغرب لا ينتظرون الفرح كما غيرهم من الأسر، بل تتعاظم «مشاعر الحرمان من الأب» لديهم، فيتوجهون بالدعاء إلى المولى لفرج كربة أبيهم.

أعتقل حسين زيد بن يحيى، 47 عاماً، صباح الأربعاء 6 مايو الماضي في نقطة «دوفس» الشهيرة بينما كان متجهاً إلى مدينة عدن.

بعد مغادرته المنزل في زنجبار صباح اليوم نفسه أقتحمت مجموعة أمنية البيت، وقاموا بتفتيش كل من فيه، وكل مافيه.

«لم يبرزوا إذناً بالتفتيش من النيابة»، قالت زوجته لـ«النداء».

أضافت: «عندما اقتحموا البيت قلنا لهم حسين مش موجود، لم يصدقونا». وتابعت: سببوا لنا خوف، وخاصة الأطفال، وقد جلسوا داخل البيت حوالي ساعة، وعندما وصلهم خبر اعتقال حسين على طريق عدن، خرجوا».

خرجوا مخلفين وراءهم الرعب. ففي ذلك الصباح كانت «آية» تستعد للذهاب إلى المدرسة لأداء الاختبار، لكن اختباراً آخر اقتحم عالمها وبيت أسرتها. وعندما غادر رجال الأمن كان الرعب يسكن قلب الإبنة الصغرى لحسين، وهي لم تقو على مغادرة البيت لمدة أسبوع. «ظلت أسبوع خايفة»، أكدت أمها لـ«النداء». وقد تجاوزت آية المحنة بفضل تشجيع والدتها ومعلماتها.

في «دوفس» تم اعتقال حسين الذي أودع سجناً في أبين يقع في اتجاه حصن شداد. وإلى هناك توجب على «مُهاب» الذهاب يومياً لإيصال الغداء لأبيه. وفي «اليوم السابع» حمل مُهاب الغداء، لكنه عاد مكسور الجناح. لم يجد أباه، وقد أبلغه الحرس بأن حسين نُقل إلى صنعاء.

بعد نحو شهرين غادرت الزوجة وأبناؤها

علي شايف الحريري.. من سجن الغربة إلى غربة السجن

■ الضالع - فؤاد مسعد

داهمت أجهزة الأمن السعودية مساء 20 أغسطس 2008، السكن الخاص بالشاب علي شايف الحريري واقتادته من بين زملائه إلى السجن دون أن يدري الجريرة التي اعتقل بسببها، كما لم يدر زملاؤه في غربته أي مكان قصده رجال الأمن السعودي وهم يعودون بالشاعر الحريري مكبلا بالقيود، كان أهله ينتظرون عودته بعد غربة عام عن أسرته وأطفاله الصغار بينما كان لمسؤولي أمن المملكة وجهة نظر أخرى، حيث تم الإبقاء عليه في السجن لفترة تقارب ثمانية أشهر استمرت حتى مايو الماضي حين قررت أجهزة أمن السعودية ترحيله مع زميل آخر إلى اليمن لتتلقفه أجهزة الأخيرة (اليمن طبعا) بحضنها الدافئ/ سجن الأمن السياسي كمكان يليق بمسافر قضى بعيدا عن بلده قرابة العام، فيما أمضى ثلثي العام الثاني في سجون الغربة، والآن يكمل الشهر الرابع في السجن.

"النداء" زارت أسرة السجين علي شايف في الضالع والتقت شقيقه عبود الذي قال: بعدما علمنا انه تم ترحيله إلى اليمن لم نكن نعرف مكان اعتقاله، وبعد شهر تواصل معنا وأخبرنا انه في سجن الأمن السياسي، مؤكدا أنه خلال الشهر التالي لوصوله خضع لتحقيق متواصل، يستدرك عبود شايف (20 سنة)، وإلى الآن لم يحولوه إلى النيابة أو المحكمة!

عبود قال لـ"النداء" إن عائل الأسرة السجين بدا شاحبا على غير عادته، ولوحظ أن جسمه فقد الكثير من وزنه، كما فقدت الأسرة التي يعد علي أكبر أبنائها مصدر دخلها الوحيد، إذ الوالد بلا راتب وصار طاعنا في السن، ولم يعد بمقدوره سوى انتظار الإفراج عن ولده الذي ما ترك أسرته إلا بحثا عن الرزق ولو في بلاد الغربة.

هاجر علي إلى السعودية قبل عامين، ومن يومها لم ير أطفاله، وخصوصا الصغير أمين البالغ من العمر عامين، والذي لم يقدر له رؤية والده بالمرة. قبل ولادته كان الوالد الشاب قرر السفر للعمل في السعودية، وحينها كانت نسرين في الثامنة من العمر، بينما كان عبدالفتاح يتخطى السنة السادسة. الآن يضيف كل منهما سنتين أمضياها شوقا لرؤية والدهما الذي قضى العامين الأخيرين متنقلا بين سجن الغربة وغربة السجن.

وعلى الرغم من شوق علي لأبنائه إلا أنه لا يود أن يروه وهو مكبل بالقيود خلف القضبان حتى لا يتأثروا بالوضع الذي يعانيه، ربما يبدو محقا في ذلك فهو شاعر غنائي مبدع، ويعرف قيمة الشعور والأثر الذي يمكن أن يلحق بأطفاله لو رأوه على هذه الحال.

عبود قال لـ"النداء" أمس الثلاثاء إن إدارة السجن تسمح لهم بالزيارة مرة واحدة كل أسبوع، هو من يتولى القيام بها وحيدا وسط ظروف قاسية تعيشها الأسرة في منطقة حرير شمال شرق الضالع.

في هذه الأيام الأخيرة من الشهر الكريم تتطلع أنظار الجميع صوب أملهم الوحيد ممثلا بالإفراج عن ابنهم، دموع والده الذي تجاوز الستين من العمر كفيلة بالتعبير عن الأسى الذي لحق بالأسرة جراء اعتقال علي الذي يعد أكثر من مجرد عائل يتحمل مسؤولية الأسرة.

حكموا قاضيين وشيخاً فجاؤوا بحكمين متناقضين أحدهما ضد الرصابي وآخر معه، وحكموا مقصع لترجيح أحد الحكمين لكن أحد الطرفين لم يمتثل لهذا

الرصابي وشريكاه يناشدون المحكمين والوساطات الفصل في القضية التي يتجاوز عمرها 7 سنوات

يسعى عبدالله صالح علي الرصابي إلى الخروج من مأزق كبير وقع فيه قبل 7 سنوات. هذا المأزق يتمثل في كونه وشريكيه: حسين سعيد خشعان وصالح منصور قاسم، وقّعوا على وثيقة تحكيم لوجاهات بغرض حل مشكلة صدامهم مع مسؤولين في الدولة، هم: عبدالله عبده محرم، أحمد صالح الدمة، محمد رزق الصرمي، وفاروق العذري، على ملكية أرضية في حيّ حدة بأمانة العاصمة. فالمحكمون لم يفصلوا في النزاع حتى الآن، وما زالت المشكلة قائمة.

في العام 2000، اشترى الشركاء (الرصابي وخشعان وقاسم) قطعة أرض، 58 لبنة، في بيت العفيف في حدة بأمانة العاصمة، من شخص اشتراها في الماضي من المالك الأصلي. بقيت الأرضية كما هي بدون أسوار تحفظها من أي أطماع. بعد سنتين، تفاجأ الشركاء بعمال يؤسسون في قطعة الأرض التي يمتلكونها، وسارعوا إلى إيقافهم ومنعهم من استحداث أي جديد عليها. كان العمال تابعين لخصومهم.

آنذاك، كان كل طرف يدعي ملكيته للأرض ويسند ادعاءه بوثائق تثبت ذلك. بعدها اتفق الطرفان على تحكيم القاضيين سهل محمد حمزة وعبدالإله السواي والشيخ عبدالكريم علي مرشد، لحل المشكلة. مرّت سنوات، ثمّ أصدر المحكمون حكمين مختلفين: حكم أصدره القاضيان يرجّحان فيه أحقية غرماء الرصابي (محرم والصرمي وشريكيهما)، والثاني أصدره الشيخ عبدالكريم مرشد لصالح الرصابي وشريكيه.

توتّر الوضع من كلا الجانبين عقب صدور الأحكام، وبدأت الأمور تسير باتجاه القوة. لكن تدخلا من مشائخ من بني ضبيان والقفر ومدير مديرية خولان الشيخ محمد ناجي الصوفي، في 1 أبريل الفائت، حال دون ذلك. مؤدى هذا التدخل التزام وتوقيع هؤلاء المشائخ بإحضار الأحكام السابقة إلى الشيخ علي محمد مقصع، الذي اختاره هؤلاء والشيخ عبدالكريم مرشد، أن يكون مرجّحا فاصلا لأحد الحكمين. وعلى أن يحل هذه المشكلة خلال فترة 14 يوماً، شرط أن يحضر كل طرف ما لديه من وثائق تثبت ملكيته للأرضية.

ويشكو الرصابي عدم امتثال غرمائهم للحضور أمام الشيخ مقصع الذي قال إنه وشريكيه حضروا لديه، لكن غرماءهم لم يحضروا، بل إنهم -وبحسب الرصابي- اخترقوا تحكيم الشيخ مقصع، وبدأوا بتسوير الأرضية بحماية "مسلحين وعساكر".

قبل 3 أيام زار الرصابي مكتب الصحيفة شاكياً المحكمين الجدد وعدم إنصافهم، وقال إنهم تجاوزوا الفترة التي حددوها بـ5 أشهر، فيما كانوا طلبوا 14 يوماً فقط لحلها. وناشد رئيس الجمهورية والمحكمين والوساطات من مشائخ بني ضبيان والقفر، سرعة حل المشكلة تفادياً لتطورها إلى ما لا تحمد عقباه.

متنفس عام وسينما ومسبح وساحة سيرك وضريح ولي صوفي ومحتجون جنوبيون، جميع هؤلاء نزلاء

سجن في الشمال

نبيل سبيع
nabilsobea@hotmail.com

• السعدي يتصفح «النداء» في منزله - فبراير 2008

ظل «خليج حقّات» أهم المتنفسات العامة في عدن منذ مرحلة الاستعمار البريطاني للمدينة حتى حرب صيف 1994. في تلك الحرب، أقصى الطرف الشمالي بقيادة الرئيس صالح الحزب الاشتراكي، شريكه الجنوبي في وحدة 1995، من سلطة دولة الوحدة ومن واقع البلد الموحد عموماً. لكن صيف 94. لم يكن حرب إقصاء ضد الاشتراكي فقط، بل كان حرب اقصاء شاملة ضد العدنيين والجنوبيين بشكل عام بدليل نهب ومصادرة أغلب متنفسات عدن التي كانت توفر لسكانها حقهم الاجتماعي في الترويح عن النفس، وهو حق منصوص عليه في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في مقدمة المتنفسات العامة المنهوبة بعد صيف 94، «خليج حقّات» الذي تحول إلى منطقة أمنية مغلقة أمام الأسر العدنية وملحقة بالمنتجع الرئاسي الذي يتردد عليه الرئيس صالح في فصل الشتاء، ومؤخراً زاد تردده عليه لاخماد الاحتجاجات الجنوبية المتصاعدة منذ 3 أعوام ضد آثار حرب 94.

قبل أن يصبح «خليج حقّات» أهم المتنفسات العامة في عدن في ظل البريطانيين، كان مزاراً عدنياً عاماً يتوافد الناس عليه لزيارة ضريح ولي صوفي موجود هناك منذ وقت طويل.

في ثلاثينات القرن الماضي، بنى البريطانيون فيه دار سينما ومسبحاً كبيراً بالاضافة إلى مساحة مخصصة لعروض السيرك، وهكذا، تحول الخليج من مجرد مزار صوفي إلى متنفس عام يتوفر على المرافق الاجتماعية والثقافية اللازمة.

يطل على «خليج حقّات» جبل «معاشيق» الذي بنى عليه بعض كبار الأثرياء العالمين أمثال الفرنسي «انطوني بس» منازل ومنتجعات بعد شراء المكان من حكومة عدن البريطانية. ذهب ثمن المكان على الأرجح إلى خزينة بلدية عدن ومنها إلى بناء السينما والمسبح والساحة (على الأرجح أيضا). في آخر الأيام البريطانية في عدن، في الستينات، امتلأت هذه الساحة بالأسر العدنية لمشاهدة عروض السيرك الهندي. وفي السبعينات، بعد استقلال عدن والجنوب، امتلأت بأسر عدنية أيضاً لمشاهدة عروض السيرك الروسي، كما ذكر الكاتب العدني هشام علي في ورقته المنشورة في كتاب «أوراق فلكلوريات عدن -بيت الموروث الشعبي». حينما قدم السيرك الروسي عروضه في ساحة «حقات» كانت منازل ومنتجعات الثري الفرنسي المعروف بـ«البس» قد أصبحت مقر إقامة قادة الدولة الجنوبية الاشتراكية الذين ظلوا يتشاركون الخليج مع سكان عدن. استمر الخليج كما هو، متنفساً عاماً بسينما ومسبح وساحة، حتى حرب صيف 1994 التي صادر المنتصر الشمالي فيها جبل «معاشيق» بمنازله ومبانيه على قيادات الدولة الجنوبية المهزومة. ومع الجبل، صادر «خليج حقّات» بكل ما يحتويه من مقومات المتنفس العام، من هواء البحر والاطلالة على المحيط إلى دار السينما والمسبح والساحة الكبيرة إلى ضريح الولي الصوفي.

لم يكن «خليج حقّات» المتنفس الوحيد الذي نهب أو صودر جراء تلك الحرب، فهو واحد م متنفسات عديدة تقاسمها المنتصرون في تلك الحرب وحولوها إلى مساكن شخصية. كما لم يكن ضريح «حقّات» الضريح والمزار الصوفي الوحيد في عدن الذي نهب أو صودر أو دمر، فقد دمرت أغلب المزارات والمساجد الصوفية التاريخية وبني مكانها مساجد سلفية لأن السلفيين كانوا من شركاء صالح الكثر في حرب 94. كذلك، لم تكن سينما ومسبح وساحة عروض «حقّات» المرافق العامة الوحيدة من نوعها التي نهبت أو صودرت أو دمرت، فالكثير منها تحولت إلى مساكن شخصية أو أمور أخرى بعد تلك الحرب. ويضاعف من المأساة أن نهب ومصادرة «خليج حقّات» يمثل نهباً ومصادرة لقطعة اجتماعية وثقافية بالغة الأهمية في تاريخ عدن. فعلاوة على الضريح الصوفي التاريخي، تعد ساحة «حقّات» أول ساحة تقام فيها عروض السيرك ليس في عدن فقط وانما على مستوى شبه جزيرة العرب والخليج بشكل عام. كانت السينما والمسبح كذلك، لأن أول سينما ومسبح على مستوى الجزيرة والخليج بنيا على الأرجح في عدن.

لم تقتصر حرب 94 على نهب ومصادرة وتدمير المتنفسات العامة ودور السينما والمسابح والساحات العامة والاضرحة الصوفية والشواطئ والخلجان، وهذه وغيرها تمثل جزءاً من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي توجب احترامها وتوفيرها إن انعدمت كافة المواثيق الدولية والدساتير الوطنية. لقد امتدت آثار تلك الحرب إلى الحقوق السياسية والمدنية لسكان عدن والجنوبيين بشكل عام. ويبدو المعتقلون على خلفية الاحتجاجات الجنوبية ضد حرب 94 مثالاً مؤلماً على انتهاك بلا حدود تقوم به السلطات اليمنية في عدن وصنعاء وفي مختلف انحاء البلاد لحقوق المواطنين الجنوبيين المكفولة في العهود الدولية.

يبدو العميد علي محمد السعدي وزميله العميد قاسم الداعري بالاضافة إلى المعتقلين الآخرين في السجن المركزي بالعاصمة أمثلة على كيف تتعاطى السلطات مع حقوق مواطنيها. اعتقل السعدي والداعري من منزل الأول في عدن يوم 2 يوليو الماضي، ونقلا إلى سجن الأمن السياسي في صنعاء يوم 27 من الشهر نفسه. لم تتمكن أسرتاهما من زيارتهما حتى الآن إذ تمنع سلطات السجن الزيارات عنهما. يقول جياب السعدي، وهو طبيب بشري عام: «بعد 10 أيام من اعتقال الوالد ونقله من عدن ، سافرت إلى صنعاء على أمل أن اتمكن من زيارته كي أعطيه ملابس ومصروف لشراء الأكل والاحتياجات الأساسية لكنهم منعوني من زيارته حتى للحظات أطمئن فيها عليه». مكث جياب في صنعاء لمدة أسبوع في أغسطس الماضي، حاول خلالها جاهداً الحصول على فرصة لزيارة وإن قصيرة حتى. «قدمت ورقة رسمية إلى رئيس الجهاز (جهاز الأمن السياسي) أطلب فيها الزيارة وكان الرد بالرفض بحجة أنهم مشغولون بالتحقيقات معه. لكنهم قالوا لي إنني سأتمكن من زيارته في أول أيام رمضان. أتصلت في الموعد ورفضوا مجدداً بنفس الحجة: الآن تحقيقات»، يقول جياب.

تتصرف السلطات الأمنية اليمنية -وفي مقدمتها جهاز الأمن السياسي- خارج قانون ودستور البلاد وضد المواثيق والعهود الدولية بشكل صارخ. فقد اعتقلت السعدي والمعطري على خلفية ممارستهما حقوقهما السياسية والمدنية المكفولة لهما في الدستور والقوانين اليمنية. وتم اعتقالهما بطريقة مخالفة للقانون، ويتم الاستمرار في احتجازهما داخل زنزانتين انفراديتين تحت الأرض -كما يقول جياب- بشكل مخالف أيضاً. وامعاناً في الانتهاك، يمتد الأمر إلى أسرتيهما الممنوعتين من الاطمئنان عليهما.

المعطري والسعدي من قيادات الاحتجاجات الجنوبية الملتزمة بالنضال السلمي والرافضة للانزلاق إلى السلاح منذ ساهما في تأسيس الحركة الجنوبية وتصدراها مع آخرين قبل نحو 3 سنوات. وهما اعتقلا إثر عودتهما إلى عدن من محافظة «أبين» حيث شاركا في تأبين احد الضحايا الذين سقطوا قتلى على أيدي قوات الأمن خلال أحد الاعتصامات السلمية في المحافظة. اعتقل المعطري بعد مغادرته منزل السعدي ثم اعتقل الاخير بعده بطريقة روعت زوجته وابنائه وبناته واحفاده أيضاً الذين كان بعضهم موجوداً في المنزل لحظة المداهمة والاعتقال.

الذين قاموا بمداهمة المنزل واعتقال العميد السعدي لم يكونوا يرتدون زياً رسمياً، أي أنهم لم يكونوا يمثلون دولة. «كانوا يرتدون شمزان ومعاوز ولم يراعوا حرمة المنزل وقاموا باطلاق النار قبل دخولهم المنزل مروعين بذلك للأسرة والاطفال»، يقول جياب. ويتابع: «كان هناك 5 أو 6 أطقم عسكرية تابعة للأمن المركزي والنجدة تحاصر المنزل إضافة إلى 3 سيارات مدنية تحمل لوحات خصوصي». لقد قاموا بتقييد يديه إلى خلف ظهره واقتادوه إلى مكان مجهول، ولم يعلم جياب وبقية الأسرة بمكانه الا بعد 5 أيام، بحسب بيان الأسرة الذي وصف الواقعة بالاجرامية «التي لا تقوم بها إلا العصابات».

في وصفه واقعة المداهمة والاعتقال وما تلاها، لا يبدو بيان أسرة السعدي خارج الواقع. فعلاوة على أن منفذي المداهمة والاعتقال كانوا رسمياً خارج القانون، تم اخفاء مكان اعتقاله في تصرف لا تقوم به سلطات الدول الشرعية عادة. ثم تجاوز الامر الحدود كلها ووصل إلى مطاردة واعتقال أبنائه وترويع أسرته. بعد 20 يوماً، وبينما كان ابنه محمد (19 عاما) في زيارة أسرية إلى «أبين»، قامت قوات الامن باعتقاله لمدة يومين ولم تفرج عنه الا بضمانة. ما من أسباب كما يقول البيان والشقيق الأكبر جياب الذي لم يتمكن من تسجيل اسمه في قوائم طالبي التخصص في الطب في الموعد المحدد لذلك في يوليو الماضي جراء اعتقال والده.

لم يكن جياب ومحمد المتضررين المباشرين فقط على خلفية اعتقال والدهما. مساء الاحد الماضي، تعرض منزل السعدي لمداهمة اخرى في محاولة لاعتقال ابن آخر من أبناء المعتقل السياسي. «رأفت» البالغ 16 عاماً فقط كان يلعب كرة القدم في أحد أحياء مدينة «الشيخ عثمان» حيث يقع منزل الأسرة، حين تعرض لمحاولة اعتقال في حوالي التاسعة في مساء ذلك اليوم. ليس هذا وقتاً تمارس فيه الدولة الشرعية اعتقالاتها وليس «رأفت» في سن يصلح فيه أن يكون معتقلاً سياسياً كما أنه لم تتوفر أية أسباب تصلح أن يعتقل لأجلها، فهو لم يفعل أكثر من المشاركة في مسيرة تضامنية سلمية مع والده السعدي والعميد المعطري خرجت في مدينة «المنصورة» بعدن يوم 7 يوليو. هل تتوقع سلطات القمع الخارجة عن القانون والدستور والمواثيق الدولية أن لا يطالب الأبناء اطلاق سراح آبائهم المعتقلين؟

ولد علي محمد السعدي في منطقة الوضيع بمحافظة «أبين» عام 1952. هناك بدأ تعليمه الابتدائي قبل أن ينتقل إلى عدن لدراسة الإعدادية والثانوية ثم الكلية الحربية. في 1972، تخرج من الكلية برتبة ملازم أول. وتم توزيعه على لواء عباس في مكيراس قبل انتقال اللواء إلى بيحان. استمر السعدي في هذا اللواء كأركان كتيبة 18 حتى تعرض لفصل مبكر بعد ارتكاب الجناح الاشتراكي الموالي للاتحاد السوفياتي جريمته السياسية التي أعدم فيها الرئيس سالم ربيع علي (سالمين) وعدد من رفاقه دون محاكمات عام 1978. اعيد السعدي إلى وظيفته في 1980، ولكنه أحيل إلى الأمن العام حيث عمل مديراً لأمن مديرية أحور ثم مديراً لأمن مديرية خنفر فمديراً لأمن لودر وبعد ذلك التحق بأكاديمية الشرطة في موسكو عام 1984. عاد بعد أحداث 13 يناير 1986 ليتم تعيينه رئيساً لعمليات الشرطة في محافظة «أبين» ثم أنتقل بعد عام إلى مدير أمن مديرية سقطرى التي استمر فيها حتى 1994. قبل اندلاع الحرب في ذلك العام، عاد إلى عدن ليعمل مديراً لأمن مديرية التواهي التي لم يستمر فيها سوى لبعض الوقت. بعد اندلاع الحرب وهزيمة الاشتراكي، أصبح العميد السعدي واحداً من آلاف المسرحين الجنوبيين من الخدمة جراء تلك الحرب. في مطلع 2007، كان السعدي في صدارة مؤسسي وقادة جمعية المتقاعدين العسكريين التي شكلت نواة الاحتجاجات الجنوبية ضد آثار حرب 94. وفي يوليو الماضي، دخل سجن «الفتح» في التواهي كمعتقل سياسي وليس كمديراً لأمن هذه المديرية كما كان قبل 15 عاماً.

السعدي والداعري وسائر رفاقهما معتقلون جنوبيون في سجون صنعاء الشمالية جراء ممارستهم حقوقهم السياسية والمدنية التي كفلها لهم دستور دولة الوحدة اليمنية. فهل يصدقون دستور دولة الوحدة أم يصدقون سجونها وعصاباتها التي تتصرف خارج كل الشكليات والمضامين القانونية المطلوب من ممثلي سلطات الدول الالتزام بها عند ممارستهم مهامهم؟

اذا كانت دولة الوحدة القائمة اليوم لا تريد أن تتصرف كدولة وتصر على أن تتصرف خارج الدستور والقانون والمواثيق الدولية وتسطو على المتنفسات والمرافق والساحات العامة وعلى تاريخ مدينة عدن ووظائف ومختلف حقوق سكانها وتطارد الاطفال بأطقم عسكرية في ظلام الليل، فإنها تجعل من الصعب على أي واحد النظر اليها كدولة، إنها تفرض علينا النظر اليها كعصابة.

لماذا أنت في المعتقل؟

محمد علي محسن

الشاعر المهاجر علي شائف الحريري يؤتى به من معتقله في المملكة العربية السعودية إلى معتقل آخر في وطنه اليمن، 8 أشهر قضاها في الأول على ذمة حراك الجنوب وبتهمة نشر أخبار على موقع "الضالع بوابة الجنوب"، و4 أشهر أخرى في معتقله الثاني الذي مازال فيه حتى اللحظة رهن الاعتقال دونما محاكمة أو عودته لأهله وأولاده في جبل حرير أسوة بقيادات حراكية اقتيدت إلى الحبس العام الفائت، بل وأسوة بزميله المغترب المفرج عنه قبل أشهر.

عام كامل أمضاه المعتقل الحريري في الحبس، لا أحد يعلم بظروف وملابسات اعتقاله في المملكة أو عن جريرته الخطرة بحق الوحدة والوطن حتى يتم حبسه هذه المدة الطويلة بعيداً عن أهله وذويه ووسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية والإنسانية، فكل ما هو متوافر لدينا أن اقتياده للحبس تم على ذمة موقع إخباري، بمعنى آخر إن وسيلته الكلمة والفضاء المفتوح على الجميع، فعلى افتراض أن وسيلته انفصالية الخطاب فهل الوحدة بخطابها ووسيلتها وفعلها بألف خير؟

لنفترض جدلاً أن شاعرنا المهاجر نظم قصيدة شعر أو كتب مقالة أو نشر خبراً ضد الوحدة ومؤيداً للعودة إلى ما قبل 22 مايو 90، فهل الدولة اليمنية الموحدة لا تقوى أو تتحمل قصيدة أو رأياً من هذا القبيل؟ إذا كانت بهذا الوهن والمنطق السقيم فعليها إذن ملاحقة كل صوتٍ معارض للوحدة بدءاً بعلي سالم البيض مروراً بصحف ومواقع الكترونية وكتاب وقيادات تدعو جهرة للانفصال، وانتهاءً بآلاف المتظاهرين الرافضين لوحدة ما بعد 94.

في آخر لقاء جمعني بالمعتقل الحريري قبل مغادرته إلى مكان عمله في السعودية، كان في سوق مدينة الضالع، حينها لم أجد معه غير مخطوطة لمجموعة قصائد رائعة كتبها في الغربة، فالرجل مذ عرفته ليس من هواة البارود والدم والإرهاب حتى يتم ملاحقته في قوته، كما أنه إنسان مرهف بالمشاعر والأحاسيس وملتزم بالقانون والنظام، ولا أظنه منتمياً للقاعدة أو من قطاع الطرق وخاطفي السياح، وعليه كان يمكن إحضاره بإخطار كتابي أو اتصال هاتفي بدلاً من اعتقاله بالتعاون مع أمن المملكة، وبتلك الطريقة المهينة التي جعلته يقبع 8 أشهر في السعودية قبل نقله إلى بلاده على طريقة الزعيم عبدالله أوجلان.

أخي الشاعر: أقول لك وأنت خلف الجدران؛ لا تبتئس ولا تحزن، فأنت في بلدك المسمى اليمن، فاعذرنا جميعاً إن لم نزرك في معتقلك، فنحن لا نعلم أن الحال وصل بنا إلى هذا المآل العبثي المستهتر الفوضوي المهين! فلولا قراءة اسمك الأسبوع الفائت ضمن قائمة الـ33 معتقلاً في صنعاء، لما عرفنا جميعاً، على الرغم من أن مدة الاعتقال طويلة. إننا مثلك أيها الصديق، فكل منا في سجن كبير لا أحد منا يعرف الآخر بسجنه، بتهمته، بمكان اعتقاله..

حقيقة لقد صدمنا نبأ اعتقالك منذ عام، فقل ما شئت واكتب ما تريد شعراً ونثراً، فلست وحدك اليوم، ويكفي أنك بمعية السفير عسكر والبرلماني أحمد بامعلم والأكاديمي الدكتور حسين العاقل وزملاء الحرف فؤاد راشد وصلاح السقلدي... والقائمة طويلة من الأسماء غير الضالعة بالإرهاب أو الاختطاف أو الفساد أو النهب.

أما صاحبك كاتب هذه السطور فليس له سوى كتابة المرثيات لوحدة شعب ووطن، فماذا عساي قوله لأولادك وأهلك الذين هم بانتظار خروجك من السجن لا من بوابة المطار مثل كل مرة؟ لمن هم لا يعلمون بحبسك ولا يقرؤون ما تكتبه في النت ولا يؤيدونه ربما، لكنهم بكل تأكيد سيدركون من الآن وصاعداً لماذا أنت في المعتقل منذ عام ودون محاكمة؟

أرعبوا النساء والأطفال وحشدوا لاعتقاله نحو 10 سيارات ما بين مدرعات وأطقم واعتقلوه من وسط الأسرة بعد منتصف الليل. وأسرته ما تزال تناشد الرئيس والأجهزة المختصة إطلاق طفلها أحمد المحفلي الذي تؤكد عدم انخراطه في التنظيم

طفل عمره 16 سنة معتقل في الأمن السياسي منذ 7 أشهر بتهمة القاعدة

لم تطلع الشمس على أسرة محسن يحيى المحفلي منذ تم اعتقال طفلها أحمد محسن المحفلي، 15 عاماً، بصورة وحشية في الثالثة والنصف فجر الاثنين 23 فبراير. وما زالت النساء والأطفال يعيشون كوابيس مخيفة حتى اليوم، وينتظرون طلوع الشمس التي احتجبت عند فجر اعتقال ابنهم.

فجر ذاك اليوم، طوقت نحو 10 سيارات ما بين مدرعة وأطقم تابعة للأمن المركزي، أرجاء حي بيت غدر في شارع الستين الجنوبي بالعاصمة صنعاء. توزع الجنود على الحي وتولت جماعة منهم عملية اقتحام المنزل المقرر: بيت محسن يحيى المحفلي. طرقوا الباب بقوة، وبعد وهلة دفعوا باب الحوش وحوطوا البيت تأهباً للاقتحام. فزت إحدى الشابات في البيت وسمعت أصوات الجنود في الخارج، وحينما رأتهم في حوش منزلهم سقطت مغشياً عليها.

سمع محسن يحيى المحفلي في السبعينيات من عمره، أصوات الجنود، وسارع في الرد عليهم ومعرفة ما يجري رغم مرضه. فتح الباب فدفعه الجنود وطلبوا منهم إخراج 3 مطلوبين. خرجت النساء والأطفال إلى الحوش، وتدافع نحو 10 مسلحين إلى الداخل يلبسون الزي المدني، وبعضهم بالبزة العسكرية. وأطلق أحدهم طلقاً نارياً من فوق رأس النساء كي يضاعف من فزع الأسرة ويمنع تحركها.

استغرق المقتحمون في تفتيش البيت نحو ربع ساعة، فيما ظلت الأسرة وجميع من كانوا نائمين في المنزل بانتظار النتيجة، يلفهم الخوف والرعب. بعدئذ، غادروا وانتزعوا من وسط الأسرة المرعوبة طفلها أحمد محسن يحيى المفلحي، فريسة ثمينة عادوا بها.

يقول عبدالإله نسب المعتقل أحمد: "كان عمي محسن (المحفلي) يسألهم: من أي جهة أتيتم؟ وما الجريمة التي ارتكبها ابني الطفل؟". ردّ أحد المدنيين: إحنا ناس من الدولة ولا تدخلوا". وواصل عبدالإله عرض حادثة اعتقال نسبه الذي يعتبره أحسن واحد في أنسابه. وقال إن أهالي الحي حين سمعوا أصوات الجنود حاولوا التحرك ومعرفة ما يجري بجيرانهم، لكن الجنود "منعوهم من النظر حتى من النوافذ وكانوا يقولون أدخل ما تشتي يالله غلق"، طبقاً لنسب المعتقل.

ترقبت الأسرة عودة أحمد لـ3 أيام دون محاولة للبحث عنه. "كنا نقول إنهم لو كانوا اشتبهوا به عيحققوا معه ويعرفوا أنه مش المطلوب ويفكوا له"، وصف عبدالإله. بعدها واجه أقرباء أحمد الكثير من التهديدات وبث الرعب في قلوبهم عندما كانوا يسألون عنه في البحث الجنائي، وكانوا يحذرونهم: "أوبه تزيد تسأل عليه! ما بلا يحبسوك جنبه، رحلك ما دخلك منه".

بعد شهرين ونصف عرفت الأسرة من مصادر في الأمن أن أحمد المحفلي معتقل في الأمن السياسي ومتهم بتورطه في العمل لحساب جماعة تنظيم القاعدة في اليمن وتنظيم الإرهاب. ولم يسمحوا لهم بزيارته إلا بعد 3 أشهر من اعتقاله، ما يعد مخالفة صريحة للقانون اليمني.

لم ينكر عبدالإله أن شقيقي أحمد المحفلي الأكبر منه من ضمن العناصر المتهمة بتنفيذ عمليات إرهابية في اليمن لصالح تنظيم القاعدة، لكنه ينفي أن يكون أحمد قد تورط أو انخرط في العمل لحساب تنظيم القاعدة. يؤكد كلامه شهادات عدد من ساكني الحي الذين شهدوا له بالأخلاق والاعتدال، وبأنه ظل على الدوام ملتزماً بالعمل مع والده الذي يعمل "مقاولاً في بناء العمارات".

نجحت التحذيرات الأمنية في فعاليتها بين أقرباء أحمد المحفلي، فبدأ الجميع يخشون من التورط في البحث عنه. لكنها فشلت في عدم إيصال محنة هؤلاء وبحثهم عن قريبهم، وبدأوا بتسجيل بلاغ وشكوى إلى منظمة هود للدفاع عن الحقوق والحريات. أرسلت المنظمة شكوى الأسرة إلى النائب العام وطالبته بالتوجيه إلى الأجهزة الأمنية لإطلاق سراح الطفل الذي لم يتجاوز الـ16 من عمره أحمد المحفلي.

وفي رسالة إلى رئيس جهاز الأمن السياسي، طالب النائب العام بإطلاق أحمد المحفلي أو إحالته إلى النيابة في حال كان متهماً بارتكاب جريمة ما. "إلى الآن لم يصلنا أي ردّ لا من الأمن ولا من النائب العام"، شكا عبدالإله الذي يتابع قضية أحمد.

وزار عبدالإله مكتب الصحيفة قبل يومين رفقة نجله يونس (٨ سنوات)، وطلب مناشدة الرئيس وأجهزة القضاء التوجيه إلى رئيس جهاز الأمن السياسي لإطلاق نسبه الذي لم يتورط إطلاقاً في الانخراط في تنظيم القاعدة أو العمل معهم.

كان يونس يبكي خاله ويقول: "خالي مش مجرم... إحنا نحب خالي كثير.. أنا الآن أدور خالي، هو ما عملش حاجة". وطالب الرئيس بإطلاق سراحه: يا رئيس خرج خالي من السجن، هذه رهينة". ويتذكر عندما كان خاله يتولى تعليمه الكتابة والرسم والقراءة، "وكان "يجعل" لي ويشتري لي ملابس، وكنت أقول له لا تسير بعيد يا خال".

كان أحمد يدرس في الصف الأول الثانوي، لكنه سُجن في بداية العام الدراسي.

وتشكو الأسرة من معاملة الجنود له في السجن وتعذيبه "مرة زرناه وقال إنه كان في زنزانة انفرادية، ولم يدعه الجنود الذين يقفون إلى جواره يكمل، وسحبوه وقالوا انتهت الزيارة".

مبيعات تويوتا تتخطى المليونين

أعلنت شركة تويوتا (تويوتا موتور كوربوريشن) أن مبيعاتها العالمية التراكمية من سياراتها قد تخطت حاجز المليونين (سيارة)، وذلك ببيعها أكثر من مليونين و10 آلاف سيارة Hybrid المهجنة على مستوى العالم حتى تاريخ 31 أغسطس 2009.

ووفقا لبلاغ صحفي فإن تويوتا هي الشركة الرائدة بخبرتها التي تجاوزت الـ12 سنة منذ تدشين كل من: Hybrid تكنولوجيا السيارات المهجنة في أغسطس 1997، Coaster Hybrid EV باص كوستر المهجن السيارة الأولى التي أنتجت بكميات كبيرة في ديسمبر 1997،.Prius وبريس في 31 مايو 2007، تجاوزت المبيعات التراكمية الدولية لسيارات تويوتا المهجنة المليوني سيارة.

وقال البلاغ إن تويوتا تبيع حاليا 13 موديلا من السيارات المهجنة في 50 دولة ومنطقة حول العالم، بالإضافة إلى 3 موديلات تجارية من السيارات المهجنة تسوق في اليابان نفسها.

ووفقا للبلاغ فإن تويوتا ملتزمة بزيادة اللائحة بسيارات مهجنة جديدة وكذلك رفع عدد الدول والمناطق التي تبيع فيها السيارات المهجنة.

وتابع البلاغ: منذ بداية ظهور السيارات المهجنة في 1997 وحتى تاريخ 31 أغسطس 2009، تقدر شركة تويوتا أنه قد تم تخفيضها إلى أقل من 11 مليون طن، وذلك بفضل تقنية CO2 انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون السيارات المهجنة التي تقلل من الانبعاثات الصادرة من محركات البترول (جازولين) وبنفس سعة المحرك ونفس الأداء.

Global Warming وهذه الانبعاثات تعتبر مسؤولة عن ارتفاع حرارة الأرض (احترار الأرض)، استجابة للمواضيع البيئية التي برزت في الآونة الأخيرة بذلت تويوتا جهودا لتحقيق الانتشار الواسع لاستخدام السيارات المهجنة.

وتأتي فكرة تويوتا وفقا للبلاغ تركّز على ترويج استخدام السيارات المهجنة، وتهدف إلى تحقيق غايتها في 2010، وذلك عن طريق بيع مليون سيارة سنويا، وجعل كل الموديلات مهجنة في 2020.

النائب العام

من محافظة من أجل الإفراج عنهم في شهر رمضان.

إلى ذلك، وعد النائب العام الدكتور عبدالله العلفي بمتابعة ملف الزميل الصحفي فؤاد راشد بعد نشر معاناة أسرته في المكلا جراء اعتقاله في الأمن السياسي منذ 5 أشهر دون إحالته إلى النيابة.

وأبلغ النائب العام صحيفة "النداء" أنه سيوجه مذكرة إلى جهاز الأمن السياسي لإطلاق راشد فوراً.

اختطاف جمال

باحترام الجميع في مختلف المحافظات وأن هذا الحادث يؤسفنا جداً». وأضاف تلفونياً، وهو يتابع جهود الوساطة أولاً بأول: «إن هذا الخبر كان فاجعة لمشائخ مأرب لأن الذي تعودنا سماعه عن بيت هائل الا كل خير منذ أيام أبوهم المرحوم الذي عرف ببذه وإنسانيته، ولما نسمع به عن أولاده من صفات في غاية الطيبة والنبل».

الشيخ علوي الباشا، الذي يشغل أمين عام تحالف قبائل مأرب والجوف، أدان باسم التحالف هذه العملية وقال إنه اجرى اتصالات بكثير من المشائخ والشخصيات فلمس «اهتمام كبير من مشائخ المنطقة» التي يقال إن الخاطفين ذهبوا اليها. مؤكداً بأن المشائخ هناك لديهم «نفس الشعور وأكثر».

وتوقع الشيخ الباشا أن يتم إعادة جمال عبدالواسع إلى عائلته في وقت قريب. مؤكداً على «أن هذه الحادثة تصرف فردي سيتم معالجته سريعاً»، مقدماً اعتذاره الشديد لبيت هائل «باسم قبائل مأرب كلها».

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

إلى ذلك أدان الشيخان غالب الاجدع وعلي القبلي نمران العملية واعتبراها فعل شنيع وعمل غير أخلاقي وتصرف فردي «تستنكره مراد وترفضه». وتحرك الشيخ خالد غالب الاجداع في تمام الساعة الـ2 بعد منتصف ليلة أمس إلى المكان للتوسط وإقناع الخاطفين فك سراح الرجل. وعبّر الشيخ خالد الذي هاتفته «النداء»، وهو في طريقه إلى حريب، عن استيائه واستنكاره الشديدين لهذه العملية المقيتة، واعداً أسرة بيت هائل أن يتم إطلاق ابنهم في أقرب وقت ممكن.

إلى ذلك كشف رجل الأعمال توفيق الخامري عن تلقيه تهديدات من خاطفي شقيقه عبدالملك الخامري إن لم يستجب لطلباتهم.

وقال في تصريح لـ"النداء" إن الخاطفين، وهم من منطقة بني ضبيان، أبلغوه أنهم حتى الآن مكتفون بتعذيب شقيقه، لكنهم توعدوه بقتله حال لم تحقق مطالبهم.

الحرب في صعدة

الحوثي، وإن الموقع يمارس التضليل والخداع.

واضطر موقع «الاشتراكي نت» مساء أمس إلى نشر صور لمن وصفهم بضحايا مذبحة الطلح، مؤكداً بأن الصور حقيقية مبدياً استعداد إدارة الموقع لتحمل المسؤولية القانونية والاخلاقي عن نشر صور الضحايا.

إلى ذلك، اعتبر محمد عبدالسلام الناطق باسم الحوثي الغارة التي استهدفت سوق الطلح بمثابة عقاب جماعي لصعدة بعد عجز السلطة في ميدان العمليات عن تحقيق أي تقدم.

وبشأن الدعوة التي وجهها الصليب الأحمر الدولي والأمم المتحدة لتوفير ممر آمن من أجل إيصال المساعدات إلى النازحين والمدنيين المحاصرين، قال محمد عبدالسلام لـ«النداء» إن موقفنا معروف ومعلن إزاء هذا الموضوع «فنحن نرحب بأية مبادرات تهدف إلى إغاثة النازحين، ونؤكد على أننا سنتعامل معها بكل إيجابية». وبخصوص تصريحات سلطان البركاني بشأن استمرار الحرب أيام العيد، قال الناطق باسم الحوثي إن تصريحات البركاني غير مستغربة «لأن السلطة لم تبق أي حرمة للمقدسات، وهي لم تراع شهر رمضان، وهذه هي عادتها».

وعلق محمد عبدالسلام على تصريحات القربي حول ضرورة استمرار الحرب لإنجاح الحوار والحل، قائلاً: هذا كلام غير مسؤول وغير سليم، والسلطة هي من نكثت باتفاق الدوحة، وهي من يتوعد بأن تستمر الحرب حتى القضاء علينا.

اللجنة التحضيرية

الاقتراح الرئاسي، وفضلت عدم الأخذ به خصوصاً وأنه صدر عقب حملة رسمية واعلامية شديدة ضد مشروع رؤية الانقاذ الذي أعلنته اللجنة الأسبوع الماضي.

ويأمل اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية أن تلقى دعوته إلى الحوار الوطني استجابة تلقى دعوته إلى الحوار الوطني استجابة من أطراف فاعلة أخرى أبرزها مكونات الحراك الجنوبي والحوثيون وشخصيات سياسية رفيعة في الخارج.

لكن من المستبعد أن تحظى الدعوة بترحيب من مكونات الحراك الجنوبي التي لم تتمكن بعد من انجاز وثيقة موحدة يتم بمقتضاها التوافق على قيادة مشتركة.

وبرزت مؤخراً خلافات مكونات وهيئات الحراك، ما أدى إلى انحسار في الفعاليات الاحتجاجية في المحافظات الجنوبية والشرقية.

مدنيو صعدة

لرعاية الطفولة (اليونيسف) باليمن، أن النزاع أضر بشكل مباشر بحوالي 75،000 طفل حيث "حال استمرار المواجهات المسلحة وانعدام الأمن حال دون استفادة العديد من النازحين من خدمات المجتمع الإنساني".

هربت فاطمة وأسرتها من المواجهات الدامية الدائرة في مديرية حرف سفيان بمحافظة عمران. وقد أضر النزاع بشكل مباشر منذ اندلاعه عام 2004 بحوالي 75،000 طفل، حسب اليونيسف

تسبب النازحون إلى مدينة صعدة عن غير قصد في فرض المزيد من الضغط على سكان المدينة ومواردها وبنيتها التحتية. حيث "هرب حوالي 20،000 شخص إلى المدينة مما رفع عدد ساكنتها بحوالي الثلث وتسبب في ارتفاع أسعار البضائع الأساسية بحوالي الضعف. كما اضطر سكان المدينة لتقاسم مواردهم المحدودة من الطعام والمياه والخدمات الصحية مع النازحين"، حسب هشام حسن، الناطق باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن.

وأضاف حسن: "نحن نواجه صعوبة قصوى في جمع بيانات طبية دقيقة حول وضع النازحين والسكان العالقين في قلب النزاع في صعدة، وذلك بسبب الأضرار التي ألحقتها المواجهات بشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية".

من جهته، أكد صدام العبداني، مسؤول إمدادات بمكتب منظمة الإغاثة الإسلامية باليمن، أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من البضائع الأساسية مثل مياه الشرب والديزل قد زاد من تفاقم أوضاع المدنيين العالقين في صعدة. حيث أوضح أن "سعر القمح ارتفع من 5،000 ريال يمني [حوالي 25 دولار] للكيس الواحد زنة 50 كلغم قبل اندلاع الحرب السادسة إلى 10،000 ريال يمني الآن، في حين ارتفع سعر اسطوانة غاز الطبخ بثلاثة أضعاف خلال الشهر الماضي من 700 ريال يمني [حوالي 3.5 دولار] إلى 2،000 ريال يمني [حوالي 10 دولارات] للاسطوانة الواحدة".

رحلات محفوفة بالمخاطر

لا زال معظم النازحين في محافظة صعدة عالقين ومعرضين بشكل خطير لنيران المواجهات بسبب عدم قدرتهم على الوصول لمناطق أكثر أمنا، وفقا لتقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 9 سبتمبر. حيث أخبر أندريج ماهيسيك، الناطق باسم المفوضية، وسائل الإعلام في 8 سبتمبر في جنيف أن "المواجهات الحامية بين القوات الحكومية وأتباع الحوثي في مدينة صعدة ومحيطها بشمال اليمن لا تزال مستمرة دون أي اعتبار لأمن وسلامة المدنيين".

وأضاف ماهيسك أن بعض النازحين اضطروا للسفر عبر طرقات جبلية وعرة ومحفوفة بالمخاطر كما اضطرت النساء والأطفال والرضع للهروب عبر طرقات مزروعة بالألغام أحيانا. وأشار إلى أن بعض المدنيين المهجرين في جنوب غرب محافظة صعدة اضطروا لقضاء أيام في الصحراء قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى أحد مخيمات النازحين. وأوضح أن "معظم النازحين قدموا إلى مخيم مزرق في محافظة حجة المجاورة وهم مرعوبون ومتعبون بعد أن اضطر بعضهم لعبور الصحراء مشيا لخمسة أيام قبل أن يتمكن من الوصول إلى المخيم. وغالبية النازحين هم من النساء المحملات بأطفالهن الجياع".

طرق مساعدات عبر السعودية

يقدر عدد النازحين في محافظات صعدة وعمران والجوف وحجة بحوالي 150،000 شخص. ويشمل هذا العدد الأشخاص الذين نزحوا خلال المواجهات السابقة والذين أجبر العديد منهم على النزوح للمرة الثانية أو الثالثة على التوالي.

اضطرت منظمات الإغاثة للبحث عن طرق آمنة انطلاقا من السعودية بسبب عدم تمكنها من الوصول إلى مدينة صعدة عبر الطريق المؤدية أليها من صنعاء.

وتستعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي لإطلاق عملية إغاثة عبر الحدود من السعودية خلال الأيام القادمة، حسب شدراوي التي أوضحت أن هناك ما بين 15،000 و30،000 نازح في منطقة بكيم بالقرب من الحدود الشمالية مع السعودية، بعيدين عن منال منظمات الإغاثة وهم في أمس الحاجة للمساعدات الإنسانية العاجلة.

وأضافت: "نحن ننتظر التراخيص الأمنية من الجانبين اليمني والسعودي لتوصيل المساعدات الإنسانية الأساسية للنازحين العالقين في قلب النزاع. وقد قمنا بالفعل بتجهيز الخيام والمفارش والأغطية وغيرها من المواد الأساسية على الجانب السعودي من الحدود لأكثر من 2،000 شخص، ونعمل بتعاون وثيق مع السفير السعودي في اليمن وحكومتي البلدين".

مباراة على الكأس بين النائب جباري ومحافظ ذمار

■ علي الضبيبي

يحظى النائب المؤتمري عبدالعزيز جباري بشعبية واسعة داخل مدينة ذمار، لكن عضو البرلمان البارز يزخر، في المقابل، بخصوم من الوزن الثقيل على مستوى المحافظة.

عصر الاحد الفائت، وفيما كانت صالة المركز الثقافي في ذمار تعج بحفل اختتام أنشطة المراكز الصيفية، تحول الحفل في نهايته، إلى مباراة بين جباري ومحافظ المحافظة العميد يحيى العمري.

بدأ الحفل طبيعياً وفي الأخير، وأثناء ما كان وزير الشباب والرياضة، ومعه عارف الزوكا يسلمان الكأس للفريق الفائز، كادت تحدث فتنة بين النائب جباري والمحافظ. لكن وكما أكد كلا الرجلان لـ«النداء»: «لم يحصل اشتباك بالأيدي ولا تراشقناً بالأحذية».

الأكيد أن المشكلة، حصلت، عندما تحلق الفريق الفائز بالنائب جباري لأخذ صورة تذكارية معه وأهدياه الكأس. ويبدو أن العميد يحيى العمري في تلك اللحظة لم يتحمل. فقد هرع، حسب من حضروا، معترضاً «يهزر الكأس من يد عبدالعزيز». وأخذ يعنف اللاعبين على تصرفهم «لأن جباري غير جدير» من وجهة نظره.

وبحسب شهود عيان فإن جباري والعمري تبادلا الاتهامات بالحوثية، فاتهم الأخير الاول بأنه «حوثي» ورد عليه جباري: «أنت الذي خلقت الحوثي وفجرت مشكلة صعدة» لكن، وعل ما يبدو، لم تكن مسألة إهداء الكأس لجباري إلا حصيلة مشاحنة بين الطرفين طوال الحفل. وفسَّر البعض زعل المحافظ من جباري كون الأخير لم يصفق أثناء ذكر الرئيس في كلمة حمود عباد. ويعتقد آخرون: «أنها الغيرة من جباري الذي يحظى بشعبية كبيرة في أوساط الشباب والرياضيين في ذمار».

العميد يحيى العمري نفى أن يكون اتهم جباري «بأنه حوثي»، لكنه قال إن جباري لم يتفاعل مع دعوة وزير الشباب بالترحم على «شهداء أبناء القوات المسلحة الذين سقطوا في صعدة». وأضاف المحافظ: «بدلاً من ذلك كتب جباري على ورقة فالذهبوا إلى الجحيم». لكن الأخير نفى هذه التهمة بشدة. وقال مستغرباً: «هذا الكلام غير صحيح اطلاقاً ونحن نترحم على الشهداء وندعوا إلى وقف نزيف الدم منذ أول رصاصة». وكرر جباري دعوته للحوثي بالالتزام بالدستور والقانون «وانزال المسلحين من الجبال واخلاء المواقع الحربية والمراكز الحكومية التي يسيطر عليها».

● جباري

● العمري

جباري، الذي وصف الحرب في صعدة بأنها عمياء وعبثية، وصف بالمقابل عبدالملك الحوثي وجماعته بأنهم متمردين وخارجين على القانون. وقال: «إننا عندما ندين الحوثي لا يعني أننا متعصبين مع النظام». لكنه أضاف: «الرأى العام لا يدري ماهي مطالبهم وماهي أهدافهم».

هناك تفسير آخر لسبب الهجوم على جباري ومحاولة إلصاق تهمة الحوثية به. فالرجل يطل على المشاهدين هذه الأيام من خلال تصريحات وآراء طلبتها وسائل اعلام عديدة لا سيما قناة العالم التي قصدت رأيه أكثر من مرة، وإضافة إلى كونه عضو مؤتمري صاحب رأي مستقل ومعارض لسياسات الحكومة. وهو يخوض مواجهة مفتوحة مع رئيس البرلمان منذ أزيد من 4 سنوات بسبب مواقفه هذه وحضوره الطاغي في مجلس النواب وداخل مدينة ذمار.

وكان جباري والراعي الذين ينتميان إلى نفس المحافظة توجها في آخر أسبوع نيابي فائت بشأن مبنى البرلمان الجديد وموازنة المجلس المالية للعام2010. وطالب جباري وسط قاعة البرلمان بتغيير هيئة الرئاسة التي انتهت مدتها قبل 6 أشهر شارعاً في جمع التوقيعات من زملائه النواب.

ليست تلك أولى المواجهات بينهما ولا أخرها. ففي شهر يونيو الفائت، وفيما كان عبدالعزيز جباري في القاهرة للعلاج، كانت مجموعة صغيرة من ذمار تعتصم قبالة بوابة البرلمان حاملين لافتات تدّعي نهب جباري لأرضية تابعة لأحدهم وتطلب من البرلمان الإنصاف. وتجاوباً مع تلك المجموعة وجه رئيس البرلمان أمين عام المجلس المحلي بذمار «ضبط المذكور جباري وانصاف الشاكين». وهو ما يضع أكثر من علامة استفهام عن دوافع تلك المجموعة ومدى دستورية هذا التوجيه، لاسيما وجباري نفسه اصطف في ابريل الفائت إلى جانب الباعة وأصحاب المحلات التجارية الذين طردوا من داخل سوق مدينة ذمار المركزي واصطفوا لأكثر من أسبوع قبالة بوابة مجلس النواب.

كانوا يحضرون إلى البرلمان على مدى أسبوع حاملين لافتات استغاثة تحمل بعضها اتهامات مبطنة ليحيى الراعي للوقوف وراء عملية اجلائهم عن السوق لأغراض استثمارية.

ومعلوم أن عبدالعزيز جباري كان من أشد المتحمسين لفوز العميد يحيى العمري بمنصب المحافظ في انتخابات المحافظين السنة الفائته فما الذي حدث؟!

اليونيسيف: وفاة الطفلة فوزية أثناء الوضع أمر مأساوي

عبرت منظمة اليونيسيف العالمية عن أسفها لوفاة الطفلة اليمنية ذات 12 ربيعاً أثناء وضعها طفلها بعد عام على زواجها من شاب في الـ24 من عمره، مكررة اعتقادها بأن زواج الأطفال بالإكراه يعد انتهاكاً لحقوق الأطفال بأبشع صوره، مشيرة إلى أن وفاتها تعد أمراً مأساوياً.

وقالت المدير التنفيذي للمنظمة الأممية، آن فينمان، في بيان لها "إنه لمن المؤسف ما تناهى إلى علمنا حول وفاة الطفلة اليمنية فوزية يوسف ذات الـ12 عاماً. لقد أجبرت فوزية على الزواج برجل يبلغ ضعفي عمرها على الأقل، وحملت، لكنها توفيت مع طفلها بعد 3 أيام من المعاناة خلال عملية الوضع".

وأوضح بيان المدير التنفيذي لليونيسيف أن الحمل والوضع عند أمهات تقل أعمارهن عن 15 سنة يشكل خطورة على حياتهن تزيد بنحو 5 مرات عن وفيات النساء في العقد الثاني من أعمارهن أثناء وضعهن.

وأشارت إلى أن زواج الأطفال يحرمهم من طفولتهم ومن حقهم في الحصول على التعليم، ويسرق منهم براءتهم.

وطالبت اليونيسيف بمزيد من الحماية لحقوق النساء والأطفال، وخصوصاً البنات منهم.

وكانت منظمة تعنى بحقوق الطفولة أفادت الاثنين بأن الطفلة اليمنية، التي أجبرت على الزواج العام الماضي، من شاب في الـ24 من عمره، قد توفيت أثناء الولادة.

وقالت منظمة "سياج" لحماية الطفولة إن الطفلة فوزية عبدالله يوسف عمودي توفيت الجمعة بسبب عسر في الولادة، مشيرة إلى أن طفلها مات أيضاً أثناء الولادة.

وأكدت المنظمة، عبر متطوعيها في مديرية الزهرة بمحافظة الحديدة، أن فوزية توفيت بعد أيام من المخاض العسير، حيث تم نقلها إلى المستشفى السعودي بمدينة حجة، و"لم يتمكن الأطباء من إنقاذ حياة عروسة الموت وطفلها" بحسب البيان الصادر عنها.

وأضاف البيان أنه تم "انتزاع فوزية من مقاعد الدراسة في الصف الرابع الأساسي بمدينة الزهرة وتزويجها وهي في الـ11 من العمر".

وقال رئيس منظمة سياج، أحمد القرشي: "رغم أن سبب وفاتها هو نقص الرعاية الصحية، إلا أن السبب الحقيقي هو نقص الثقافة والوعي في اليمن، وحقيقة أن زواج الأطفال مازال يحدث".

وأوضحت المنظمة أن أسرة الطفلة تعاني من فقر شديد، وأن والدها مصاب بفشل كلوي، وعند بلوغها الـ12 وبدء تكون البويضات في رحمها حملت بطفل.

وأشارت "سياج" إلى أن مثل هذه الحوادث تتكرر، وقد تسببت في قتل فتيات كثيرات في المنطقة لم يتم إحصاؤهن في ما مضى لعدم وجود جهة تقوم برصدها وتوثيقها.

وقالت إن عدم وجود قوانين نافذة تحدد سن الزواج يجعل المسؤولين المحليين عاجزين عن منع تزويج الأطفال، وخصوصا الإناث، أو معاقبة أوليائهم والأزواج على النتائج الكارثية لهذا الزواج.

وكانت المنظمة نفسها أشارت إلى أن المحكمة الابتدائية بمدينة حجة قد أجلت عقد زواج الطفلة رحمانة علي مبخوت الشايف، البالغة 10 سنوات من العمر، حتى تبلغ السن القانونية: 17 عاماً.

وقامت المحكمة بإلزام كل من والد رحمانة ووالد الشخص الذي تم العقد له عليها كزوجة بكتابة تعهد خطي بعدم تسليمها إليه وبقائها في بيت والديها حتى تبلغ 17 عاماً من العمر، وحينها يكون لها حرية الاختيار بين القبول بالزوج أو رفضه، ويكون العقد لاغياً ولا يحق لأحد إجبارها على القبول.

الترانزستور تليه قفزة إلى العالم الأصغر

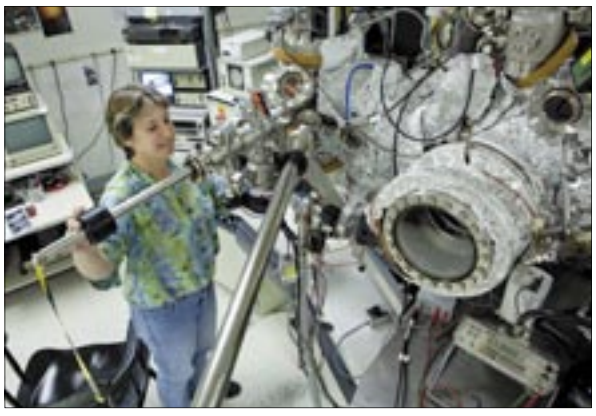

بقلم: جون ماركوف

يوركتاون هايتس، نيويورك – بالنظر مطولاً إلى المجاهر الإلكترونية المعروضة هنا، في مختبر فرانسس روس، يمكن إقناع الذات بأن روس، وهي عالمة مواد من القرن الحادي والعشرين، ليست في الواقع سوى مزارعة في عالم سيليكونيّ بالغ الصغر.

وتعمل روس الباحثة في شركة "آي بي إم" على زرع أسلاك نانوية من السيليكون صمّمت على شكل نبات الفطر، قد تتحول إلى قاعدة بناء أساسية لنوع جديد من الإلكترونيات. ومع أن الأسلاك النانوية واعدة أكثر من غيرها، فهي ليست إلا مثالاً واحداً عن التحوّل الذي تشهده علوم المواد، فيما يمضي العلماء قدماً لإنشاء جيل مفاتيح تحويلة جديدة أصغر حجماً وأسرع وأقوى من ترانزستورات اليوم.

ويعود السبب الذي يحث علماء كومبيوتر كثيرين على العمل لبلوغ هذا الهدف إلى كون عملية تقليص حجم الترانستور شارفت بلوغ الحدود الأساسية التي تفرضها الطبيعة.

وتتعرض صانعي الترانزستورات بشكل متزايد تأثيرات دون ذرية، من بينها ميل الإلكترونات إلى "التسرب" خارج حدود المادة واختراقها. ويصعّب تسرب الإلكترونات معرفة وقت عمل الترانزستور أو توقفه، مع الإشارة إلى أن هذه المعلومة تمكّن من تشغيل الكومبيوترات الإلكترونيّة. كما وأن صانعي الترانزستورات واجهوا مشكلة الحرارة المفرطة، وهي علّة الشرائح التي تنطوي عليها الكومبيوترات الأسرع من حيث الأداء.

ليس الترانزستور مجرد عنصر جديد في عالم الإلكترونيات. وهو ابتكار جعل ثورة الكومبيوتر ممكنة. وهو بشكل أساسي مفاتيح تحويلة يدور ويتوقف، ويتحكم به دفق من التيار الكهربائي. ولغايات معلوماتية، يشير الرقم 1 إلى أن مفتاح التحويلة يعمل. وعندما ينطفئ هذا الأخير، يشير الرقم صفر إلى حصول ذلك. وتعتبر الصفور والوحدات هذه اللغة الأساسية في عالم الكومبيوترات.

على مدى أكثر من نصف قرن، بقيت الترانزستورات تصغر حجما وترخص ثمناً، بعد صدور ما يعرف بقانون "مور" الذي يفيد بأن كثافة الدارة تتضاعف كل سنتين تقريباً. وقد توقع هذه الظاهرة عالم الكومبيوتر دوغلاس إنغلبارت في العام 1959، ثم وصفها غوردن مور، الذي شارك في تأسيس شركة "إنتل"، في مقال صدر في العام 1965 في مجلة "إلكترونيكس" وبات اليوم خيالياً، إذ تحوّل إلى مصدر قانون "مور".

وتستعمَل اليوم مليارات الترانزستورات لصنع معالجات بيانات صغيرة ورقائق ذاكرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العناصر التي غالباً ما تعرف بالترانزستورات السطحية تركّب على سطح شريحة سيليكونية رقيقة جداً، باللجوء إلى عملية تصنيع تقوم على تركيب يتّصف بالدقة، يليه ترسيخ لمواد عازلة وموصلة وشبه موصلة بدقة كبيرة إلى حد يكاد يسمح للقطاع بتركيب جزيئات متفردة.

ويستند النموذج المعتاد لمعالجات البيانات الصغيرة والعالية التقنية اليوم إلى زهاء المليار ترانزستور أو أكثر، ويستطيع كل واحد منها أن يدور وينطفئ 300 مليار مرة في الثانية تقريباً، ويتم تكديس الترانزستورات بكثافة كافية لاحتواء مليوني وحدة منها بسهولة داخل النقطة الواقعة في نهاية هذه الجملة.

والواقع أن قطاع الرقائق الإلكترونية يستعد في سياق السنة الجارية لإطلاق مرحلة الانتقال من جيل رقائق معالجات البيانات الصغيرة التي تستند إلى قياس أقله 45 نانومتراً (علماً أن عرض شعرة بشرية واحدة يناهز 80 ألف نانومتر)، إلى جيل رقائق بعرض 32 نانومتراً – في خطوة جديدة نحو الأسفل، باتجاه العالم الأصغر. إلا أن نهاية هذه السلالم بالتحديد قد تكون قريبة.

وأعلن جون إي كيلي ثري، وهو نائب رئيس تنفيذي ومدير أبحاث في شركة "آي بي إم" قائلاً: "الواقع أن الترانزستور السطحي يكاد يلفظ أنفاسه".

وقال مارك هوروبتز، وهو مهندس كهرباء في جامعة "ستانفورد" القى خطاباً الأسبوع الماضي خلال مؤتمر تصميم رقائق إلكترونية في بالو ألتو بولاية كاليفورنيا: "نحن عند منعطف للطرق، والأفضل أن تصدّقوا ذلك، والعالم بمعظمه يتهرب من هذا الواقع". وأضاف قائلاً: "إنّ العراقيل التي تواجهها الفيزياء تتزايد خطورةً أكثر فأكثر".

بقي عدد كبير من علماء الكومبيوتر يحذّرون طوال سنوات من قدوم هذه اللحظة، ومن أن قانون "مور" لن يعود دقيقاً بسبب ازدياد المشاكل الفنية وبسبب الكلفة الباهظة لتخطي هذه الأخيرة. وخلال ندوة عُقدت مؤخراً في جامعة "ستانفورد" وتناولت مستقبل ضبط المقاييس (ويشمل تقليص حجم الترانزستورات على سبيل المثال)، أفاد عدد من المشاركين بأن النهاية باتت قريبة.

وأعلن براد ماكريدي، وهو باحث في شركة "آي بي إم" وأحد أهم مصممي الرقائق فيها، بالكلام عن الغموض المتزايد للتقنيات التي تعتمدها الشركة لجعل الدارات أصغر حجماً: "لقد انتهينا من ضبط المقاييس. ونحن نلجأ إلى الحيلة منذ أن كنّا نعتمد ترانزستورات قطرها 90 نانومتراً".

وعلى سبيل المثال، استعملت شركة "انتل"، على مر الأجيال التكنولوجيّة الثلاثة الماضية، مادّة تُعرَف باسم "السيليكون المشدود"، وتقوم على تمديد طبقة من ذرات السيليكون على مسافة تفوق حجمها الذرّي الطبيعي، وذلك عبر وضعها فوق مادة أخرى على غرار جرمانيوم السيليكون. ويؤدي ذلك إلى استهلاك طاقة أقل وإلى زيادة سرعة التحويل.

ويرى باحثون ومدراء شركات آخرون أن تقليص حجم الترانزستورات قد يبقى مستمرّاً، على الأقل لبعض الوقت، إلى حد يمكّن من تسخير ترانزستور "موسفت" المتعارف عليه (وهو ترانزستور شبه موصل معدني) بفعالية لعدد إضافي من الأجيال التكنولوجيّة.

ويرى الفريق التنفيذي في مجال التكنولوجيا داخل شركة "انتل كوربوريشن"، وهي أكبر صانعة رقائق إلكترونية في العالم، أن إرفاق المزيد من التقنيات المتصلة بالطباعة الحجرية الضوئية الأكثر تقدماً بتبديل في تصميم الترانزستور سيسمح بمتابعة تقليص قطر هذا الأخير حتى 5 نانومترات – فيسجّل القطاع تقدماً فعلياً حتى نهاية العقد القادم".

وأعلن مايكل سي مايبيري، وهو نائب رئيس شركة "انتل" ومدير برنامج البحث عن عناصر مكونة فيها: "من المرجح أن يستمر اللجوء إلى السيليكون لفترة أطول ممّا نتوقّع".

وتلتزم شركتا "انتل" و"آي بي إم" علناً بفئة جديدة من الترانزستورات تحمل اسم "فين فت" وقد تُستعمَل في وقت قريب جداً، ما إن ينطلق الجيل التكنولوجي الجديد المعتمد على قطر 22 نانومتراً في العام 2011 أو 2012. وتعود تسمية هذه الترانزستورات إلى كون جزء من مفاتيح التحويلة يشبه زعنفة السمكة، وهي تنطوي على ميزة مزدوجة، حيث توفر كثافة أكبر لأن طرفها ينتأ أفقياً من شريحة السيليكون الرقيقة المسطحة، كما وأنها تنطوي على مواصفات عزل أفضل، ما يسهّل التحكم بتحويل الترانزستور من الوضع رقم 1 إلى الوضع رقم صفر.

لكن عاجلاً أم آجلاً، ستصبح مواد جديدة وطرق تصنيع حديثة ضرورية للاستمرار في جعل تكنولوجيا الكومبيوتر أرخص كلفة. وعلى المدى الطويل، قد تستند المفاتيح الإلكترونيّة الجديدة إلى مبادئ التحويل المغناطيسية أو الكمية أو حتى النانوميكانيكية. وقد يقوم أحد الاحتمالات على استعمال تغييرات تطرأ على تدوير إلكترون واحد لتمثيل وظيفة الإطلاق، أي الوضع رقم 1، أو وظيفة الإطفاء، أي الوضع رقم صفر.

وأكمل مايبيري قائلاً: "عند النظر إلى المستقبل، نرى شجرة متشعبة الأغصان ودروباً كثيرة نستطيع أن نسلكها".

وفي مختبر روس داخل شركة "آي بي إم"، يسلط الباحثون اهتمامهم على تكنولوجيا يمكن استخدامها على مدى أقرب. وهم يستكشفون فكرة بناء مفاتيح تحويلة من طراز "فين فت" باللجوء إلى طريقة جديدة تبتعد عن التخطيط الضوئي، في ما يعتبر نوعاً من الزراعة النانوية. إذ أن روس تنثر جزيئات من الذهب لا يزيد قطر الواحدة منها عن عشر نانومترات على مادة متأثرة بانزيم معين ثم تشرّبها بغاز السيليكون باستعمال حرارة تناهز 593 درجة مئوية. ويؤدي ذلك إلى تشبّع مفرط للجزيئات بالسيليكون الناتج عن الغاز، الذي سيتناثر على شكل جسم صلب ويشكل سلكاً ينمو أفقياً.

وتمارس "آي بي إم" ضغوطاً هائلة لتطوير هذه التكنولوجيا التي قد تتوافر في السوق التجاري بحلول العام 2012، على حد تعبيرها. وفي الوقت ذاته، أقرّت بأن تحدّيات كبيرة تعترض سبيل إيصال تكنولوجيا الأسلاك النانوية إلى الكمال. وتبدو الأسلاك المصممة على شكل نبات الفطر في مختبرها الآن شبيهة بعض الشيء بأشجار البونساي. وبهدف توفير خدمة تحويل من النوع الذي يطلبه صانعو الرقائق الإلكترونية، يجب أن يتعلم الباحثون صنعها بطريقة تضمن بقاء سطحها أملساً. كما وأنه من الضروري تطوير منهجيات تخوّلها العمل كشبه موصلات.

وتستكشف "اي بي ام" أفكاراً محفوفة بقدر أكبر من المخاطر، من بينها فكرة "أوريغامي الحمض الريبي النووي"، وهي طريقة طوّرها بول دبليو كاي روثموند، وهو عالم كومبيوتر في معهد كاليفورنا للتكنولوجيا.

وتقوم هذه التقنية على إنشاء أشكال عشوائية ببعدين أو ثلاثة أبعاد، من خلال التحكم بطريقة ثنائي سلسلة طويلة واحدة من الحمض الريبي النووي الفيروسي باستعمال كمّ كبير من "الرزّات" الإصغر حجماً. ومن الممكن صنع أي شكل على الإطلاق، بدءاً بالمثلثات النانوية الحجم، ومروراً بالمربعات وانتهاء بالأشكال الأكثر تعقيداً، على غرار الوجوه المبتسمة ومسوّدة خريطة أميركا الشماليّة.

وقد يؤدي الأمر في يوم من الأيام إلى إنشاء برنامج تطبيقي يتم اللجوء فيه إلى أشكال مصنوعة من الحمض الريبي النووي من هذا القبيل لصنع سقالة تذكّر بالأطر الخشبية المستعملة لبناء تركيبات من الإسمنت. وعلى سبيل المثال، يمكن استعمال الأشكال المصنوعة من الحمض الريبي النووي لرصد أكثر دقّة لجزيئات الذهب النانوية التي ستستخدَم لاحقاً لإنشاء الأسلاك النانوية. وسيقتصر استعمال الحمض الريبي النووي على صف الدارات ثمّ تدمَّر بسبب الحرارة العالية التي ينطوي عليها صنع الرقائق.

تُظهر شركة "انتل" قدراً كبيراً من الاهتمام ببناء مفاتيح إلكترونيّة من طراز "فين فت"، ولكن أيضاً بإيجاد سبل لزيادة مواد واعدة من نوع III–V إلى السيليكون وباستكشاف مواد على غرار الغرافين والأنابيب النانوية الكربونية التي صنعت الشركة بفضلها نماذج مفاتيح تحويلة يصل قطرها البالغ الصغر إلى 1,5 نانومتراً، على حد تعبير مايبيري. وتملك المواد الجديدة مواصفات من بينها زيادة قدرة الإلكترونات على التحرك، التي قد تجعل الترانزستورات الأصغر حجماً أسرع من تلك الممكن صنعها باستعمال السيليكون.

وقال في هذا الصدد: "لدى اعتماد مقاييس صغيرة إلى هذا الحد، تنشأ مشكلة متّصلة بالطريقة المستعملة للاتصال بالأنبوب منذ الأساس. ولا يقتصر الأمر على مدى حسن أداء الأنبوب النانوي بحد ذاته، بل يشمل طريقة دمج هذا الأخير بالنظام".

بالنظر إلى مجمل التحديات التي تواجهها أنواع التكنولوجيا الجديدة كافّة التي يتم استعمالها لصنع الرقائق، وإلى التراجع الحاد في الاستثمارات التي يقدم عليها القطاع، من المثير أن نشير إلى أن الميل إلى صنع ترانزستورات أصغر وأسرع وأرخص كلفة قد يكون فعلاً على شفير التباطؤ، أو حتّى التوقّف.

ولكن هنا أيضاً، وكما يشير مايبيري، يملك القطاع طريقة لمفاجأة المشكّكين بقدراته.

© c.2009 New York Times News Service

الجفاف ينذر بما سيحل بتحدّي الهند الهادف إلى تحويل مجرى الاقتصاد

بقلم: جيم ياردلي

قرية بيبري، الهند – في ما يلي مشهدان مختلفان تماماً من الهند: أعلن وزير المالية براناب مخرجي خلال وجبة فطور في نيودلهي جمعت عدداً كبيراً من زعماء المؤسسات والمسؤولين الاقتصاديين الكبار في البلاد أن الهند "روّضت عاصفة" الأزمة الاقتصاديّة العالميّة وهي ترى "براعم خضراء" في قطاعي الصناعة والخدمات، ما يشير إلى عودة أسرع من المتوقع إلى النمو بحلول السنة القادمة.

وعلى بعد مئات الكيلومترات، وفي قرية زراعية واقعة في "آندرا براديش" في الجنوب، كانت الحشائش الضارّة البراعم الخضراء الوحيدة النابتة في التربة السوداء التي تعود إلى الأرملة تشاندلي باي. لقد بقي حقلها محروماً من الأمطار لمدة اثني عشر أسبوعاً خلال الموسم الذي تهبّ فيه الرياح الموسمية في الهند كل سنة، قبل أن تنهمر الأمطار أخيراً في 23 آب (أغسطس)، غاسلة التربة الجافة بعد فوات الأوان، ما أدى إلى موت نباتات العدس لديها وهي داخل التربة، قبل أن تخرج حتّى إلى الهواء الطلق.

وتقول باي، البالغة من العمر 65 عاماً: "نحن نأكل مرّة في اليوم"، شارحةً كيف نجحت، هي وأسرتها، في البقاء على قيد الحياة بغياب المطر.

خلال السنة الماضية، وفيما ألحقت الأزمة الاقتصادية الأضرار في معظم أرجاء العالم، ترنّحت الهند، من دون أن تنهار يوماً. واليوم، بعد أن بدأ العالم بالخروج من المستنقع، تبدو الهند مستعدّة لاستئناف توسعها الاقتصادي السريع. ويتوقع مسؤولو الحكومات أن تصل نسبة النمو إلى 6 في المائة أو أن تتخطاها في سياق السنة الجارية، وأن تقترب من 8 في المائة خلال السنة القادمة، فتكون بذلك قريبة من الوتيرة التي حددتها الهند، كونها قوة اقتصادية عالمية ناشئة تأتي في المرتبة الثانية بعد الصين.

إلا أن التفاؤل الحذر بشأن الاقتصاد الأوسع نطاقاً عرقله الجفاف التاريخي في فصل الصيف، وقد شدد هذا الأخير على واقع يفيد بأن أشخاصاً كثيرين لم يتأثروا البتّة بالتقدّم الحاصل في البلاد. وقد يكون الاقتصاد الهندي الجديد مستنداً إلى البرمجيّات والخدمات والتكنولوجيا العالية، إلا أن مئات الملايين من الهنديين لا يزالون يراقبون السماء، بانتظار أن تتوافر لديهم سبل المعيشة. ويعتمد أكثر من نصف سكان البلاد، البالغ عددهم 1.1 مليار نسمة، على الزراعة لتأمين معيشتهم، مع أن الزراعة لا تشكل إلى نسبة 17 في المائة تقريباً من مجمل الاقتصاد.

ولا أحد يظنّ أن الهند تواجه مجاعة من النوع الذي ضرب البلاد منذ عقود. ويمكن لمخزونات الحبوب الحكومية أن تسدّ أيّ ثغور. إلا أن الجفاف سلّط الأضواء مجدداً على المشاكل التي تواجهها الزراعة الهندية، فيما يستمر عدد السكان في التزايد، في فترة تتعرض فيها الموارد المائية لضغوط متكاثرة.

خلال الستينيات، أطلقت الهند "الثورة الخضراء" التي أدّت إلى تحسن إنتاج الحبوب بشكل ملحوظ. واليوم، يدعو عدد كبير من المحللين لإطلاق ثورة خضراء ثانية للتصدّي للمشاكل المعقّدة الناتجة عن مفعول الدفيئة العالمي وعن التراجع السريع للمياه الباطنية وعن بقاء دخل المزارعين على حاله.

"لقد انجرف كثيرون ونسوا أن هذه المشاكل موجودة"، على حد تعبير بهارات راماسوامي، وهو خبير اقتصاد في معهد الإحصاءات الهندي. "نحن بحاجة إلى التفكير أكثر في كيفيّة تسريب هذا النمو إلى الفقراء".

وفي الربيع الماضي، حقق رئيس الوزراء مانموهان سنغ وحزب الكونغرس التابع له فوزاً ساحقاً في الانتخابات الوطنية، بعد أن وعد بالتصدّي لمشكلة عدم المساواة، إلا أنه يبقى على الحكومة أن تعلن عن برامج كبرى.

وبعكس ما كان الوضع عليه في الستينات، تقوم إحدى المشاكل الآن على غياب أي إنجازات تكنولوجية واضحة تبدّل الوضع الراهن بشكل جذري. وخلال الثورة الخضراء، أطلقت الهند بذوراً عالية المردود وأسمدة ووسّعت نطاق الري. إلا أن التحدّي بات أكثر دقّة اليوم، ويشمل جهود التنسيق على صعيد الوطن كله لتحسين الري وحبس مياه الأمطار بشكل أفضل والحفاظ على المياه الجوفيّة والعمل في الوقت ذاته على رفع مستويات الإنتاج – وهو نوع من الإدارة المعقدة التي يرى الناقدون أنها قلما تتناسب مع البيروقراطية الهندية.

وكلما أقبل الصيف، تنتظر الهند الرياح الموسمية. وتأتي بعض السنوات بأمطار غزيرة وبفيضانات كارثية، في حين أن سنوات أخرى تتصف بأمطار قليلة جدّاً. وفي الصيف الماضي، تراجع مستوى الأمطار بنسبة 25 في المائة، واعتبر زهاء نصف المناطق الريفية في عداد المناطق التي تعاني الجفاف. ومع تراجع الإنتاج، ارتفعت أسعار الحبوب المنتجة بكثرة على غرار الأرز.

وبالنظر إلى الأمور بالعين المجردة، قد يبدو الجفاف مضللاً. ففي قرية بيبري، تماماً كما في مناطق أخرى، يبدو الاخضرار واضحاً للعيان، بالرغم من كون زهاء كل حقل غير مروي قاحلاً.

وفي الأيام الأخيرة، عادت الأمطار إلى قرية بيبري وإلى عدد من المناطق الأخرى، إنّما ليس في الوقت المناسب لإنقاذ غلال الصيف المعروفة أيضاً بغلال "الخريف" باللغة الهنديّة. وتجدر الإشارة إلى أن بيبري الواقعة على مسافة ثلاث ساعات من مركز حيدر آباد للتكنولوجيا العالية تعتبر واحدة من آلاف القرى الهندية التي أتلفها الجفاف.

وفي فترة بعد ظهر ليست بعيدة من الآن، وقفت الأرملة باي عند طرف الأرض المهملة التي تملكها والتي تمتد على مسافة 3 هكتارات، وكان أخمص قدميها غارقاً في الوحل، وهي تسير باتّجاه بقايا المحرقة التي استعملت لجثمان زوجها منذ أربعة أشهر. وكانت العائلة قد اقترضت مبلغ 80 ألف روبية، أي ما يناهز 1640 دولاراً لمعالجة داء الكبد الذي عاناه هذا الأخير. وحرمهم موسم الغلال الفاشل من المال الضروري لتسديد الدين. ولم يبلغ إلا واحد من أولادها السبعة الصف العاشر ولم يجد أي من هؤلاء وظيفة خارج قطعة الأرض هذه.

وصرّحت قائلة: "قد أموت قبل أن أتمكّن من إعادة تسديد الدين".

وتشكّل دورة الديون هذه مشكلة مستعصية، وغالباً ما تكون مسؤولة عن انتحار مزارعين، في حين أن ارتفاع مستويات الجهل في الريف يزيد من صعوبة انتقال المزارعين إلى وظائف في قطاع الخدمات الهندي.

وقبل الانتخابات العامة، أعلن حزب الكونغرس عن خطة إعفاء المزارعين من بعض الديون المترتّبة عليهم. كما وأن عدداً كبيرا من المزارعين باتوا يستطيعون المشاركة في برنامج توظيف حكومي يضمن مائة يوم من الأشغال اليدوية مقابل دولارين في اليوم تقريباً.

إلا أن الجفاف أدى إلى تجدد الضغوط. وعلى بعد ساعة من قرية بيبري، احتج مزارعون مؤخراً بغضب في محيط فرع مهدّم لمصرف "سنديكايت بنك". وقد جاء رجل إلى المكان بعد أن صدّق شائعة تفيد بأن مزارعين يحصلون على راتب بقيمة 1500 روبية (أي ما يقارب ثلاثين دولاراً). وجاء آخرون طلباً للقروض. "نحتاج إلى القروض لزراعة غلال أخرى"، على حد ما أعلنه أحد المزارعين. وأضاف قائلا: "يقولون لنا باستمرار إن نعود الأسبوع القادم".

وقبل أن يحلّ الجفاف، كان الريف الهندي يساعد على دعم الاقتصاد الوطني خلال الأزمة العالمية، فيما ساعد الاستهلاك الريفي على توجيه إنفاق المستهلكين. إلا أن أجزاء من هذا الطلب كانت موجهة من زيادات الرواتب بمفعول رجعي المخصصة لملايين موظفي الحكومة. واليوم، تدعم الحكومة البذور ووقود الديزل، لمساعدة المزارعين خلال فترة الجفاف، بالرغم من قلق خبراء الاقتصاد حيال ارتفاع مستويات الدين الحكومي.

وفي أغلب الأحيان، يقول محللون كثيرون إن الرد الحكومي يقوم على حل قصير الأمد، بدلاً من أن تُبذل جهود لحل المشاكل البنيوية في الاقتصاد الريفي. وأشارت دراسة أجراها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية إلى أن الهند أنفقت 25 مليار دولار في العام 2008 لدعم الأسمدة، مقابل مبلغ لا يزيد عن 5 مليارات دولار للاستثمار الزراعي – مع أن الاستثمار يدر عائدات أكثر بعشر مرّات.

ويشير المحللون إلى ضرورة أن تتعلّم الهند كيف تنتج المزيد من الأغذية باستعمال قدر أقل من المياه، وتعمل حتّى على رفع مستويات التعليم في الريف، ليتمكّن المزارعون من الانتقال إلى وظائف تدرّ دخلاً أكبر في أوج النهضة الاقتصاديّة الهنديّة.

"بإمكاننا التحكّم بالجفاف"، على حد تعبير ت. ناندا كومار، وهو أمين سر وزارة الزراعة. ويضيف قائلاً: "لقد نجحنا في السيطرة على فترات جفاف سابقة. لكن يتوجب علينا نقل بعض الناس خارج قطاع الزراعة. ولا أعتقد أن نسبة 17 في المائة من إجمالي الناتج المحلي ونسبة 50 في المائة من اليد العاملة ستكون ذات جدوى اقتصادية على المدى البعيد".

© c.2009 New York Times News Service

النداء
الاربعاء 26 رمضان 1430هـ الموافق 16 سبتمبر 2009 العدد (207)
Wed. 26/9/1430 - 16 September 2009

عمل مدير تحرير للفضائية اليمنية بعد الوحدة، ويمضي عامه العاشر في مركزي صنعاء على ذمة 650 ألف ريال ويعاني من أمراض خطيرة يدفع له الخيرون ثمن العلاج. وآخر يملك مشروعاً طموحاً معتقل منذ 3 سنوات رهن 6 ملايين ريال

ممن تتساهم اللجنة الرئاسية في كل عام

■ هلال الجمرة

يشكو معظم السجناء المحتجزين على ذمة حقوق مالية من تجاهل اللجنة الرئاسية لهم في أعوام كثيرة والنظر إلى أصحاب الوساطات والذين لم يتجاوزوا فترة عقوباتهم سوى بسنوات قليلة.

سجلت "النداء" معاناة وشكاوى منهم في هذا العدد لتنبيه النيابة العامة واللجنة الرئاسية بأن توفير المبالغ أو غيره لا يعني هؤلاء، والقانون لم يشترط في الإفراج عنهم سداد ما عليهم أو استمرار احتجازهم حتى يأتي فاعل خير للإفراج عنهم.

مطلع الأسبوع زرت السجن المركزي في صنعاء، لغرض متابعة نتائج حلول اللجنة الرئاسية المعينة لإخراج السجناء المحتجزين رهن مبالغ مالية. طلبت من العقيد مطهر الشعيبي، مدير السجن المركزي في صنعاء السماح لي بزيارة بعض الأسماء. أعطاني الإذن وطلب من الضابط يحيى الهمداني مرافقتي إلى شباك الزيارة. وهناك التقينا السجين سنان صالح معزب، وهو أحد السجناء المعسرين. كان بانتظار زيارة لكنه يائس جداً. وحين سألته عن معالجات اللجنة الرئاسية قال: ما نشوفهاش وبه معسرين لهم من 15 سنة ومعسرين لهم من 9 وما فوق. أما هو فهو عالق على ذمة 12 مليون ريال ومحتجز على رهنها منذ أنهى فترة العقوبة المحكوم بها عليه قبل 4 سنوات. لكنه عمل على إرشادي إلى سجناء لا يغادرون عنبرهم في السجن منسيين لم يستقبلوا أي زيادة منذ دخولهم السجن.

مدير تحرير الفضائية اليمنية بعد الوحدة يمضي عامه العاشر في مركزي صنعاء على ذمة 650 ألف ريال

● كمال العيلمي

غادر شباك الزيارة وعاد بعد دقيقتين وخلفه السجين محمد علي الماوري يبدو منهكاً جداً ويقترب ببطء شديد. ألقى التحية وقال: "أنا مسجون ظلم والله ما أحد يشوفني وأولادي في عدن ما قد شفتهم من حين دخلت السجن يعلم الله كيف أحوالهم".

كان يفترض أن تفرج النيابة عن الماوري قبل 6 سنوات لكنها تجاوزت القانون واستمرت في احتجازه رهن مبلغ 350 ألف ريال دية و300 ألف ريال مخاسير. لقد اتهم بقضية قتل زوجته قبل 9 سنوات واعتقل وتمت محاكمته وصدر في حقه حكم قضى بسجنه 3 سنوات وتسليم المبلغ السابق. ويقول: والله ما قتلت زوجتي ولا.

وفضلاً عن احتجازه غير القانوني يعيش الماوري حياة مؤلمة ومتعبة بالمرض. فهو بشهادة الجميع لا يغادر سريره ويعاني من أزمة المرض والإفلاس. ويقول الضابط: "ما بيشتري له العلاج إلا المدير وهو مريض واصل وحالته حالة ولا معه أحد". ويشكو الماوري من أمراض "القلب والمعدة والضغط وتضخم في البروستاتا، وحالته الصحية تتدهور يوماً بعد آخر".

منذ 4 سنوات والنيابة العامة تطمئن محمد علي الماوري، 58 عاماً، أن اسمه مسجل ضمن كشف السجناء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة التي يتم عرضها على التجار ليدفعوا عنها، لكن النتيجة في كل موسم تبقى: لم ينزل اسمك، انتظر، إن شاء الله ينزل العام القادم.

وكان الرجل صحفياً معروفاً في فترته، وهو عضو نقابة الصحفيين اليمنيين منذ أكثر من 30 عاماً، وقد عمل رئيساً لتحرير صحيفة الجماهير، ومديراً لتحرير الفضائية اليمنية بعد قيام الوحدة، وأحد مؤسسي قسم الأخبار في وكالة أنباء عدن قبل الوحدة. ويقول إن راتبه ما يزال 24 ألف ريال حتى الآن، ولم يمنحوه أي تسوية لوضعه الوظيفي رغم أقدميته. كما يستغرب أن النيابة تستمر في احتجازه رغم ظروفه المالية الشحيحة. وبحسب شهادة أحد السجناء فإن "حالته تدمي القلب ولا بشوفوا لهذه الحالات لأنه ما معهمش وساطة في النيابة التي تقترح الأسماء لفاعلي الخير".

أراد إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين فخذله تجاوب دكاترة جامعة صنعاء وجمعية الصالح ولم يمهله التجار
مشروع طموح معتقل في مركزي صنعاء منذ 3 سنوات رهن 6 ملايين ريال

● سلطان سيف

يدفع الشاب الوسيم كمال أحمد عبدالسلام العليمي، 29 عاماً، ثمن جهده الطيب الذي بذله من أجل توفير فرص عمل للشباب العاطلين في السجن المركزي في صنعاء منذ 3 سنوات. إنه محتجز رهن مبلغ مالي يقدر بـ6 ملايين و300 ألف ريال.

عقب حصوله على درجة بكالوريوس اقتصاد من جامعة صنعاء عام 2003، فكّر العليمي في استثمار فراغه في خلق فرص عمل لعدد من الشباب من خلال مشروع شبابي مفتوح "خدمات دور تدور" يعنى بإيصال كافة الخدمات للدكاترة إلى المنازل. قبل أن يبدأ أولى الخطوات العملية في المشروع حاول عقد المؤتمر الشبابي لغرض إطلاق المشروع والحصول على دعم من مشروع مؤسسة الصالح للحد من البطالة. لم تنجح محاولته ورفضت المؤسسة تبني فكرته أو تمويلها.

لم يعتره اليأس، وكأي شاب مثابر يبحث عن نجاح وعن خدمة بلده لم يتوقف العليمي عن تنفيذ مشروعه الأول، فسارع إلى البحث عن دعم ذاتي وفره عن طريق السلف من تجار ولفترة محدودة. "كي ينجح المشروع ويقف على قدميه كان لابد من توفير قروض لفترة أطول حبذا لو تبنت المشروع مؤسسة بإمكانها منح فرصة لمدير المشروع لتطبيق مشروعه"، استدرك الآن الخطأ. ولفت إلى أن المشروع لم يفشل بل كانت فترة القرض ضيقة "كنا قد بدأنا توقيع العقود مع الدكاترة وبدأنا مجموعة شباب بالعمل على إيصال الخدمات المتفق عليها إلى بيوتهم، لكن الوقت باغتنا ولم نلحق أخذ اشتراكات الدكاترة أو سداد القروض".

لقد جازف كمال العليمي عندما قرر تنفيذ مشروعه وحيداً هذه حقيقة. لكن هذا لايعني أن مكانه السجن ولا يجيز إدخاله السجن. صحيح أن القضاء هو من يحدد الحكم. لقد اعتقل كمال قبل 3 سنوات بعد أن أصدرت محكمة شرق الأمانة حكماً قضائياً مفاده: الحبس سنة كاملة مع إيقاف التنفيذ وسداد مبلغ 6 ملايين و300 ألف ريال. لكن النيابة لم تدع الشاب طليقاً وقامت باعتقاله وإيداعه السجن المركزي في صنعاء. حلم ما زال يراوده ويرجو أن تتبناه مؤسسة حتى عند خروجه.

وكان كمال قد ترأس الاتحاد العام لطلاب اليمن في كلية التجارة والاقتصاد قبل تخرجه عام 2003. ويمضي رئيس الاتحاد عامه الربع في السجن المركزي في صنعاء على ذمة مبلغ مالي في ظل خذلان النيابة لأحكام القانون التي تحرم بقاء السجين رهن مبلغ مالي.

ويحصل العليمي على وعود من النيابة بأن ينزل اسمه ضمن السجناء الذين يسدد عنهم التجار وفاعلو الخير في شهر رمضان، إلا أنه يصدم بعدم وجود اسمه في تلك القوائم التي عادة ما تتخللها أسماء سجناء لم يكملوا سوى ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها عليهم.

وفي مركزي تعز التقى أحد المتعاونين مع "النداء" 4 سجناء ما زالوا باقين في السجن بالرغم من تجاوزهم لفترات العقوبات بسنوات كبيرة. جزء من هؤلاء يحتجزون رهن مبالغ كبيرة وآخرون إلى أن يأتوا بضمانات حضورية ويلتزموا بأن يسددوا ما عليهم من أموال بعد 6 أشهر.

● علي صالح زياد

لم تخل النيابة سبيل سلطان سيف عبده، 35 عاماً، من السجن المركزي في تعز. وما زالت تلح على مخالفة القانون. فهي لم تف بوعدها بالإفراج عنه في رمضان. ويوم أمس قال لـ" النداء" بصوت متعب: تعبت وقهروني خرجوا ناس ما تجاوزا مدة العقوبة إلا قليل وأنا لي 4 سنوات ونصف ظلم.

وأضاف: لو النيابة خرجتني في 2005 عندما انتهت فترة العقوبة أن قد رجعت الفلوس التي عليا وضعفها... حرام عليهم.

النيابة تحتجزه منذ 4 سنوات رهن مبلغ "4 ملايين و879 ألف ريال". وأبناؤه الأربعة ينتظرون عودة عائلهم في كل رمضان باعتباره هو شهر الانفراج.

وكانت "النداء" نشرت قضية السجين سلطان ونقلت معاناة أبنائه قبل أشهر لكنه يقاسي آلام السجن، وتضاعفت معاناته خلال هذا الأسبوع بعد أن رأى 93 سجيناً يودعونه بأوامر الإفراج عنهم فيما تجاهلت النيابة اسمه.

●●●

ودع السجين علي صالح زياد، 43 عاماً، دنيا السجن المركزي في تعز عصر أمس بعد قضائه فيه 15 سنة؛ سنتين بحكم والباقي منحته النيابة إياها جوراً. كان يحضن زملاءه بحفاوة بالغة بعد أن عاد من نيابة الأموال العامة في تعز ظافراً بقرار الإفراج عنه.

ظهر أمس تم استدعاء زياد و2 من السجناء المحتجزين على ذمة أموال عامة إلى النيابة المختصة بناء على توجيهات من النائب العام، وطلب منهم إحضار ضمانات حضورية للإفراج عنهم والالتزام بسداد ما عليهم خلال 6 أشهر. استغرب زياد الطلب وأبلغ رئيس النيابة بأنه لا يستطيع "إحضار أي ضمانات وأنا ما عاد أشتي أخرج من السجن إذا عاد فيها شروط"، ردّ. فطلب منه أن "يوقع على التزام خطي بسداد ما عليه وأن يشخط وجهه بأن يسدد". وافق زياد على هذا الطلب وحرر له رئيس النيابة قراراً بالإفراج عنه.

وكان علي صالح زياد أنهى فترة العقوبة المحكوم بها عليه مطلع العام 1997، وما زال أسير السجن المركزي بتعز، وطالب القضاء بالإفراج عنه والنظر إلى السنوات التي قضاها في السجن ظلماً وقهراً لعدة مرات دون أي التفات إليه.

في صيف 94 دخل زياد السجن بحكم ابتدائي قضى بسجنه عامين ودفع 64 مليون ريال. وخلال قضائه مدة العقوبة سدد قرابة 60 مليون ريال، وعجز عن دفع باقي المبلغ الذي يقدر بـ4 ملايين و118 ألفاً و28 ريالاً، بيد أن النيابة علقت الإفراج عنه إلى أن يسدد بقية المبلغ.

●●●

صدقت البشارة التي وصلت إلى السجين فؤاد عبدالمجيد القاضي، 32 عاماً، هذه المرة. لقد غادر السجن الأربعاء الفائت بشوش الوجه تغمره سعاة لاتضاهى. هو الآن حر.

وكانت النيابة احتجزت فؤاد منذ 7 سنوات رهن مبلغ مالي: "4 ملايين و450 ألف ريال". وقد صدر الحكم من المحكمة العليا يقضي بالاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن وتسليم مبلغ 4 ملايين و450 ألف ريال لأسرة المجني عليه. بعد ذلك عمل فؤاد بكافة الطرق لسداد ما عليه والتخلص من مرارة السجن، فباع قطعة الأرض التي يمتلكها بمليون ريال سلمها إلى الشخص المحكوم له، وعجز عن استيفاء المبلغ: "3 ملايين و450 ألف ريال"، فقررت النيابة احتجازه حتى يسدد آخر ريال محكوم به.

وأخيراً تحقق لفؤاد القاضي مراده، وسيقيم مع العجوز التي كانت تزوره في رأس كل عيد، والتي لطالما تمنى أن يموت عندها: أمه التي قال في شكوى نشرتها "النداء" قبل أشهر إنها "تعبانة".

●●●

شكر وتقدير

وجه السجينان فهمي محمد العزي ووحيد محمد ناجي، المحتجزان في السجن المركزي في تعز على ذمة أموال عامة تقدر بنحو 4 ملايين ريال، تحية تقدير وعرفان للنائب العام على توجيهه إلى رئيس نيابة الأموال العامة في تعز بقبول الضمان الحضوري للإفراج عنهما.

شاب ينتحر في سجن تعز بشاله بعد شهرين من إيداعه

انتحر الشاب مفيد سيف الشقري، 23 عاماً، المحتجز في السجن المركزي في تعز، ظهر أمس في إحدى دورات المياه بقسم التوبة في السجن.

وكان والد الشاب أودع ابنه المنتحر السجن قبل نحو شهرين، بسبب عصيانه والتمرد عليه. وقبل إيداعه السجن كان الأب قد حبسه في البيت إلا أن "مفيد قام بحرق نفسه في البيت ما جعل والده مضطراً لتأديبه وتربيته".

وأكد مصدر في السجن المركزي أن مفيد استخدم شالاً خاصاً به في عملية الانتحار. وقال إن مفيد غادر فراشه قبل الـ12 ظهراً، ودخل إلى الحمامات بصورة غريبة حتى إن أحداً لم يسمعه.

واستخدم مفيد برميلاً للقمامة كان موضوعاً داخل الحمام حيث صعد عليه وربط الشال إلى عتبة الباب ثم إلى عنقه وقفز من على البرميل، حسبما قال سجين شاهده بعد لحظات من انتحاره. وأوضح: "أتينا وهو يرشح بالعرق من كل جسمه وكانت رقبته قد انفكت ورجلاه تلامسان أرضية الحمام ولسانه خارجة ووجه ملفوف بالسواد وعيناه مفتوحتان وجاحظتان وجسده متورم واللعاب يسيل من فمه ومعلق بالمشدة (الشال)". ولوحظ أثناء نقله إلى السيارة آثار تقطيع على بطنه، ما يشير إلى محاولات انتحار سابقة.

وتؤكد المعلومات التي حصلت عليها "النداء" أن مفيد كان انطوائياً خلال فترة سجنه القصيرة، وعديم الزيارات.

وتم نقل الجثة من السجن حوالي الساعة الـ2 بعد ظهر أمس، إلى ثلاجة المستشفى الجمهوري بحضور وكيل نيابة السجن وإدارة السجن. وبحسب المعلومات فإن أسرته لم تتسلم الجثة حتى كتابة الخبر.

و تعتبر هذه ثاني عملية انتحار خلال السنوات الـ5 الأخيرة في السجن المركزي بتعز. ففي مطلع العام 2008 انتحر السجين النجاشي، 47 عاماً، في مصحة السجن بالطريقة نفسها، إذ ربط عنقه بشال مشدود إلى عتبة حمام المصحة.

القائم بأعمال رئيسة نيابة استئناف عدن:

حجز السجناء بعد انتهاء فترة أحكامهم غير قانوني ووجهنا النيابات بإستخراج أحكامهم

■ عدن: وائل القباطي - شذى العليمي

قال عزام إبراهيم القائم بأعمال رئيسة نيابة استئناف عدن، إن 8 من السجناء المعسرين في السجن المركزي يتوقع الإفراج عنهم خلال الأسبوعين المقبلين.

وأضاف أن السجناء الثمانية لديهم أحكام إعسار وأن نيابة عدن تنتظر رد النائب العام بعد أن زودوه بملفاتهم.

وأشار عزام لـ"النداء" إلى أن النيابة أفرجت مؤخراً عن حالتين ثبت إعسارهما.

وعن شكاوى السجناء من عدم حصولهم على الأحكام للمحكومين بما في ذلك المحاكم الابتدائية، وهو ما يعرقلهم عند تقديم طلبات الإعسار، أشار إلى أن رئاسة النيابة وجهت للنيابات المختلفة بمتابعة استخراج الأحكام وإيصالها للسجناء.

عزام اتفق مع عدم قانونية حجز السجناء بعد انتهاء فترة أحكامهم، مؤكدًا أن الحجز يُتخذ كإجراء لحماية حقوق المجني عليهم، منوهًا بأن الحلول والمعالجات كتقسيط المبلغ أو الضمانات، تضعها النيابة.

مسن ثمانيني عالق في المنصورة منذ عامين

تهاون استئناف عدن يمنع الحاج ناصر من مغادرة السجن!

صدفة! عصر السبت الماضي التقيته في فناء سجن المنصورة المركزي بعدن، لحظتها كان عم ناصر يقبض على رزمة أوراق الإفراج، على عجل بينما كانت أصوات العسكر تأتي من جهات مختلفة، التقطت هذه الصورة للرجل وهو يتجاوز عتبات البوابة الحديدية للسجن المعلق عليها لافتة تحذر من تجاوزها للأشخاص غير المصرح لهم، لحظات بعد أن كان باح لي بمأساته المريرة، أو لنقل انتزعت منه تفاصيلها المثيرة على وجه الدقة. أمس الثلاثاء أكدت لي مصادر في السجن أن الرجل ما زال هناك.

يشارف ناصر عبدالله سعيد على عقده الثامن، لكن سنه لم تمنع مافيا الفساد في محلي صيرة من التنكيل بالرجل وسلبه مصدر دخله الوحيد و"تحويشة" عمره، وإلقائه بعدها خلف قضبان مركزي المنصورة، في قضية أكد أنها كيدية لإخراسه عن مطالباته العنيدة بحقه وتمسكه ببصيص أمل عدالة حتى رمقه الأخير.

تعود بداية القضية إلى مطلع العام الماضي 2008، عندما قابل الرجل الطلبات المتكررة من قبل مأمور مديرية صيرة بالتنازل عن دكانه بمقابل، بالرفض القاطع، قرر بعدها الرجل القيام بزيارة قصيرة لابنتيه وولده الأكبر في سقطرى، معتقدًا أن الأمر قد حسم، وعندما عاد من هناك كان كل شيء قد طبخ على نار هادئة، وأصبح محله في ملكية شخص آخر، يقول وهو يشخص ببصره للبعيد: "المأمور ألغى عقد التأجير حقي وصرفه لشخص من الحرس الجمهوري يدعى محمد سالم الوصابي، ولما رحت البلدية قال لي المدير إنه مش هو اللي ألغى العقد وأنهم بايشهدوا معي". هكذا ببساطة خسر الحاج ناصر 30 عامًا منذ أن استأجر الدكان عام 82، وقام بترميمه وإصلاحه. الأدهى من ذلك أن المستأجر الجديد ادعى عليه بمبلغ 243 ألف ريال.

الأبيني المسن الذي قدم إلى عدن أيام الإنجليز، وفي مطلع ثمانينيات القرن الماضي عمل في بيع المنتجات السقطرية: فصوص وعقيق وياقوت وغيرها... يقول: "أنا ما كنت أعرف حاجة أجو واقتحموا الباب وكسروا القفل وشلوا كل حاجة داخل الدكان، وأخذونا إلى السجن.. وبعد مدري كم جلسة حكمت علينا المحكمة بالسجن سنة وثمانية أشهر وسداد المبلغ"، ويؤكد أنهم حتى لم ينصبوا له محامياً.

السبت قبل الماضي، كان الرجل المسن على وشك مغادرة السجن، وهو يحتفظ بين ثنايا محفظته القديمة والخالية من النقود صور أولاده وصورة لمأمور مديرية صيرة. كان مصمماً على الاقتصاص لعامين أُهدرا من عمره، ولمنتجاته السقطرية الغالية على نفسه، ودكانه، وقال إنه ينوي رفع قضية ضد الأطراف المختلفة التي تورطت في قضيته أو مأساته الإنسانية، والمطالبة بـ28 مليون ريال، كتعويض وإرجاع دكانه وممتلكاته ورد الاعتبار له. المؤكد أنه حينها لم يدر بخلده أن التوكيل الذي سيحرره للنيابة لاستقطاع أقساط من راتبه بالمبلغ المحكوم به، سيؤخره كل هذه المدة، نتيجة مماطلة وتهاون نيابة استئناف عدن في تنفيذ توجيهات لجنة السجون وتقسيط المبلغ من راتبه.

قال الرجل الذي وصمه حراس السجن بالجنون، بينما كان منهمكًا في قراءة الجريدة: "أيام الاتحاد اتعسكرت في هذا السجن، كنت جندياً، واليوم رجعت مسجون بعد هذا العمر بأخرج من السجن مثلما خرجت من بطن أمي" حد وصفه ولم يخرج بعد.

لقد جاهد المسن الثمانيني طويلاً ليثبت لي عدم قانونية حبسه، وأنه شكا الأمر لنيابة الاستئناف أكثر من مرة، وكذا اللجان المتعاقبة التي زارت السجن. الآن هو في غنى عن شكوى حبسه، وعليه أن يشكو عدم تنفيذ أوامر الإفراج.. وهو ما يعتزمه الرجل الذي عندما زودته برقم هاتفي ورقم الصحيفة، بدا لي ممتنا أكثر مما يجب، وعلى ملامحه المذهولة شبه ابتسامة وأمل بعدالة لا تضيع حقاً وراءه مطالب، ولكن.. ليس في هذا البلد الموبوء بالفساد يا عم ناصر..!

9 أشهر منذ طلب عبدالله عبدالجليل مقابلة قاضي الإعسار

من ملامح عم عبدالله تتشف أن روح النكتة تطغى على كل شيء آخر في الرجل الستيني الذي يشاغب الجميع بعكازه الخشبي النحيل، والذي غالباً ما يلطف جو الحديث الكئيب بدعاباته الخفيفة كعادته دائماً، وهو الذي عانى مرارة ظلم ذوي القربى طوال عام ونصف حيث يوشك عامه الثاني على الاكتمال.

"عندما كنت أصفي مسدسي التاتا خرجت حبة رصاص اخترقت الباب، ورجعت من الجدار إلى فوق زوجة أخي، وأجت سليمة ما وقعبيش شيء"، قال الرجل، ثم أطبق يديه وأومأ برأسه دلالة على انتهاء القضية، هكذا ببساطة! وعندما طلبت منه تفاصيل إضافية بدا متحفظًا في الاسترسال، لكنني عاجلته بعدد من الأسئلة، وبقدر كبير من الاهتمام أخذ بعد ذلك يرد علي وهو مبتسم.

في أبريل العام الماضي 2008، حدث القضاء الذي لم يكن في حسبان عم عبدالله عبدالجليل الموظف براتب تعاقدي في التجارة بعدن، والآب لأربعة أبناء، في النيابة وتاليًا المحكمة فشلت كافة جهود الوساطة لتقريب وجهات النظر بينه وبين أخيه وزوجته، وخصوصًا أنها "جت سليمة وغير متعمد".

7 أشهر ودفع مبلغ وقدره 960 ألف ريال، هذا ما نص عليه منطوق حكم محكمة التواهي الابتدائية، وعلى إثره نقل الرجل إلى المنصورة. بعد اكتمال الفترة قدم الرجل حكم إعسار، كان ذلك أواخر العام الماضي 2008، وحتى اللحظة لم يجد الرد كما يقول.

بدا عم عبدالله ساخرًا جدًا عندما سألته لجنة النزول التي زارت السجن منتصف أغسطس، قال: اللجنة قالت لي خلي أخوك يجي يضمنك! وعن إمكانية خروجه بضمانة الراتب قال: أيش عاد بايجي معي ابن يدرس في صنعاء وولدين وبنت هنا في عدن، قال إنه يشتاق لمولوده الصغير محمد (عام وأربعة أشهر) الذي قدم إلى الدنيا ووالده في السجن.

منذ 9 أشهر انتهت المدة المحكوم بها عبدالله عبدالجليل، لكن لا أحد يكترث لذلك، هو ينتظر مقابلة قاضي الإعسار بعد العيد حسب ما قيل له "والله أعلم" أضاف الرجل بابتسامته الودودة التي ليس مكانها السجن مطلقًا.

عمار.. عالق منذ 3 سنوات بـ12 ألف ريال سعودي

بدا عمار أكثر السجناء الـ4 الذي قابلتهم "النداء" تخوفًا! كان مترددًا جدًا في الحديث، انتظرته دون جدوى، وعندما طلبت منه أن أعرف سبب صمته قال بحرقة: أنا بأتكلم، أشتي أتكلم، لكن أنا متأكد أنه ما فيش فايدة، قالت 4 لجان ولا سووا لي شيء. قالها بحرقة وقلة حيلة بدا لي الشاب الثلاثيني محطمًا جدًا نتيجة صدمات عدة توالت عليه وآخرها تبرؤ عائلته منه. آسف عمار كنت قد طلبت مني عدم ذكر الاسم، لكنني سأتحفظ على ذكر بقيته.

في 2004 وقع ميكانيكي السيارات في كريتر ضحية للشيطان، كان المسروق حينها ذهباً باعه بـ12 ألف ريال سعودي، وغادر فور تسلم المبلغ إلى المملكة العربية السعودية، بعد عامين قبض على الشاب المتسلل ورحل إلى اليمن، وعندما وصل كان قد مضى عام على حكم محكمة صيرة بحبسه عامًا وإرجاع المجوهرات.

كان ذلك في مايو 2006، وبعد إكمال المدة في 2007 بدأ عمار رحلة تحديد المبلغ التي انتهت مؤخرًا.

لا أحد يزور عمار، أسرته المكونة من 4 ذكور وفتاة تخلت عنه تمامًا، بدا لي ذلك أكثر ما ينغص حياة الشاب التي تذوي خلف قضبان السجن، إضافة إلى تعنت الجار الذي رفض أي حلول بتقسيط المبلغ ووعود عمار بالسداد رغم وساطة الأصدقاء، يقول عمار: "حق عناد رفضوا أننا أشتغل وأسدد المبلغ، يشتوا قضية وليس فلوس".

بتحديد المبلغ انزاح هم ثقيل من على كاهل الشاب، لكن ثمة معضلات أخرى تواجه عمار الذي لم يحصل بعد على صورة من الحكم، ناهيك عن حكم الإعسار الحل الذي تطرحه عليه اللجان المتعاقبة التي زارت السجن.

عمار والعشرات من أمثاله ينتظرون لسنوات نسخاً طبق الأصل من أحكامهم، لماذا لا تقوم الجهات المعنية بواجبها تجاههم.. إلا أنهم سجناء خلف قضبان الحديد!

عالق بمليون ريال منذ 5 سنوات

أشهر تاجر بهارات وسجائر بعدن: أنا مرتاح في السجن!

عندما بدأ الرجل الاشتغال في تجارة البهارات والسجائر المربحة جداً، لم يدر بخلد أشهر تجار الشيخ عثمان بعدن، وبعد أن تعوَّد على استدانة البضاعة للمحل ومن ثم السداد بعد فترة.. أنه سيقع في فخ الديون والإفلاس بعد ذلك، ليقاد بعدها إلى السجن لا حول له ولا قوة، ويجد نفسه حبيس جدران عنابر مركزي المنصورة.

حُكم على محمد بن محمد هزاع بالسجن 3 سنوات ودفع مليون ريال، تمر الثلاث وتلحقها 6 أخرى!

يقول هزاع: كان المبلغ كبيراً جدًا (27 مليونًا)، وما تبقى عندي هو مليون و85 ألفا، وأنا لم أتمكن من التسديد أو حتى التقسيط!

عندما التقينا هزاع وجدناه مختلفًا عن بقية أصدقائه المساجين، كان مبتسمًا طيلة الوقت.. سألناه لمَ لا تقدم حكم إعسار؟ أجاب مبتسمًا: "حُكم علينا أننا غير معسرين"، يقصد هو و3 من أصدقائه. وكما قال نحن الأربعة لم يُحكم علينا بالإعسار، وقد بدا متسائلا: "ما ناش داري، يمكن لأن المبالغ حقنا كبيرة!".

حينها يتذكر هزاع أحد أصدقائه، وكان عليه مبلغ 48 مليونًا، وحُكم عليه إعساراً وخرج يقول هزاع "كيف؟ مدريش!".

يظن هزاع "حكم الإعسار يشتي متابعة، ولازم ورقة من شيخ القبيلة.. يعني شغلة!".

محمد هزاع أب لـ8 أطفال (6 أولاد وبنتين)، حين تذكرهم بدأت تلك الابتسامة تتلاشى وهو يقول: "ما ناش داري كيف حالهم". علمنا من خلال حديثه لنا أنهم في قرية إحدى ضواحي مدينة تعز".

في النهاية يعود ويبتسم مرة أخرى ليقول "أنا مرتاح عاده لو يجيبوا عيالنا إلى عندنا أحسن".

تركناه ونحن لا نعلم ما خلف تلك الابتسامة أهو الحزن واليأس أم حقًا الراحة والتفاؤل؟!

.. ■

النائب العام: نظام قاضي الإعسار أفرج عن 319 سجيناً وفاعلو الخير عن 201

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة "النداء" المحترم
بعد التحية،،،
بالإشارة إلى ما نشرته صحيفتكم الغراء في العدد رقم 206 بتاريخ 2009/9/9، بعنوان "هوبز في السلطة القضائية" المتضمن الحديث عن آلية النظام بالإفراج عن السجناء المعسرين ولقائكم بالأخوين رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام. والملاحظ أنكم لا تتابعون الشعبة المختصة بالمكتب لتوافيكم بما أنجز من حلول لمشاكل المعسرين، حيث إن نظام قاضي الإعسار ساهم مساهمة فاعلة في الإفراج عن عدد 319 سجيناً بمقتضى أحكام الإعسار.
كما أن فاعلي الخير في هذا الشهر الكريم قدموا مساعدات لمن عليهم حقوق خاصة تربو على مائة مليون ريال، واستفاد منها إلى يومنا هذا الثلاثاء 25 رمضان 1430 هـ الموافق 2009/9/15، عدد 201 سجين، وتم ذلك بجهود رؤساء النيابات الذين يتواصلون مع فاعلي الخير.
وبذلك لزم إعلامكم متمنين لكم وافر الصحة والعافية وكل عام وأنتم بخير.
ولكم التحية،،،

د. عبدالله عبدالله العلفي
النائب العام

مدير سجن الضالع لـ"النداء": السجناء المعسرون 21 سجينا في انتظار قرار الإفراج عنهم

أكد لـ"النداء" العقيد عثمان الكرابة مدير السجن المركزي بالضالع، أن عدد السجناء المعسرين الذين لم يتم الإفراج عنهم 21 سجينا ينتظرون قرار النيابة بالإفراج عنهم بعد أن أمضوا في السجن أزيد من فترة حبسهم ولا يزالون عالقين بحقوق خاصة.
وأضاف في اتصال هاتفي مساء أمس الثلاثاء، أن من أفرج عنهم العام الفائت 4 أو 5 سجناء فقط.
وبخصوص ما تلقته الصحيفة من تنويه من مكتب النائب العام بأن الأسماء المنشورة تم الإفراج عنها، قال: نتمنى ذلك، مضيفاً: لا نريد أن ندخل في مهاترات مع النيابة، وكل واحد يقول كلاما من عنده، يوجد لدينا 21 سجينا معسرا ننتظر مثلهم إطلاق سراحهم. مبديا استعداده أنه سيبلغ الصحيفة أولا بأول كلما قررت النيابة الإفراج عن سجين من هؤلاء.
وأضاف الكرابة أنه في ظل الأوضاع الاستثنائية لمحافظة الضالع، حيث أوضاع أبناء المحافظة الاقتصادية والمعيشية لا تسمح بتفقد أحوال السجناء، ونادرا ما يأتي فاعل خير ليجود على السجناء، فإنه يتمنى أن يخرج الجميع.

رئيس نيابة استئناف الضالع مخاطبا مدير الأمن:

السجناء تجاوزت فترة حبسهم المدة القانونية ولم يعرضوا على النيابة

■ **الضالع – فؤاد مسعد**

وجه رئيس نيابة استئناف الضالع مدير أمن المحافظة بسرعة الإفراج عن أي سجين (تم حبسه) خلافا للقانون. وقال القاضي عبدالرحمن علي القدسي رئيس نيابة الاستئناف في مذكرة وجهها أمس الأول لمدير أمن الضالع: "لوحظ وجود عدد من المحابيس (السجناء) خلافا للقانون تجاوزت فترة حبسهم المدة المخولة قانونا لمأموري الضبط القضائي (24 ساعة) ومن ثم عرض الأوليات مع المتهم المحبوس على النيابة المختصة..".
المذكرة التي ذيلت بالإشارة "نسخة مع التحية للنائب العام ومعالي وزير الداخلية"، أوردت اسمي السجينين عبدالحميد محمد علي وابنه محمد كنموذج للسجناء الذين رأت النيابة أن فترة حبسهم تجاوزت المدة المخولة قانونا، بعد قيامها بتفتيش اثنين من سجون المحافظة هذا الأسبوع.
وبخصوص السجينين فهما يتنقلان بين سجني المديرية والمحافظة منذ أسبوعين بتهمة العمل في أرض متنازع عليها سبق أن تمت إحالة الخلاف بين طرفي النزاع (عبدالحميد وخصومه) إلى المحكمة قبل ما يقارب 3 سنوات بحسب ما ذكر لـ"النداء" صابر عبدالحميد (17 عاما)، وقال إن الأرض التي باشر والده وشقيقه العمل فيها تابعة لهم وليست هي محل الخلاف.
يتهم صابر مسؤولي الأمن بالتواطؤ مع خصومهم، وتساءل في حديثه لـ"النداء": لماذا يتم الإفراج عنهم (الخصوم) فور اعتقالهم، بينما والدي وأخي لا يزالان في السجن دون أن توجه لهما تهمة حقيقية؟ وقال: من خلال ردود فعل المسؤولين في الأمن يتضح أنهم صاروا وكلاء لخصومنا ولم يعودوا جهة ضبط كما هو مفترض.
وأضاف صابر الذي يقضي وقته متجولا بين إدارة الأمن والنيابة والسجن والمحكمة، أنه في منتصف ليل أمس الأول الاثنين فوجئ والده بنقله من سجن الشرطة إلى السجن الاحتياطي فيما جرى العكس بالنسبة لشقيقه محمد، في حركة قال إنهم لا يدرون ما الهدف وراءها؟ وطالب بإطلاق سراحهما عملا بالتوجيهات الصريحة من جهات الاختصاص.
التوجيهات التي تحدث عنها صابر وحصلت "النداء" على نسخ منها، تضمنت التوجيه بسرعة إرسال الأوليات مع السجناء إلى النيابات المختصة – إن وجدت– ما لم يتم الإفراج عن أي سجين تم احتجازه خلافا للقانون.

النائب العام: معسري الضالع أفرج عنهم العام الماضي

الأخوة/ صحيفة «النداء» المحترم
بعد التحية،،،

بالاشارة إلى ما نشر في صحيفتكم العدد 206 تاريخ 2009/9/9 الصفحة الثامنة بعنوان «بعد انقضاء فترات سجنهم، الضالع، عشرات المعسرين في انتظار اللجنة الرئاسية...» الخ.
ومن خلال الاطلاع على الكشف المتضمن عدد 21 سجيناً يتضح أن هناك اسماء قد تم الافراج عنهم في العام 2008، بمساعدات الدولة وفاعلي خير وهم:

م	الاسم	النيابة	نوع المساعدة
1	علي حسن أحمد	الحصين	مساعدات الدولة 2008
2	فوزي محمد علي	دمت	مساعدات الدولة 2008
3	عبدالرحمن علي صالح	الضالع	مساعدات الدولة 2008
4	سعيد أحمد ناصر	جبن	مساعدات الدولة 2008
5	مدهش ناجي الحجري	الحشاء	مساعدات الدولة 2008
6	هوزر صالح حساني	الضالع	فاعل خير
7	محمد محمد سعيد	قعطبة	فاعل خير
8	محمد علي مساعد التام	قعطبة	فاعلي خير
9	عمار أحمد قائد	م/ تعز	مساعدات فاعل خير 2009
10	محمد أحمد الوافي	م/ تعز	مساعدات فاعل خير 2009

وعملاً بحق الرد ولإيضاح الحقيقة وتحري الدقة نقدم هذا التوضيح لنشره في العدد القادم وفقاً للقانون.
وتقبلوا تحياتنا،،،

د. عبدالله عبدالله العلفي
النائب العام

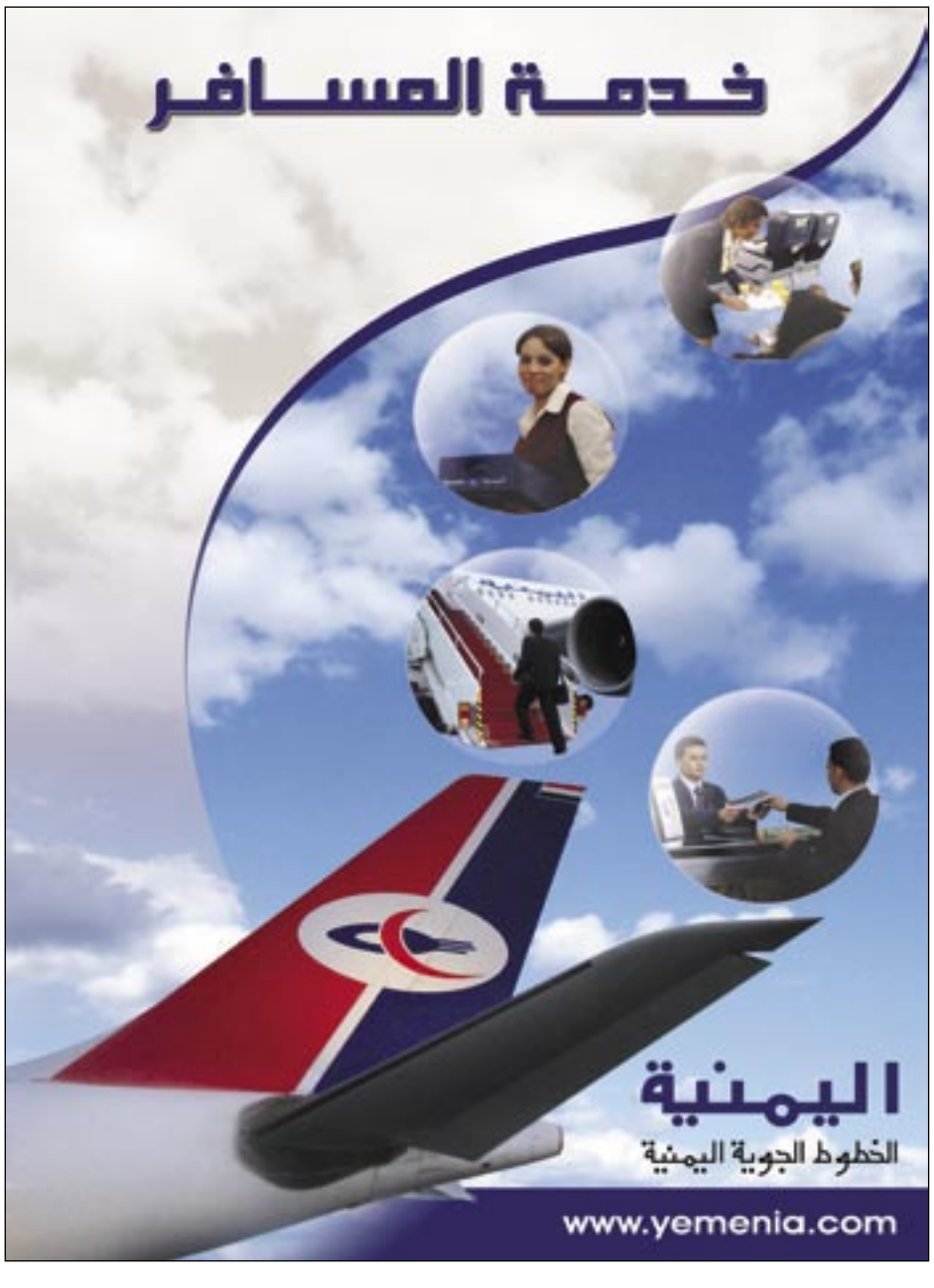

النيابة تنتظر الهبات للافراج عنهم

الجهل يفاقم معاناة معسري إب

■ إب - إبراهيم البعداني

لا جديد في قضية السجناء المعسرين في محافظة إب، سوى أن محنتهم تزداد تفاقماً.

إذ ما تزال النيابة العامة في المحافظة تشترط للإفراج عنهم تسديد المبالغ المحكومين بها، خلافاً للقانون الذي نص على الإفراج عنهم فور انقضاء المدة المحكومين بها في السجن.

صالح أبو حاتم رئيس النيابة العامة في محافظة إب، قال إن النيابة تنتظر وصول المبالغ المالية الخاصة بالمعسرين للشروع بالإفراج عنهم. وأضاف أن حجم المبالغ التي يرتقب وصولها من الغرفة التجارية وفاعلي الخير واللجنة الرئاسية هو ما سيحدد عدد السجناء المعسرين الذين سيتم الإفراج عنهم. مشيراً إلى أن اجتماعاً سيعقد خلال اليومين القادمين برئاسة محافظ إب، سيناقش أوضاع المعسرين.

وأثيرت قضية المحتجزين على ذمة حقوق خاصة (السجناء المعسرين) على نطاق واسع بعد سلسلة تحقيقات وتقارير نشرتها "النداء" بدءاً من أكتوبر 2006.

ومعلوم أن هيئة الدفاع عن المحتجزين على ذمة حقوق خاصة، اتفقت في 13 مايو 2007، على مقترح يضع حداً لمعاناة آلاف الأسر اليمنية، يقضي بإطلاق سراح المحتجزين الذين أنهوا عقوبة الحبس المحكومين بها بضمانات حضورية فقط.

وصدرت في اليوم التالي للقاء توجيهات من رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام، قضت بإحالة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة إلى

● عمر الشامي

قضاة التنفيذ في المحاكم طبقاً للقانون.

إلى ذلك، لم يتمكن مراسل الصحيفة من زيارة السجن المركزي بمحافظة إب، طيلة شهر رمضان، بناءً على توجيهات شفوية من مدير السجن لأفراد الأمن عند بوابة السجن.

وأفادت مصادر قضائية في المحافظة بوجود ما يزيد عن 100 سجين معسر داخل سجن المحافظة، معظمهم تجاوز المدة القانونية المحكوم بها.

وعلمت "النداء" أن عمر ناجي الشامي، 33 عاماً، ما يزال عالقاً في السجن رغم انتهاء المدة المحكوم بها في 10 ديسمبر 2007.

وقال والد الشامي إن النيابة تشترط للإفراج عن ابنه دفع 40 ألف ريال. وأضاف أن ابنه كان ضمن كشف اللجنة الرئاسية الخاصة بالمعسرين في العام الماضي، إلا أنه ظل في السجن فيما آخرون أفرج عنهم.

وطالب والد الشامي النائب العام بالتوجيه إلى نيابة إب بالعمل بالقانون والإفراج عن ابنه.

أنا من أكبر المتحمسين للفيدرالية لأنها أفضل ضمان لمنع الداء الذي يشكو منه نظامنا السياسي، ألا وهو تركز السلطة في يد واحدة أو أيادٍ قليلة. في النظام الفيدرالي مهما حدث من تركز السلطة المركزية تظل السلطة المحلية درعا واقيا مَن ذلك. وإذا حصل تركز للسلطة المحلية في المستوى المحلي تكون السلطة الفيدرالية ملجأ للمواطنين ضد ذلك. وحتى لو حصل تركز السلطة على المستويين معا فإن كلا منهما سيكون ضابطا للآخر لمنعه من الغي في استغلال سلطاته.

هذا الأمر لا ينطبق على النظم الشمولية الفيدرالية اسما والشديدة المركزية فعلا، مثل الاتحاد السوفيتي أو جمهورية الصين الشعبية قبل الانفتاح. في تلك النماذج كان الحاكم هو الحزب الواحد وجهاز مخابراته الذي يدير كل صغيرة وكبيرة في أطراف تلك الأرض الشاسعة بالتلفون.

في غير تلك البيئة المغرقة في الشمولية تتنافس مؤسسات الحكم المحلي والفيدرالي على الصلاحيات، فيكون القانون هو الحكم بينها، وفي ذلك تضييق لهامش "المزاج" وحماية لحرية المواطن ومصلحته.

ومن مزايا الحكم الفيدرالي أنه يوزع الموارد المالية بين مستويات الحكم المختلفة. وعندما لا تسيطر فئة واحدة على المال كله لا تستطيع السيطرة على السلطة السياسية كلها. العقد الاجتماعي أساسه أن السلطة هي ملك للشعب، وهو الذي ينتدب بعض أفراده للحكم ويفوضهم ويمنحهم القدر الكافي من السلطة للقيام بذلك الواجب. فساد العقد الاجتماعي يكون عندما يستغل أولئك الأفراد سلطتهم تلك للسيطرة على مصادر القوة في المجتمع، فيفقد الشعب سلطته وحريته.

شيطان الفيدرالية في التفاصيل

عبدالغني فضل الارياني

التقسيم الفيدرالي يحد من إمكانية تلك السيطرة

كما أن لليمن خصوصية تزيد من أهمية التقسيم الفيدرالي. تلك الخصوصية هي أن الأنظمة التي أفرزتها اليمن في شطريها كانت مناطقية –أي أنها كانت خاضعة لهيمنة أبناء منطقة بعينها على باقي الشعب. وقد تنتقل السلطة من أيدي أبناء منطقة إلى أيدي أبناء منطقة أخرى، لكن الهيمنة المناطقية كانت بينة على الدوام. لذلك ستوفر الفيدرالية حماية للشعب من هيمنة منطقة دون غيرها، أو على الأقل تخفف من تلك الهيمنة الى حد كبير. وعليه فإن النظام الفيدرالي هو الأمثل لليمن دون جدال، على الأقل من الناحية النظرية.

وفي وقتنا هذا كثر من يحاجج أن الوحدة اليمنية في خطر (وأنا أوافقهم على هذا)، وأن السبيل إلى حمايتها وإلى حل مشاكل البلاد إجمالا هو النظام الفيدرالي. وهنا أقول إن شيطان الفيدرالية هو في تفاصيلها.

لكي أفسر قولي هذا، أود أن أستعيد مع القارئ باختصار تاريخ الوحدة اليمنية، وأجتهد في تشخيص حالتها وتحديد مكامن الخطر المحدق بها. وبناء على ذلك التشخيص يمكن وصف المعالجة المناسبة لحمايتها وإزالة ذلك الخطر المدلهم.

قيام الوحدة اليمنية:

نحن نحتفل بذكرى 30 نوفمبر عيداً لاتفاق الوحدة، و22 مايو عيداً لقيام الوحدة، وبعضنا يحتفل بـ7 يوليو عيداً لتثبيت الوحدة. فللنظر ما الذي حدث في كل من تلك التواريخ.

في 30 نوفمبر كان الشعب اليمني في شمال البلاد وجنوبها موحدا عاطفيا (بالرغم من الخصوصية الحضرمية) ومنقسما بنظامين متضادين. كان إعلان الوحدة بشارة للشعب بالتخلص من النظامين وظهور نظام جديد يحقق طموحات الوحدة والحرية من القمع والفساد.

نزل وفد الشمال برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح الى عدن بمقترح للوحدة الفيدرالية، وفيه يتم توحيد السياسة الخارجية والدفاع والعملة الوطنية، وتشكيل وزارات فيدرالية للإشراف والتنسيق في المجالات الأخرى.

الفيدرالية كانت الخيار النموذجي لأنها كانت ستحافظ على تراث التجربتين (خيرهما وشرهما) وتجمعهما في إطار واحد يتنافسان فيه في بناء الدولة والتنمية واجتذاب الاستثمار، ويتعلم كل من الآخر. الأمين العام علي سالم البيض فاجأ الوفدين الشمالي والجنوبي بمقترح الوحدة الاندماجية. كانت تلك مفاجأة لازال الناس محتارين في أمرها حتى الآن.

نظرا للتناقض الشديد بين النظامين كانت فجوة الثقة بينهما كبيرة. وضاعف تلك الفجوة تخوف الإخوة الجنوبيين من الفارق الكبير في عدد السكان بين الشطرين. أدى ذلك إلى أن ما توصل اليه الطرفان في 22 مايو لم يشمل الدفاع، كما ظلت السياسة الخارجية منقسمة عمليا حيث ظلت ولاءات السفراء منقسمة بين النخبة الشمالية والجنوبية.

السؤال هو: هل يمكن أن نسمي الشيء الذي حدث في 22 مايو وحدة اندماجية سلمية في إطار دولة بسيطة؟ الجواب هو بالتأكيد لا. الذي نتج عن 22 مايو كان شعبا موحدا عاطفيا بنظامين وجيشين، بل وإلى حد ما سياسة خارجية منقسمة، في إطار دولة واحدة من الناحية القانونية. الذي حدث فعلا هو بدء مرحلة انتقالية قد تفضي الى وحدة وقد تفضي الى انفصال، لكنها بالتأكيد لم تكن دولة واحدة مندمجة، ولم يكن بإمكانها أن تستمر.

إذن، حماس علي سالم البيض للوحدة الاندماجية أدى إلى منع قيام الوحدة الحقيقية في 22 مايو.

تلك المرحلة الانتقالية أدت إلى حرب 1994 التي أقامت نظاما واحدا وجيشا واحدا وسياسة خارجية واحدة، لكن هل هي الوحدة الحقيقة –الوحدة السلمية التي وحدت الأرض والشعب؟ الجواب هو أنها كانت، شئنا أم أبينا، وحدة حرب (غزو –فتح –تثبيت وحدة –اختلفت التسميات). لم تكن هي الوحدة السلمية التي توحد الشعب والأرض. كثير من بلدان العالم توحدت بالقوة العسكرية وصارت دولا مندمجة او فيدرالية ناجحة. ألمانيا وإيطاليا وبعدهما الولايات المتحدة ثم السعودية نماذج تخطر على بال القارئ. تلك دول كانت مقومات الوحدة الشعبية قائمة فيها، لكن تحقيق الوحدة السياسية استلزم الغزو العسكري. إذن، الوحدة اليمنية لم تتحقق إلا في 1994 كوحدة حرب. إلا أن الحرب أوجدت أول شرخ في الوحدة العاطفية للشعب اليمني، بمعنى أن بداية الوحدة السياسية كانت أيضا بداية للانفصال الشعبي.

وبالرغم من ذلك الشرخ بين شطري الشعب اليمني كان بالإمكان تجاوز ذلك بتطبيق مبادئ الوحدة في إدارة شؤون أبناء الجنوب. ويمكن القول إن الفترة بين 1994 و1998 شهدت قدرا من ذلك، وبدأ نظام الوحدة يكسب شرعية في معظم مناطق الجنوب. من بعد ذلك التاريخ ازدادت الممارسات التي اعتبرها أبناء الجنوب ممارسات احتلال، وأدت إلى ما نحن عليه من انفصال شعبي عميق. وهنا أستسمح القارئ للاستطراد في تقديم تفسير لهذا التغيير في سياسة النظام. يبدو أن هذا التغيير تزامن مع انهماك النظام في صراع نخبوي بهدف تركيز السلطة، وما تبع ذلك من الحاجة الى اكتساب ولاء ذوي النفوذ بتمكينهم من الوظائف والمصالح في الجنوب. وقد أشار أحد الحكماء الجنوبيين الى أهمية ظهور اسم أحمد علي عبدالله صالح في نفس تلك الفترة.

■ البيض فاجأ الشماليين والجنوبيين بمقترح الوحدة الإندماجية

وضع الوحدة اليوم لا يسر أحدا: نظام موحد وشعب منقسم. وفي تقديري إن هذا الانقسام لم يأخذ مداه بعد. قلت في كتابات سابقة إن الحراك الجنوبي رفع مطالب حقوقية لفترة طويلة، فلم يأبه له أحد. وعندما رفع أحد قادة الحراك شعار حق تقرير المصير وجد الشارع الجنوبي شعارا يلتف حوله سرى فيه سريان الكهرباء، وأدى إلى توحيد الحراك الجنوبي ولفت نظر العالم. الخطر ليس في رفع الشعار وإن كان استفزازيا. الخطر هو عندما يستمر النظام في عدم الاستجابة لمطالب الناس، فيتحول الشعار من تكتيك تفاوضي لانتزاع الحقوق الى هدف استراتيجي أيديولوجي. عند ذلك لن تجدي أي تنازلات يقدمها النظام في استعادة شرعية دولة الوحدة، ولن تمنع الشباب المتحمس من لبس الأحزمة الناسفة. وأنا أرى بأسف شديد أن نقطة ذلك التحول قد قربت.

حللنا أعلاه حال الوحدة الصعب. واستكمالا للتشخيص لننظر في إمكانية ما أسماه علي سالم البيض "فك الارتباط". قبل الوحدة كان الشطر الشمالي بسكانه الـ21 مليوناً تحت وطأة ظروف اقتصادية صعبة: موارد محدودة، أرض زراعية شحيحة، قوة بشرية غير مؤهلة، وحكم غير رشيد. لكن تحويلات المغتربين وإنتاج النفط من مأرب كانت تغطي الاحتياجات الأساسية، وتمنع فشل الدولة (وإن لم يكن هذا التعبير قد ظهر وقتها)، وتضع اليمن في المرتبة 53 في قائمة البنك الدولي من حيث متوسط دخل الفرد (المرتبة رقم 1 بين أفقر دول العالم). أما الجنوب بسكانه المليونين ونصف، فحالته كانت أسوأ. انقطاع الدعم السوفيتي أدى إلى ضائقة اقتصادية شديدة كانت ستؤدي الى انخفاض ترتيب الجنوب من المرتبة 51 (أفقر من الشمال بمرتبتين) الى ما دون ذلك. لكن أمل الجنوب كان في ظهور النفط في حضرموت. في الشطرين كان الحال صعبا، فكيف هو الآن.

الشطر الشمالي كاد يستنفد مخزونه من البترول والماء، وتضاعف عدد سكانه تقريبا، وتضاعف معه عدد مشكلاته، فازداد الفقر والبطالة، وتدهورت نوعية الخدمات الصحية والتعليمية، كما كثرت الحروب القبلية والممارسات الإجرامية التي أدت إلى تآكل تراث سيادة القانون وهيبة الدولة الذي كان قد تراكم في العقود الماضية. الشطر الجنوبي تضاعف عدد سكانه، وزادت معدلات الفقر فيه، وازدادت نسبة الأمية، وعادت القبلية والمناطقية إليه، وفقد ما كان قد ورثه من الإنجليز من تقاليد الدولة، إلا أن مخزونه من النفط ما زال واعدا في حضرموت وشبوة. أما المحافظات الغربية من الشطر الجنوبي فهي لا تقل فقرا عن مثيلاتها من المحافظات الشمالية.

فك الارتباط يعني العودة الى دولتي الشطرين. لنبدأ بتقييم إمكانية وجود دولة شمالية قابلة للاستمرار. قبل الوحدة كانت الموارد بالكاد تغطي احتياجات البلاد، وكان الاعتماد على تحويلات المغتربين كبيرا (150–300 دولار من نصيب الفرد من الناتج القومي –أي ما يقارب ثلث الناتج القومي). لكي نعود الى نفس الوضع نحن بحاجة الى 3–6 مليارات دولار من الدخل الإضافي سنويا. في غياب ذلك المورد، وليس هناك أي مبرر لتوقع ظهور مورد إضافي بهذا الحجم، فإن الشطر الشمالي لم يعد بإمكانه أن يكون دولة قابلة للاستمرار. والبديل عن ذلك للأسف هو المجاعة والحرب.

أما بالنسبة للشطر الجنوبي فلديه من الموارد ما يكفي ليكون دولة قابلة للاستمرار –على الأقل من الناحية الاقتصادية. لكن الجنوب سيتعرض لتحدٍّ سياسي كبير لا أظنه سيخرج منه موحداً.

■ انفصال الجنوب سيؤدي إلى فصل حضرموت ومواجهة 20 مليون جائع

هذا السباق يفرض عليّ أن أكسر "تابو" الحديث عن فصل حضرموت. الهوية الثقافية المتميزة لحضرموت وتجربتها التاريخية المتفردة جعلت معظم سكان حضرموت ينكرون أنهم جزء من اليمن. وقد قرأت تعليقا لأحد أبناء حضرموت في موقع من مواقع الانترنت، يطالب فيه بمحاكمة علي سالم البيض لأنه في عشية الاستقلال جمع رجالات حضرموت في المكتبة السلطانية في تريم، وأقنعهم بالقبول بأن يكونوا يمنيين وينضموا إلى دولة اليمن الشعبية.

الدعوة الانفصالية الجنوبية هي رد فعل آني وحديث لمظالم تعرض لها أبناء الجنوب مؤخراً. أما الدعوة الانفصالية الحضرمية فهي قديمة وعميقة، ومبرراتها ذات طابع أيديولوجي يرتكز على مفهوم القومية الحضرمية. وليس سرا أن كثيراً ممن يخططون لفك الارتباط ويمولونه عينهم على فصل حضرموت، وليذهب باقي الجنوب الى الجحيم.

انفصال الجنوب لو صار ممكنا (وهو في رأيي أمر مستبعد) سيؤدي الى فصل حضرموت. عند ذلك لن تكون لباقي الجنوب مقومات الدولة القابلة للاستمرار. وعند ذلك من سيستطيع أن يحمي حضرموت من 20 مليون جائع؟ الخلاصة أن الدعوة للانفصال هي وصفة أكيدة لحرب أهلية قد تطول أو تقصر. ونهاية الحرب لن تنتج إلا الوضع الوحيد القابل للاستمرار، وهو دولة يمنية موحدة.

علينا جميعا أن ندرك أن الوحدة قد خلقت أمرا واقعا اقتصاديا وسياسيا يفرض على اليمنيين أن يبقوا في ظل دولة موحدة. صحيح أن الوحدة في خطر –كما أن الدولة في خطر– نتيجة للتحديات السياسية والاقتصادية الناجمة عن الفساد وانعدام الرؤية الاستراتيجية. لكن البديل عن الوحدة هو الحرب الأهلية التي لن تنتهي إلا بعودة الدولة اليمنية الواحدة.

الفيدرالية وشياطينها:

كان لا بد من الإسهاب أعلاه في تشخيص حالة الوحدة حتى نكون على بينة من أمر مهم وهو خطر التراجع عن الوحدة. ورغم تفضيلي للفيدرالية كنظام حكم فإني أخشى انعكاسات تطبيقها من هذه الظروف على الوحدة. لكن ذلك ما هو إلا أول شياطين الفيدرالية؛ الشياطين الأخرى هي شياطين إجرائية.

الشيطان الأول
التقسيم

اقترح الإخوان في اللقاء المشترك كأحد البدائل نظاما فيدراليا من إقليمين إلى 5 أقاليم. إذا كان الإقليمان هما الشطرين الشمالي والجنوبي –ربما مع بعض التعديل– ففي رأيي إن ذلك سيكون تثبيتا وترسيما للشرخ العاطفي بين أبناء الجنوب والشمال، الذي نتج عن سوء إدارة دولة الوحدة في العقد الفائت. وهذا غير جائز.

أما اذا كان التقسيم الى عدد أكبر من الأقاليم، فكيف سيكون ذلك التقسيم؟ بل –وهو السؤال الأهم– أين سنضع حضرموت؟ اذا جعلنا حضرموت والمهرة إقليما مستقلا فإننا نكون قد اختصرنا خطوة من مهمة الداعين الى الانفصال. وإذا أضفنا إليها شبوة نكون ضاعفنا المشكلة. وإذا ألحقنا بها مأرب، وجمعنا الموارد النفطية والغازية في إقليم واحد، فالمصيبة أعظم. باختصار؛ لا يوجد تقسيم يتناسب مع خصوصية وضع حضرموت.

الشيطان الثاني
تغيير بنى الدولة

تغيير بنى الدولة ووضع القوانين لتنظيم تقسيم السلطة والثروة بين المستويات الثلاثة: الفيدرالي والإقليمي والمحلي، ووضع اللوائح وتدريب الكوادر تحتاج الى وقت طويل –ربما عدة سنوات– حتى نتجنب الأخطاء التي ارتكبناها عند دمج الدولتين سنة 1990، ولا نزال نعاني من آثارها حتى الآن. كما أن علينا أن ندرس بعناية قضايا عديدة مثل حقوق المياه سواء في الأحواض أو الوديان، والهجرة الداخلية والحركية الديموجرافية. إذا كانت اللائحة الداخلية لوزارة من الوزارات تستغرق عدة أشهر لينظر فيها البرلمان، فكم سيحتاج لإعادة صياغة الدولة بكاملها؟

الشيطان الثالث
ضعف الدولة وعدم استكمال بنائها

ما زالت الدولة اليمنية مشروعا تحت التنفيذ –بل هي مشرع تحت التنفيذ ومتوقف حتى إشعار آخر. مؤسسات الدولة القائمة تمارس سلطاتها وصلاحيتها الدستورية والقانونية على جزء يسير من شؤون المجتمع، والباقي خاضع "لمزاج" ذوي النفوذ. كلما قسمت تلك السلطات الضعيفة زادتها ضعفا وزاد هامش سيطرة ذوي النفوذ، وتجربة الحكم المحلي أحسن دليل على ذلك. كما أن نقل الصلاحيات من المركز الى المستويات الأدنى في تجربة الحكم المحلي أدى إلى شرعنة السيطرة الإقطاعية –التقليدية حينا والمستجدة الإجرامية أحيانا– وتلك معضلة يولدها كلا النموذجين الفيدرالي والمحلي، وحلها هو استكمال بناء الدولة وسيادة القانون. وهي الحل لهذه المعضلة ولمعضلة الحكم والدولة في اليمن عموما.

الشيطان الرابع
المبرر

ما هو الداعي للمطالبة بالفيدرالية؟ هل ستحل الفيدرالية مشاكل البلاد؟ هل مشاكل البلاد هي نتيجة للنظام المركزي للدولة البسيطة؟ وحالنا في ذلك كحال سلطنة عمان مثلا؟ هل استنفدنا تطبيق القانون والدستور ووجدنا أن صيغتها المركزية غير كافية لمواجهة مشاكلنا؟ هل المشكلة في الوعاء؟ أم في الغث الذي فيه؟ أترك الإجابة للقارئ.

التكفير بوابة الحرب

عبدالباري طاهر

تنحدر المنطقة العربية إلى ما دون الحضيض. تُقبل البلاد العربية أو هي مقبلة على قبول التطبيع مقابل وعد كاذب بتعليق "الاستيطان". قيادة المتطرفين الصهاينة "المنتخبة" لا تستطيع الكذب على المستوطنين، فهي ماضية ومتجهة بكليتها للاستيطان وتهويد القدس الكبرى التي تعني ابتلاع الضفة الغربي بالكامل، وستقام دولة أبو مازن وشلته في المريخ أو في بنك!

لا تقبل قيادة الصهاينة من أي كان حتى من حماتها في أوروبا وأمريكا، بينما ينصاع حكامنا لإشارة الإصبع من أمريكا. وليس في الأمر أحجية أو لغز، فقيادة الصهاينة منتخبة، وتنزل على حكم ناخبيها، وهي تعبر عن الإرادة المتطرفة والجهنمية للمغتصبين الصهاينة. أما حكامنا فجل مقدرتهم هي اغتصاب الحكم في البلدان العربية المغلوبة على أمرها، لذا فعداوتهم الدائمة ومعركتهم المستمرة مع شعوبهم.

يعجز الحاكم العربي عن قيادة بلده أو تحقيق الحد الأدنى من مطالبها، فيعالج العجز بإعلان الحرب على أمته وشعبه. لا يستطيع الحاكم العربي البقاء في الحكم إلا بتدويخ مواطنيه بالحرب، فالحرب عندهم هي الوسيلة المثلى والوحيدة للإجابة على أسئلة الجوع والعطش والأمية والبطالة وتغول الفساد والاستبداد.

اذا ما استثنينا لبنان والمغرب فإن الحكم العربي من الماء إلى الماء قائم في جوهره على الغلبة، وقانون القوة، حتى لو احتكم شكلياً إلى الانتخابات الصورية، والمعروفة النتيجة سلفاً.

في هذه البلدان المحكومة بالقهر يتحالف الحكم مع القبيلة والرأسمالية الطفيلية ورجال الدين الفاسدين وأحياناً التيارات السلفية ابتداءً بالدعوية وانتهاء بالجهادية.

لاحظ أديبان كبيران ومفكران مبدعان: هادي العلوي يرحمه الله وحلمي سالم شفاه الله، أن التيارات السلفية غالباً ما تقف على يمين السلطة، وهي قد تسبق السلطة وتجرها إلى مواقف أكثر استبداداً وتشدداً. والحقيقة أن العديد من الوقائع تؤكد ما ذهب إليه العلوي وحلمي، وعلى سبيل المثال ما يحدث الآن في السودان، فغلمان الرابطة الإسلامية، وهم من التيارات السلفية "المراهقة"، قد أصدروا بياناً يكفرون فيه أعضاء الحزب الشيوعي السوداني حتى ولو صاموا وصلوا. وهم لا يصادرون فقط حقاً من حقوق المواطنة تكفله الدساتير والإعلان العالمي والعهود والمواثيق الدولية، وإنما يصادرون الإيمان، وهو ما لم يعطه الله لنبيه. والحملة التكفيرية بالجملة تتخذ شكل الأوبئة الجائحة كالطاعون وإنفلونزا الطيور والخنازير. ولا شك أن الدولة السودانية الخارجة من رحم "الجبهة القومية الإسلامية" ليست بالبعيدة عن هذا النزوع الطاغوتي الذي يمتلك صكوك شهادات الكفر والإيمان في بلد طيب ومتسامح كالسودان.

هناك ترافد بين هذه التيارات والأنظمة المستبدة والفاسدة.

وفي السودان لعبت الجبهة القومية الإسلامية دور المحرض الأول في المواجهة بين الشمال والجنوب، وكانوا الأكثر تشدداً في الدعوة للحرب ضد الجنوب الكافر والوثني، ونظروا لوحدة العقيدة كضد لوحدة الأرض والإنسان. وفي اليمن كان الدعاة في التيارات السلفية أكثر حماساً لحرب 94 من الحكم نفسه.

من يتابع الصحافة والكتاب السلفيين حتى المودرن وخطباء الجوامع وأعضاء في مجلس النواب المحسوبين على هذا التيار، يدرك مدى التلمظ لسفك الدم وللفتنة والحرب.

مفردات التطهير والإبادة والاستئصال والأرض المحروقة والاجتثاث تدمغ الدعاة والمحاربين سواء باسم الدين أو القبيلة التي اعتبر بعض رموزها وقف الحرب خيانة وطنية.. تدمغهم "بمجرمي الحرب"!

هذه المفردات الجهنمية لا يجوز استخدامها في مواجهة عدو خارجي. أما أن تستخدمها في مواجهة وطنك وشعبك وأهلك وأرضك فمنتهى الجنون. فالذي تقتله أخوك شيوعياً كان أو شيعياً زيدياً أو شافعياً، يهودياً أو مسلماً، ولا يمكن للمنظمات الدولية والأمم المتحدة أن تبحث عن أدلة إدانة بالجرائم كالحالة الموجودة في مناطق القتال، وفي الخطاب الإعلامي الذي يتحدث عن الأرض المحروقة والاستئصال.

كل العوامل والأسباب لا تعطي للحوثيين التمرد على الحكم، وعندما ندين الحرب لا يعني بحال التعاطف مع الحوثي، فالحوثي ضالع في جريمة التمرد، ولكن الحرب تقوي الحوثي، وتدمر صعدة إنساناً وحضارة وتاريخاً. لا يمكن الحديث في الحرب الداخلية؛ حرب الإخوة الأعداء، بالاجتثاث والتطهير الذي قد يفسر بالتطهير العرقي أو الأرض المحروقة. وحتى لو كانت صعدة أرضاً صهيونية لما جاز الحديث عنها بهذا الأسلوب الهمجي والمتوحش.

لا يوقف حرب صعدة إلا معالجة ومداواة عللها وأسبابها، وهي عميقة الجذور، وبحاجة إلى عقل ومنطق ليس مهجوساً بالتعطش للدم أو منطق التطهير والاجتثاث والاستئصال. لقد قامت النازية والاستعمار والفاشية في العالم والصهيونية في فلسطين بأبشع من هذا النوع من الحروب، ولكنهم كلهم لم يتحدثوا عنه في خطابهم بمفردة واحدة من هذه المفردات المرعبة والبربرية.

لا يمكن أن نقف بحرب صعدة عند دعاوى الحوثيين وشعارهم القروسطي، فقضية الحرب الكريهة تطال المدنيين الآمنين الأبرياء بأكثر مما تصيب المتمردين المحاربين. يتحدث العالم الآن عن 250 ألف مشرد، وغداً أو بعد غد سيكونون آلافاً مؤلفة، وستكون الحرب اليوم أو غدا بوابة للتدخل الأجنبي بمختلف صوره وأشكاله.

وصدقاً ليست صعدة وحدها مشكلة اليمن، فكل مناطق اليمن تعاني الويلات، ولا يمنعها من الالتجاء لحمل السلاح إلا التمدن والتحضر أو الضعف، وربما الكمون أيضاً.

ولعل الجنوب أكثر مناطق اليمن غبناً لأنه جرى انقلاب عسكري دموي لإقصاء مشاركته، وتحويله إلى فيد وغنائم، ويقبع العشرات والمئات منهم في المعتقلات في عدن وحضرموت وصنعاء، منهم الصحفيان فؤاد راشد وصلاح الصقلدي، والسفير قاسم عسكر وناصر قزقوز وصلاح بن هامل ومحمد بافقاس من قيادات الإصلاح والتجمع الوحدوي، وعشرات بل مئات غيرهم. ما يعيب حقاً ويثير أكثر من سؤال هو خفوت صوت معارضة الخارج إزاء المعتقلين، وإجابة الأخ الرئيس عن التواصل المباشر مع قادة الحراك للجزيرة لا تكفي لتفسير خفوت الاحتجاج إزاء المعتقلين وهم بالمئات.

لا شك أن حرب صعدة السادسة قد غطت على ما عداها من أحداث على كثرتها، ولكن الصوت المعارض في الخارج يستطيع أن يرفع صوته في إدانة نهج الحرب المتواصل منذ 94، وأن يلفت أنظار العالم إلى معتقلين وقتلى بالرصاص الحي لاحتجاجهم السلمي، وهم بحال ليسوا بمحاربين، وإنما الدولة وحدها هي المحاربة ضد كل أبناء شعبها.

التدمير الشنيع ضد البشر والمساكن والمزارع، والخطاب المتوحش يبدوان كما لو أنهما يستعجلان التدخل الأجنبي، وينتظرانه على أحر من الجمر.

بجاش الأغبري.. أنموذج فريد للمناضل الوطني الجسور

قليلون هم المناضلون الصامدون في سجون القهر ومعتقلات الباطل.. لكنهم رغم شدة المعاناة وقساوة الظروف الاجتماعية، ومرارة الضيم وأهوال التعذيب، يتحلون بمعنوية الصبر، وشموخ الكبرياء وعزة النفس. إنهم رجال نادرون في وفائهم وتضحياتهم، نذروا أرواحهم فداءً لوطنهم وفي سبيل حرية وسعادة شعبهم وكرامة أمتهم.

إنهم الوحيدون السباقون للتضحية، وأول من يدفعون ثمن قناعاتهم لتحقيق أهداف وتطلعات شعوبهم في ترسيخ نظام وطني يقوم على العدالة والمساواة الاجتماعية.

وهم أيضاً أول من يستشعر واجب الدفاع عن مكاسب وحقوق أبناء شعبهم، حين تستشري مظاهر الفساد ونزوات التسلط، وتعم أخلاقيات الهيمنة، وتستفحل قيم التعالي والاستبداد. فيكونون في مقدمة الأبطال وفي طليعة المقاومين والرافضين لسياسة النهب وجبروت الاستحواذ غير المشروع.

لذلك فهم أول الضحايا الذين تصطادهم أجهزة القمع والإرهاب، التي تسارع باستخدام مختلف أساليب بطشها وصولجان نشوة انتصارها بالقبض عليهم والزج بهم في غياهب السجون اذا أنجاهم القدر من مشانق الموت ورصاص الإعدام.

وأمثال هؤلاء المناضلين تعتبرهم سلطات النهب والفساد، مصدر الخطر على مصالحها، باعتبارهم يمثلون نواة الشرفاء والمخلصين لرفض ومقاومة أطماعها وكشف وتعرية فضائح ممارساتها العدوانية وغير القانونية، لذلك فمن عادة الأنظمة الظالمة أن تشبع رغبات حقدها عليهم بالانتقام بتكييف تهمها الكيدية ضدهم، والاستعجال باعتقالهم وتكبيلهم بسلاسل القيود الحديدية في غرف انفرادية بهدف تعذيبهم وإذلالهم.

وتأكيداً على هذه الصورة القاتمة التي نعيشها ونتكبد مآسي نتائجها في الجمهورية اليمنية، فإننا سنعرض بصدق وأمانة بعض الحقائق المتعلقة بأحد المناضلين الشرفاء، الذي يستحق بجدارة هذا الوصف والتعبير، واني لا نلقيه على بجاش علي محمد الأغبري بصورة جزافية أو تبجيلاً ومدحاً عفوياً أبداً، وإنما قد حق لي شخصياً أن أبين لكم بعض ما استطعت معرفته من أفعال بطولية تشرف بالقيام بها ابن جنوبنا الحبيب حين شارك بكل معاني الشجاعة والاستبسال مع مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين في التسلل إلى أحد المواقع العسكرية الإسرائيلية في منطقة "عرَّيا" بجنوب لبنان عام 1982، ونفذوا عملية فدائية اخترقوا فيها متاريس الحواجز وتحصينات الرقابة الإسرائيلية، وتمكنوا بعزيمتهم المؤمنة بقضاء الله وقدره من تدمير إحدى الدبابات وسيارة نقل، وقتل عدد من الجنود. وأثناء الانسحاب أصيب البطل بجاش بطلقة نارية اخترقت الجزء الأيسر من بطنه، وهشمت حلقتين من حلقات عموده الفقري، لكنه بمساعدة رفاقه الأبطال وحفظ الله العلي القدير له، أمكنهم إبعاده عن الموقع الإسرائيلي إلى إحدى المزارع الكثيفة بأشجار عريًّا، وتتبع مواطناً لبنانياً، فتركوه بعد أن طلب منهم الفرار لينجوا بأنفسهم، وأسلم حياته لمشيئة الرحمن وهو في حالة إغماء وغيبوبة تامة، فشاء الله أن يهدي صاحب المزرعة بالعثور على الفدائي بجاش والقيام بإسعافه إلى مستوصف بمنطقة البقاع، ومنه إلى مستشفى المقاصد بالعاصمة السورية دمشق. ونتيجة خطورة الإصابة وسوء حالته الصحية اضطر لإسعافه إلى العاصمة السويدية ستوكهولم، حيث تولت علاجه ورعايته منظمة الصليب الأحمر السويدي.

ولكن ماذا حدث لبجاش الأغبري بعد شفائه وعودته إلى وطنه الغالي؟ وهل حظي بالتكريم والرعاية والتقدير؟ أسئلة كثيرة ليس بوسعنا الخوض في تفاصيل الإجابة عليها، ولكن يجب علينا الإشارة إلى أنه في الوقت الذي مازالت فيه الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وقائدها المناضل نايف حواتمة، تعتز وتفتخر بدور البطل الجنوبي، ويحظى باحترام وتقدير عميد الأسرى المناضل سمير القنطار، إلا أن ما يثير مشاعر الحيرة والاستغراب، أن يكافأ ويكرم هذا الفدائي الشجاع من قبل النظام السياسي وسلطة الوحدة المعمدة بالدم، ليس باختلاق التهم الكيدية وحبك المزاعم الباطلة والزج به في سجونها القذرة، فحسب، ولكنها تمكنت بشطارة مكرها ودهاء حقدها من اتهامه بقضية المساس بأمن الدولة، ومحاكمته بصورة مستعجلة والحكم عليه بالإعدام! هكذا كانت المكافأة والتكريم. وبعد الاستئناف عُدل الحكم إلى السجن 20 عاماً، يمضي منها حتى يومنا هذا 2009/9/14، حوالي 14 سنة و40 يوماً.

فهل عرفتم التكريم الوطني والقومي الذي استحقه بجاش الأغبري من قبل السلطة الرسمية في الجمهورية اليمنية؟ مع أننا لم نذكر سوى هذه الواقعة البطولية الفدائية لهذا الرجل المسجون ظلماً وباطلاً، بينما مسيرة حياته حافلة بالأعمال الجليلة والتضحيات التي يستحق عليها التقدير والاحترام. فإذا كان هذا حال بجاش المولود في محافظة لحج، مديرية المضاربة منطقة الصبيحة، والذي نعتبره بحق أول أبناء الجنوب من كان سباقاً للنضال السلمي في مقاومة الفساد وهمجية النهب والبسط والاستحواذ على أراضي المحافظات الجنوبية وتدمير منجزات دول النظام والقانون، واستغلال ثرواتها ومواردها النفطية والمعدنية والسمكية وخيراتها الزراعية، وكل ما وقع تحت أيدي الفاسدين وعصابات المجرمين، الذين للأسف هم من يُمنح الأوسمة والنياشين، ويكرم بتراخيص استباحة الأراضي والإعفاءات الجمركية وسرقة الأموال العامة. والأفظع من كل ذلك، أن هناك مجرمين احترفوا العبث بمقدرات الجمهورية اليمنية، وإهدار عائداتها، وسرقة ما استطاعوا من خيراتها، شكلت بخصوصهم هيئة عليا تسمى مجازاً "هيئة مكافحة الفساد"، لكننا للأسف للمرة الثانية والثالثة والعاشرة لم نسمع أو نعلم أنها تجرأت بتقديم أحد جهابذة الفساد الرسمي والحكومي إلى قفص الاتهام ومحاكمته على أفعاله السوداء.

● بجاش الاغبري

ما يؤلمنا ويحز في نفوسنا نحن أبناء الشعب اليمني المقهور بعامة، والمسجونين بتهم كيدية وسياسية بخاصة، أن العشرات بل المئات من تجار المخدرات وقطاع الطرق ومختطفي السواح الأجانب، والمدانين بتهم النصب والاحتيال والتهريب وتجارة الفاحشة، وغيرها من الجرائم التي يندى لها الجبين، عندما يقبض عليهم وتصدر على أكثرهم أحكام بالسجن أو بالإعدام، نفاجأ بعد عدة أشهر أنه لم تكن أيام محدودة إلا وقد تم الإفراج عنهم وأطلق سراحهم بصورة تفوح منها وساطات وتدخلات من قبل جهات عليا لها نفوذها في انتهاك القوانين والتشريعات الرسمية. وهذه الحقائق لا نقولها عبثاً، ولكنها وقائع نعيشها داخل السجن المركزي بأنفسنا.

وخلاصة ما نريد توضيحه بخصوص المناضل بجاش الأغبري، أن عميد الأسرى وأشهر سجين لبناني في السجون الإسرائيلية المناضل سمير القنطار، قد زار اليمن وقابل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بتاريخ 2009/4/21، وقبلها وجه رسالة لفخامة الرئيس يطالبه بالإفراج عن بجاش علي الأغبري. فهل يتكرم فخامة الرئيس الصالح بمكرمته الوطنية والإنسانية بتوجيهاته الكريمة بإطلاق سراح المناضل بجاش الأغبري وإلغاء بقية السنوات بمناسبة خواتم الشهر الكريم وعيد الفطر السعيد، ليقضي ما تبقى له من عمر بين أهله وذويه، ويذوق لذة الحرية في العيش الهانئ مع فلذات كبده (وعد ومعاذ)؟ علماً أن ابنه معاذ (14 سنة) لم يتعرف عليه سوى مدة ساعتين فقط حين سُمح له مقابلته داخل السجن المركزي بصنعاء.

وأخيراً نود أن نبعث بكلمات عتاب (لجمعية كنعان لفلسطين) لتقصيرها في رعاية أسرة بجاش الأغبري تقديراً لتضحياته الفدائية على الأقل إن لم يكن بوسعها متابعة الإفراج عنه.

وخواتم مباركة وكل عام والجميع بخير.

بقلم السجين ظلماً:
الدكتور حسين مثنى العاقل
جامعة عدن
2009/9/14

السياسة على قدر التضحية

بقلم: توماس فريدمان

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" في صفحتها الأولى في 3 أيلول (سبتمبر) مقالاً موحياً جداً حول عملية سرقة غريبة لمصرف في العراق. وتختصر هذه العملية التحدي الذي نواجهه في بغداد وكابول، وتخوّلنا تحديد كيفية التفكير في الخطوات التالية التي سنُقدم عليها حتى نحرز نجاحاً في المكانين.

استُهلّ المقال بقصة مروّعة مفادها أن مرافقي أحد الرجال النافذين في العراق، وهو نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي، قاموا بتقييد ثماني من رجال الأمن في مصرف في بغداد وقتلوهم رمياً بالرصاص الموجّه، ومن ثمّ فرّوا وبحوزتهم مبلغ نقدي وقدره 4.3 مليون دولار. يدفع هذا النوع من القصص مناصري الحرب إلى الاستنكار والتساؤل عمّا تمّ إنجازه حتى الآن بعد ستّ سنوات من التورّط الأميركي في العراق، ومعارضي الحرب إلى القول "ألم نقل لكم؟".

فجأةً، تأخذ هذه القصة منحى مثيراً، إذ إنّ شهوداً تعرّفوا سريعاً على اللصوص وتمّ القبض على معظمهم. وبعد إجراء محاكمة قصيرة، أصدرت محكمة في بغداد بحق أربعة من اللصوص المشتبه فيهم من أصل تسعة حكماً بالإعدام. وتمّ تبرئة رجل واحد فيما لا يزال الأربعة الآخرين فارّين.

ويشير المقال إلى أنه على رغم أن المتواطئين لا يزالون أحراراً، "تدل عملية السرقة على أنه يصعب حتى على أكثر الرجال نفوذاً في البلد التستّر على حادثة مماثلة وذلك في ظل وجود المؤسسات العراقية الناشئة كالنظام القضائي والوسائل الإعلامية الإخبارية والساحة السياسية التي تتخذ منحى ديمقراطياً متزايداً. وعلى خلاف الوضع الذي كان سائداً في عهد صدام حسين، تمّ إجراء محاكمة مفتوحة، سمح خلالها لأي شخص بتوجيه الانتقاد حتى لو تمّ إصدار أحكام الإعدام خلال يومين ونصف اليوم فحسب". وقد تمّ استرجاع كامل المبلغ الذي تمت سرقته.

فلماذا تحمل هذه القصة دلالة كبيرة؟ أولاً، يملك العراقيون والأفغان عنصراً مشتركاً فيما بينهما، إذ أنهما يشبهان الأولاد الذين يتعرّضون للضرب، فيكبرون ويصبحوا راشدين يضربون الآخرين. ويعني البقاء في ظلّ نظام صدام حسين أو في ظل الاحتلال الروسي وسنوات حكم حركة طالبان في كابول، العيش في ظل مستويات مخيفة من الوحشية. وقد ساهم ذلك في جعل عدد كبير من الأشخاص عنيفين وفاسدين.

وما نستنتجه من قصة سرقة المصرف هو بروز نضال بين ثقافة الوحشية والفساد السياسية القديمة التي كانت سائدة في العراق، وبين النظام الديمقراطي الجديد وحكم القانون.

وأعلن جوزيف ساسون المولود في العراق وواضع كتاب بعنوان "اللاجئون العراقيون" وأستاذ مساعد في جامعة "جورج تاون"، "الآن وقد رحل صدام، نأمل في ولادة جيل جديد يحمل حكم القانون وحرية التعبير والمعتقد والديمقراطية، جيل قادر على تخطي ثقافة الوحشية التي أرساها صدام. لكن يجب ألا نتوهّم، فلا يزال من الممكن أن يفوز أولئك الذين يضربون غيرهم".

هذا ما أنجزناه في العراق لغاية اليوم. فقد دفعنا ثمناً غالياً حتى نسمح ببروز ثقافة سياسية ديمقراطية في قلب العالم العربي والإسلامي. ويعتبر ذلك مهماً لا سيما أن تغيير الثقافة السياسية صعب للغاية. وقد يتطلب فرض منحى واحداً فقط وقتاً طويلاً، وسوف تبرز الحاجة إلى المزيد من المساعدة الأميركية لإبقائه على الخط الصحيح.

يؤيّد الجيش الأميركي في أفغانستان اعتماد استراتيجية جديدة تهدف إلى جعل الشعب الأفغاني آمناً وذلك حتى يتعاونوا معه على هزيمة حركة طالبان. ويتطلب ذلك أيضاً تغيير الثقافة السياسية وبناء دولة من البداية أي عملية تاريخية طويلة أخرى. ولا يمكنك أن تزور مدرسة غريغ مورتنسون للبنات من دون أن تقتنع بضرورة القيام بمجهود مماثل. كما لا يسعك أن تتجوّل في مدينة أفغانية يعيش سكانها في الأكواخ من الطين أو أن تكتشف كيف زوّر "الحلفاء" الأفغان الانتخابات الأخيرة من دون أن تشعر بمدى صعوبة القيام بذلك.

وعندما قمتُ بزيارة أفغانستان في شهر تموز (يوليو)، التقيتُ بديبلوماسي أميركي من محافظة هلمند وقد أخبرني القصة التالية: عندما كان يخدم في محافظة الأنبار في العراق، أتى إليه في يوم مسؤول في قوات البحرية وكان يحمل على ظهره زميلاً له جُرح في ساحة المعركة فقال له "من الأفضل أن تكون السياسة على قدر التضحية".

لم تكن سياستنا في العراق على قدر تضحية جنودنا. فلم تكن معدّة بشكلٍ جيّد وكانت تفتقد إلى الموارد. وقبل المضي قدماً في هذه الاستراتيجية الجديدة في أفغانستان، يجب أن نعطي الجنرالات فرصة التحدث ويجب أن نشدّد على أن يناقش الكونغرس هذه الاستراتيجية بشكل سليم وأن يستمع إلى الخبراء الآخرين وفي حال قرّر اعتمادها، فيجب أن يقرّها رسمياً. وعلى غرار العراق، قد يتطلب الأمر نضالاً طويلاً سيما وأنه لا يمكن أن نطلب من جنودنا البدء بمعركة لا نرغب في إنهائها.

باختصار، يجب أن يكون الرئيس أوباما ملتزماً بزيادة عدد القوات في أفغانستان بقدر ما كان الرئيس بوش في العراق لأنه ينبغي على أوباما تحمّل أخباراً سيئة جداً قبل أن تتحسّن الأمور، هذا إن تحسّنت.

أعلن الأميرال مايك مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية خلال مؤتمر أميركي حول أفغانستان: "فلنلقي نظرة ثاقبة على هذه المعركة التي دخلناها وعلى ما الذي نقوم به والسبب الذي يدفعنا إلى القيام به. فهو برأيي بمثابة نقاش وطني حول الحرب، ونحن نناضل من أجل أن تؤتي ثمارها عوضاً عن تجاهلها، لأنه في كل مرة أذهب فيها إلى دوفر لأشهد على عودة والد أحد أو شقيقه أو والدته أو شقيقته، أودّ أن أعرف أننا قمنا جميعاً بكل ما بوسعنا حتى نضمن ألا تذهب التضحية هباءً منثوراً".

© c.2009 New York Times News Service

ديمقراطية الحزب الواحد خاصتنا

عند متابعة المناقشات في الكونغرس حول مسألتي الرعاية الصحية والمناخ/الطاقة، يصعب عدم التوصل إلى الاستنتاج التالي: ما من شيء أسوأ من أوتقراطية الحزب الواحد سوى ديمقراطية الحزب الواحد، وهذا هو النظام السائد اليوم في أميركا.

لا شك أن نظام الحزب الواحد الأوتقراطي له سيئاته. ولكن عندما تقوده مجموعة من المثقفين المعتدلين، كما هي حال الصين اليوم، يمكن أن يكون لهذا النظام إيجابيات ملفتة. فيمكن لها الحزب الواحد أن يفرض السياسات البالغة الأهمية التي يصعب التوصل إلى توافق سياسي حولها، والتي يحتاج المجتمع إليها للمضي قدماً في القرن الحادي والعشرين. لم تلتزم الصين من باب الصدفة بالتغلب علينا في مجال السيارات الكهربائية والطاقة الشمسية والكفاءة في استخدام الطاقة والبطاريات والطاقة النووية والطاقة الهوائية. يفهم قادة الصين أنه في عالم يعرف النمو السكاني الهائل وبروز الطبقات الوسطى بفعل الأسواق الناشئة، سيرتفع الطلب على الطاقة النظيفة والكفاءة في استخدام الطاقة. وتريد بيجينغ الحرص على تملّك هذه الصناعة، وهي تسعى إلى فرض السياسات الضرورية لتحقيق ذلك، ومن ضمنها رفع أسعار الوقود، كبداية.

إن ديمقراطية الحزب الواحد السائدة في بلادنا أسوأ من ذلك. في الواقع، وحده الحزب الديمقراطي يحاول تحريك ساكناً في ما يتعلق بالقوانين حول الطاقة/المناخ، وقوانين الرعاية الصحية. ومع بعض الاستثناءات البارزة، يقف أعضاء الحزب الجمهوري مكتوفي الأيدي ويقولون "لا". يتمنى الكثير منهم أن يفشل الرئيس أوباما. بئس الجهود الضائعة. فالسيد أوباما ليس اشتراكياً بل وسطياً. ولكنه إذا اضطر إلى الاعتماد كلياً على حزبه لتمرير القوانين، فستعارضه الجهات المختلفة.

لننظر إلى مشروع قانون المناخ/الطاقة الذي تقدّم به البرلمان الأميركي. اضطر الداعمون لهذا القانون إلى بذل الجهود المضاعفة لإحداث اختراق بفضل قانون تجارة الانبعاثات. لمَ؟ لأن ممثلي الحزب الجمهوري رفضوا بكل بساطة التصويت على فرض الأسعار على حصص انبعاثات الكربون التي من شأنها أن تحفّز الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة والكفاءة في استخدام الطاقة، واضطر الداعمون لهذا القانون إلى الاعتماد بالكامل على ممثلي الحزب الديمقراطي – وعنى ذلك رشوة الممثلين الديمقراطيين من الولايات التي تعتمد على الفحم والزراعة بالمشاريع الحكومية الهادفة إلى كسب التأييد. الحمد لله على أن مشروع القانون هذا لا يزال يستحق العناء. ولكن كان من الممكن أن يكون المشروع أفضل بكثير – وأن يكون قد وصل إلى مجلس الشيوخ. جل ما نحتاج إليه هو ٨ إلى ١٠ ممثلين من

الحزب الجمهوري مستعدين إلى فرض سعر ما على حصص انبعاثات الكربون، ويمكنهم بالتالي تحقيق التوازن المطلوب لتجاوز الديمقراطيين الراغبين في إسقاط مشروع القانون هذا.

قال جو روم، الذي يكتب المقالات في مدوّنة climateprogress.org الإلكترونية، "ستتغلّب الصين علينا في مجال الطاقة النظيفة وستستحوذ على فرص العمل كلها الناشئة عن هذا المجال – في حين أقدمنا على ابتكار هذه الصناعة بمعظمها – وسوف تقوم بذلك في ظلّ الاقتصاد الموجّه الذي لا نملكه ولا نرغب فيه".

إن الطريقة الوحيدة التي تتيح لنا تحقيق النتيجة ذاتها تكمن في تمرير مشروع قانون يفرض سعراً مرتفعاً على انبعاثات الكربون ويحدد معايير الكفاءة والتجدد. ومن شأن مشروع القانون هذا أن يحفز الاستثمار الخاص الهائل في التكنولوجيا النظيفة. ويصعب تحقيق هذا الهدف في ظلّ ديمقراطية الحزب الواحد.

تنطبق القاعدة ذاتها على الرعاية الصحية. لحظ مات ميلر، مسؤول سابق عن الموازنة في إدارة كلينتون، وواضع كتاب "استبداد الأفكار الراحلة"، "ستتبلور الآلية المركزية التي يسعى أوباما من خلالها إلى توسيع التغطية والحدّ من التكلفة، من خلال "التبادلات" الجديدة وهيئات الاستعلام الائتماني المستندة إلى خطة ميت رومني التي تم تطبيقها عندما شغل منصب حاكم ولاية ماساشوستس. ويتمحور جوهر هذه الخطة حول السماح للأفراد بالولوج إلى التغطية الجماعية من خلال شركات التأمين الخاصة في حين يستفيد أصحاب الدخل المنخفض من الدعم الحكومي".

ومن الممكن أن يسعى الرئيس إلى تمويل الإعانات المالية الحكومية، أو جزء منها على الأقل، استناداً إلى الخطة التي روّج لها جون ماكين في خلال حملته الرئاسية – أي عبر خفض الإعفاءات الضريبية على الرعاية الصحية التي يؤمنها أرباب العمل. هل يمكن للحزب الجمهوري الموافقة على أفكاره الخاصة في حال اعتمدها أوباما؟ إن عجز أوباما عن الحصول على بعض الأصوات من الحزب الجمهوري، سيستحيل التوصل إلى خطة جيدة تؤمن التغطية الصحية للأميركيين جميعاً.

تابع ميلر قائلاً، "إن يعمل أوباما على تمرير خطة الرعاية الصحية التي توصل إليها رومني والاستعانة بوسائل التمويل التي ابتكرها ماكين، ذلك لا يعني بالضرورة إن الحزب الجمهوري سيحتضن هذه الخطة – في حال شعر أن أحكام السياسة تفرض عليه نعت أوباما "بالاشتراكي" بصوت عالٍ".

كان الحزب الجمهوري في السابق يتمحور حول الأعمال. وبغية المنافسة والفوز في عالم معولم، لا أحد يحتاج إلى نقل أعباء التأمين الصحي من عالم الأعمال إلى الحكومة أكثر من عالم الأعمال الأميركي. لا أحد يحتاج إلى الإصلاحات في قانون الهجرة – كي تتمكن الأدمغة من المجيء إلى هنا من دون أي قيود – أكثر من عالم الأعمال الأميركي. لا أحد يحتاج إلى دفعة نحو التكنولوجيا النظيفة – الصناعة التحويلية العالمية الأبرز في المستقبل – أكثر من عالم الأعمال الأميركي. وعلى الرغم من ذلك، يشكل الحزب الجمهوري اليوم حجرة عثرة أمام الرعاية الصحية الوطنية والإصلاحات في قانون الهجرة وينادي بحفر آبار النفط وحفر آبار النفط وحسب.

قال إدوارد غولدبيرغ، مستشار في التجارة العالمية وأستاذ في كلية باروش، التالي، "أخصت العولمة الحزب الجمهوري، ولم يعد يمثّل البؤساء في ظل الركود بل البؤساء في ظلّ أميركا المعولمة، الأشخاص الذين سبقتهم عجلات التقدم بسبب واقعهم المرير أو بسبب مخاوفهم. إن الحاجة إلى التنافس في عالم تهيمن عليه العولمة ألزمت الحكم بالاستحقاق ومدير الشركة المتعددة الجنسيات والخبير المالي الشرقي ومنظّم المشاريع التكنولوجية الخاصة بإعادة النظر في ما يقدّمه الحزب الجمهوري من حيث المبدأ، لقد تخلوا عن الحزب ولم يخلفوا وراءهم تحالفاً عملياً بل عدداً من العقائديين الرافضين لكل شيء".

© c.2009 New York Times News Service

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

خلاص بطلنا سينما

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

بضربة مباغتة، تمنى سينمائي مصري كبير، أن يكون هناك إنتاج سينمائي في اليمن! حدث ذلك خلال استضافته في برنامج "المايسترو". آه سينما.

هو في الحقيقة الأمنية لطيفة وشيك قوي، بس بصراحة مرعبة جدا، لأن الحرب والسينما في اليمن، أصحاب. وكونها تأتي متزامنة مع الحرب الحالية في صعدة، فهذا يزيد جرعة الرعب.

فتاريخ السينما اليمنية، أصبح حاليا هو تاريخ القوات المسلحة، بعد إنتاج أول فيلم سينمائي العام الفائت، يتذكر الجمهور اليمني بذاكرته السينمائية "الرهان الخاسر"، و هو فيلمنا السينمائي اليمني العظيم والوحيد، الذي شارك في بطولته القوات المسلحة، وتم إنتاجه كحدث استثنائي، لأسباب حربية لمواجهة الإرهاب.

"أفلامنا المسلحة" لا تعني أن لدينا سينما، فالفيلم عُرض تلفزيونيا. "إيه هو لازم سيما يعني!" وطبعا حفل الافتتاح الخاص، حضره رجال الأمن والمخابرات، ووزيرا الداخلية، والدفاع، وقادة المعسكرات، وهذه ليست مزحة، طبعا وقتها حضر بعض الفنانين على سبيل التنويع، وكان يمكنهم الاعتذار.

وبرغم أن هدف الفيلم كان مواجهة الإرهاب، لكن العمليات الإرهابية تواصلت، بل مؤخرا اتخذ الإرهابيون من اليمن قاعدة خلفية لضرب السعودية! وبهذا، يبدو أن فيلمنا العسكري، أخفق فنيا، فالإرهاب بعد الفيلم زادت شوكته، وتوسعت قاعدته وزاد أنصاره، بل الذي زاد وغطى أنه وبكل وقاحة استخف بقدراتنا السينمائية.

لكن لا بأس، فقد صارت لقواتنا المسلحة خبرة سينمائية يمكن الاتكاء عليها، في معارك مقبلة، بعد "الرهان الخاسر"!.. يا.. خوفي ليكون اسم على مسمى..

وبعد هذه السابقة السينمائية يتزايد الخوف من أن تحقق أمنية المخرج العظيم، خاصة أنه تمناها في إحدى ليالي رمضان المباركة، ودي أيام مفترجة، ومصيبة لو كان باب السماء مفتوحا، واستجيب لها... "حبكت يعني!".

سينما..! يااااه يا لها من أمنية لذيذة كالعسل اليمني، وبنكهة البن، وبطعم العنب العاصمي. صحيح أن اليمن أصبح يخسر شبابه، وهذا يعني أنه لن يدخل في منافسة مع سينما الشباب. ولكن هناك فرصة، فالشباب شباب الروح، بس بعد كل الحروب والأزمات دي، مين له نفس..!

لكن الأمنية المفاجئة تظهر ملائمة لليمن في هذا الوقت، وكأنها جت في وقتها تمام. ففي خضم حربنا على بعض، علينا أن نسخر جزءاً من وقتنا الحربي للسينما.

فربما جاء الوقت لنعيد التجربة السينمائية الفريدة، والكارثية، خاصة مع حربنا المباركة على "الحوثيين" وهم يمنيون بالمناسبة، وبهذا تتحقق لنا ولكل من يحب اليمن الأمنيات الحلوة.

فهذا اليمن يستحق الأمنيات الجملية، أمنيات الحب، والحرية والعشق، والشعر، والطرب، والإبداع، والراحة، والاستقرار، والحياة، والأمن.. فكل الأمنيات مقبولة، بس والنبي وإللي يحب النبي محدش يتمنى له "سينما".

مبروك المكنوراه
يا عبدالفتاح الشعيبي

من خلف قضبان السجن المركزي -صنعاء، يسعدني
أن أعبر عن فرحتي وعظيم سروري، كما يطيب لي أن أنثر
أجمل ورود التهاني، وأروع باقات الزهور الفواحة بأزكى عطور الروابي،
أهديها مع نسائم عليل مرتفعات الضالع والشعيب،
إلى أخي المجد والمجتهد، وأحد طلابي النبلاء

المدرس عبدالفتاح قاسم ناصر الشعيبي

عضو الهيئة التعليمية بكلية التربية صبر -جامعة عدن
والذي أثمر وعيه الناضج وحماسه العلمي المتوقد بحصوله على
شهادة الدكتوراه بدرجة "امتياز" من قسم التاريخ بكلية الآداب
-جامعة صنعاء، وإنجازه بجدارة أطروحة الدراسة في زمن قياسي،
والموسومة بـ"الحياة الاجتماعية والاقتصادية في اليمن -في عصر
الدولة الأيوبية".
فألف مبروك يا فتاح، ومزيداً من الإبداع العلمي، وعقبى الأستاذية.
مع التحيات وأمنيات الصحة والسعادة وكل عام وأنتم بخير.

المهنئ:

المعتقل ظلماً وباطلاً الدكتور حسين مثنى العاقل
السجن المركزي - صنعاء

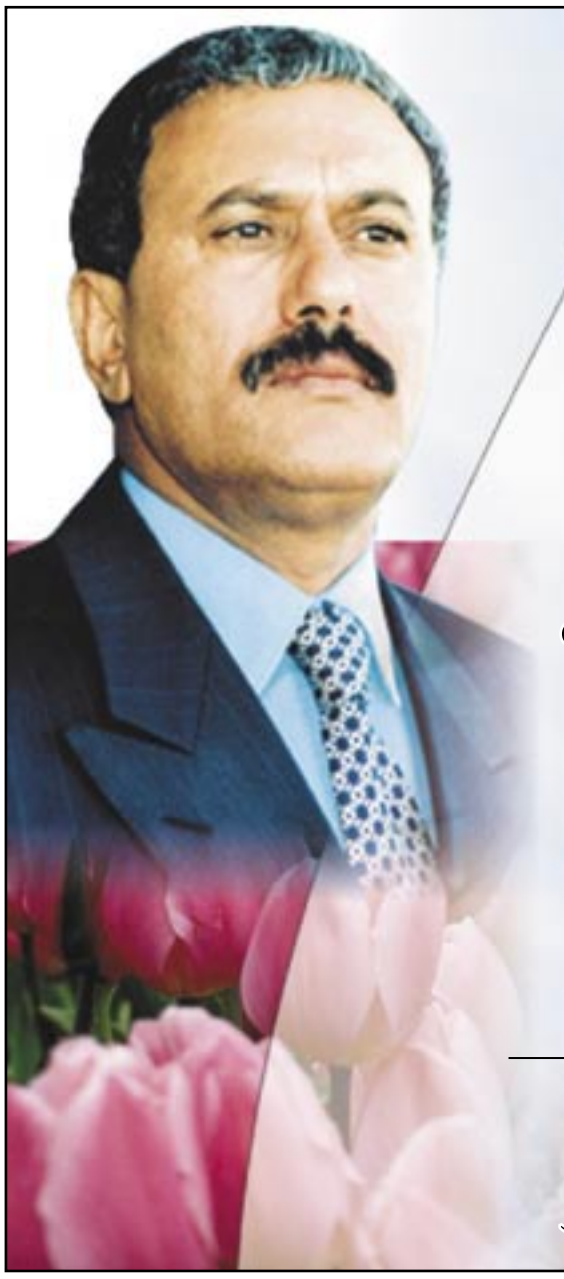

بمناسبة خواتم الشهر الكريم
وقدوم عيد الفطر المبارك
نتقدم بخالص التهاني
والتبريكات لفخامة الأخ الرئيس
علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
وإلى أبناء شعبنا اليمني والأمتين العربية والإسلامية
داعين الله عز وجل أن يعيد علينا
هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا
كل ما يصبوان اليه
وكل عام والجميع بخير،،،

وزارة النفط والمعادن
الاستاذ/ أمير العيدروس - الوزير

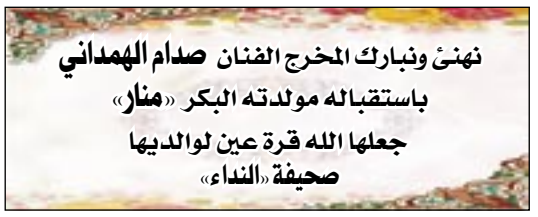

المدى

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاربعاء 26 رمضان 1430هـ الموافق 16 سبتمبر 2009 العدد (207)
Wed. 26/9/1430 - 16 September 2009

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

بالبكاء صار أكبر

السياسي الشجاع هو الإنسان في كل حالاته، في ضعفه وقوته، في صمته وكلامه، في مسراته وأحزانه.

وهو من يبكي ويضحك ويرقص ويغني على رؤوس الأشهاد، وقد علمنا نيلسون مانديلا أن الرقص كان من الوسائل الناجعة للاندماج بشعبه، وممارسة أرقى أشكال الاحتجاج والرفض والاعتراض التي أفضت إلى تقويض وإسقاط أعتى نظام عنصري شهده تاريخ البشرية في القرن العشرين.

السياسي هو من يبكي ويلعب ويحلم ويحب، وليس من يكذب ويقتل وينهب، وينكث في العهود والمواثيق، ويتقلب في المواقف ويستبدل أصحابه كما يبدل جواربه.

والسياسي هو من يتوسل السياسة أسلوباً رشيداً لإدارة فن العيش، ووسيلة لتدبير شؤون الحياة وتصريف الشأن العام بأفق عقلاني يستوعبه فضاء المدينة وتنتظمه الأطر والعلاقات والتفاعلات المدنية، التي كانت باستمرار، ودائماً، شرطاً لازماً لتخلف وازدهار الفعل السياسي الشاهد على اقتران ظهور السياسة بميلاد المدينة، وصار من غير الممكن أن تحضر السياسة وتغيب المدينة والعكس.

وعلى ذلك يكون السياسي مدنياً أو لا يكون، وهذه قاعدة لا تحتمل الاستثناء حتى في اليمن حيث تعلو أصوات تحقير وتأنيث وتعهير المدينة بالتلازم مع ازدهار واستعار البداوة الفجة وانفجار قيمها الأكثر بدائية وتوحشاً، وهي قيم طاردة للسياسة والمدينة، وناطقة بلسان حقبة ما قبل السياسة والمدنية.

من هذه الزاوية يمكن النظر إلى الجملة الهمجية الشعواء التي يتعرض لها المناضل الوطني البارز الأستاذ القدير محمد سالم باسندوة، صاحب المشوار السياسي الطويل والأدوار المشرفة من يوم انخراطه المبكر في معارك حروب التحرير ضد الاستعمار البريطاني بالكلمة والعمل المسلح والسياسي، وفي تمثيل بلاده والتعبير عن قضاياها في المحافل الدولية، ومنها الأمم المتحدة مطلع ستينيات القرن الماضي، ومروراً بمحطات ومواقع صحافية وثقافية وسياسية ودبلوماسية كثيرة ورفيعة هيأت له أسباب التطور الثقافي والسياسي، ومكنته من نسج شبكة علاقات وصداقات وطيدة ومتنامية مع نجوم الصحافة والدبلوماسية ومع وزراء وأمراء ورؤساء، وملوك، وانفتحت أمامه أبواب التكسب والثراء واسعة، ولكنه لم يركن إلى الدعة حتى بعد أن صار رأسماله الرمزي كثيراً وكبيراً، وكان بمقدوره أن يسحب منه وينتفع به كيفما شاء، وأن ينتجع أينما شاء، ويتقلب بالديباج والحرية وبين الجواري الفاتنات، ويحل الكلمات المتقاطعة ويقرأ التسالي، ويكتب ما شاء من التسالي ويعلن أنها "مذكرات" مكتوبة بـ"الرمال"!

كان بمقدوره أن يحتفظ بوقار تمثال من شمع على غرار غيره من "الأحرار المناضلين الكبار" الذين لم نعد لم نسمع بهم إلا في نشرات الأخبار، وما أكثر تلك الأسماء التي لم نعد نسمع بها إلا بعد أن يصبح أصحابها من انجازات السيد الرئيس الحريص، دوماً وأبداً، أن يكون في مقدمة الموكب المهيب لمشيعي "المناضل الراحل"، الذي قضى جل عمره في "خدمة الثورة والجمهورية والوحدة"، و... انتهى إلى مجرد فقرة في خبر من أخبار إنجازات الرئيس في نشرة الأخبار الرئيسة.

كان بمقدور الأستاذ باسندوة أن يكون "إنجازاً" رئاسياً، غير أنه رفض وبدا كمن ظل محتفظاً بنرجسيات الفتى المسكون بهواجس الرفض والتمرد والثورة والحرية والتحرر، وتجلى ذلك الفتى الذي كانه باسندوة وهو في عنفوان الاعتراض مع فارق بسيط تبدى في حقيقة أن اعتراضه ومعارضته للفساد والاستبداد الراهن أصبح مضفوراً بحكمة السنين وخبرة العمر والتاريخ.

واستفز وطاويط الخسة والدناءة ومنابر إعادة إنتاج الغباء والسفاهة التي أطلقت قذائفها الفاسدة عليها ونشرت روائحها الكريهة التي أزكمت الأرجاء وارتدت على أصحابها وعرّت عقيرتهم المستثارة بوجه من استطاع هزمها بالبكاء، فهو بكى خراب وطنه في اللحظة التي استدعت تدخل الدموع على خط التعبير الإنساني السخي عن مشاعر لا تقولها الكلمات.

ذلك هو محمد سالم باسندوة الكبير من لحظة انخراطه في حروب التحرير ضد المستعمر الأجنبي إلى أن صار أكبر عندما بكى وكفه مبسوطة بوصفة إنقاذية لـ"الوطن" وإنقاذ أولئك الذين عجزوا عن إنقاذ أنفسهم من أنفسهم.

وصار أكبر وهو يتقدم الصفوف المعارضة بعد نيف وسبعين، وليس ثمة ما يجدد العمر وما يعيد اخضرار الشباب، وما يجعل الحياة ذات جدوى غير الالتزام بالسير على خط الأحلام والرهان على الحرية والتعاقد مع أشواق التحرر والانطلاق في بداية جديدة تفرضها دقات الساعة القائلة:

إذا كان الاستعمار استبداداً خارجياً، فالاستبداد استعمار داخلي -بحسب الرائع أبو بكر السقاف عافاه الله وأطال عمره-.

محنة الفقر

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

انتهى رمضان، وجاء العيد، لكن الوضع الاقتصادي المتردي لم يرحم الصغار ولا الكبار، ولا الحكومة رأفت بمواطنيها لا بصرف الإكرامية السنوية، ولا حتى بصرف مرتب شهر سبتمبر قبل العيد، لعل وعسى أن يخفف ذلك من وطأة الالتزامات والحالة المعيشية للغالبية العظمى من الناس.

أظهر تقرير التنمية العربي أن اليمن أكثر البلدان العربية فقرا، فيما كانت لبنان وسوريا الأقل في أعداد الفقراء، ومع كل ما ذكر عن تراجع عائدات النفط واتساع رقعة البطالة والفقر، إلا أن أي إجراء لم يتخذ للتخفيف من الآثار الناجمة عن ذلك، خصوصا وأن استمرار الأوضاع على هذه الحالة سيزيد من فرص الجماعات المتطرفة في استقطاب الشباب المحبط الفاقد الأمل في المستقبل، كما أن من شأنها أن ترفع معدلات العنف والجريمة، وتضاعف حالة الانقسام الاجتماعي.

في بلد كاليمن نحن بأمس الحاجة للأصدقاء وللداعمين لنا، ولسنا بحاجة لعداوات، ولم يعد بإمكاننا توظيف جماعات العنف والتطرف في أي صراع سياسي. انعدام حالة الثقة بين صناع القرار السياسي والدول الرئيسية المانحة يضاعف من المشكلة الاقتصادية، وغياب الفاعلية في محاربة الفساد ينهك الوضع الاقتصادي المتردي أصلا، ويعمق حالة التذمر الشعبي إزاء أداء أجهزة الدولة.

بالأمس، أعلنت هيئة مكافحة الفساد عن إحالة ملف فساد في قطاع الاتصالات إلى النائب العام، وقالت إن الصفقة كبدت الخزينة العامة 40 مليون دولار أمريكي. وهذه خطوة ممتازة تحسب للجنة التي نعلق عليها آمالاً كبيرة. كما أن هذا الإعلان جاء بعد أيام من إحالة الهيئة ملف الإعفاءات الضريبية التي حصلت عليها شركتا إم تي إن وسبأ فون إلى القضاء، وإذا تعامل القضاء بإيجابية مع هاتين القضيتين، فإنه سيعيد جزءا كبيراً من الثقة المفقودة في النظام السياسي بأكمله.

أبلغتني الدكتورة بلقيس أبو أصبع نائبة رئيس هيئة مكافحة الفساد، أن الهيئة أنجزت قضايا كثيرة، وأنها تعمل بجد في مواجهة قضايا الفساد، وهو أمر مازال غائبا عن الرأي العام، ولهذا فإن الهيئة بحاجة لتفعيل أدائها الإعلامي، وللمزيد من الشفافية في تقاريرها، لأن هذه التقارير اذا لم تصل للرأي العام فلا معنى لها، وإذا لم يكن أداء الهيئة قائماً على المهنية وبعيداً عن أية شبهة سياسية، فإنه سيقضي عليها، وعلى الفكرة التي وجدت من أجلها.

اليمن بلد فقير ومحدود الموارد، ولهذا فإن صناع القرار مطالبون بتوظيف كل الإمكانات في برامج التنمية وبناء الفرد، وأي إخلال بهذه القاعدة سينعكس على الأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل عام.